كلية الدراسات العليا

قسم التاريخ

بحث بعنوان

مساهمة الحركة الأسيرة في صناعة القرار السياسي الفلسطيني

(دراسة مقارنة بين حركتي فتح وحماس)

The Contribution of Palestinian Captive Movement to the Palestinian Political Decision Making: A Comparative study Between Fateh and Hamas Movements

إعداد الطالبة:

غدير عيد توايهه (21619036)

إشراف الدكتور:

عبد القادر الجبارين

العام الدراسي

2020-2021م

الإهداء

إلى الذين دفعوا حياتهم ضريبة العزة والانتصار، وأبوا الذل والانكسار أسرانا البواسل

إلى الأكرم منا جميعاً شهدائنا الأبرار

إلى من علمتني الحرف الأول نبع الحنان أمي الحبيبة رحمها الله

إلى من ارتبط اسمي باسمه أبي الحبيب حفظه الله

إلى النجوم المنيرة في حياتي إخوتي وأخواتي

إلى رفيق القلب والدرب زوجي الغالي(سامر)

إلى مهجة قلبي وقرة عيني أبنائي(أمير، كرم، حمزة) حفظهم الله

إلى الأصدقاء والصديقات.. الزملاء والزميلات.. الأقارب والأحباب وكل من كان له فضل علي

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أنعم عليّ وأكرمني بإكمال هذه الأطروحة

ثم أتقدم بالشكر والعرفان لمشرف رسالتي الدكتور عبد القادر الجبارين الذي مد لي يد العون والمساعدة والنصح والإرشاد ووجهني في كل خطوة...

كما وأتقدم بالشكر لجميع أساتذة قسم التاريخ في جامعة الخليل، وإلى لجنة الإشراف الموقرة التي قبلت الإشراف على رسالتي والمتمثلة في الدكتور نعمان عمرو ممتحن خارجي ، والدكتور شوكت حجة ممتحن داخلي...

والشكر موصول للأسرى المحررين الذين تشرفت بمقابلتهم ...

وأشكر أيضاً كل من مد لي يد العون والمساعدة وساهم في إنجاح هذه الأطروحة

إليكم جميعاً كل الشكر والعرفان ...

الملخص

تناولت هذه الدارسة مساهمة الحركة الأسيرة في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، كدراسة مقارنة بين حركتي فتح وحماس. فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأسرى في صناعة القرار السياسي الفلسطيني من داخل السجن وخارجه، وقدرة الأسرى على تحويل السجون إلى مدارس ثورية ومؤسسات لها ثقل سياسي على الصعيد الداخلي والخارجي، كما بينت الدور السياسي والنضالي الذي لعبه الأسرى قبل اتفاق أوسلو وبعده، ودورهم في الانتفاضة الأولى عام (1987م) والانتفاضة الثانية عام (2000م)، كذلك ناقشت الدراسة دور الحركة الأسيرة في المصالحة الوطنية، والتي تمثلت في: وثيقة الوفاق الوطني التي جاءت كحَلٍّ مناسب لإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، كما بينت الدراسة دور الأسرى المحررين بعد إطلاق سراحهم وتوليهم مناصب قيادية مهمة في كلا الحركتين. ولتحقيق أهداف الدراسة، تناولت الباحثة ثلاثة مناهج علمية: المنهج التاريخي؛ لتتبع تطور قضية الأسرى ودورهم في القرار السياسي، والمنهج المقارن؛ لدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين متغيرات الدراسة المتمثلة في حركتي فتح وحماس، والمنهج الوصفي التحليلي؛ للتعرف على ظاهرة الدراسة وفهمها وتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: كان للأسرى دور واضح في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام (1987م)، فقد استطاعوا تحريك أحداثها وإثارة الشعب من خلال البيانات والنداءات والرسائل والإضرابات عن الطعام تضامناً ودعماً للانتفاضة، وإصدار وثيقة الأسرى التي قام بتوقيعها قادة الفصائل داخل سجن هداريم بإجماع كافة الأسرى عليها؛ لإنهاء الانقسام، كما شغل الأسرى مناصب هامة في كلا الحركتين كأعضاء في المجالس التشريعية والمكاتب السياسية والوزارات وغيرها.

Abstract

This study dealt with the contribution of the captive movement in Palestinian political decision-making, as a comparative study between Fatah and Hamas movements. The study aimed to identify the prisoners role in the Palestinian political decision from inside and outside the prison, and the prisoners ability to transform prisons into revolutionary schools and institutions that have political weight internally and externally. It also showed the political and struggle role that the prisoners played before and after the Oslo Agreement, and their role in the first intifada in 1987 and the second intifada in 2000, the study also discussed the role of the captive movement in the national reconciliation, which was represented in: The National Accord Document, which came as a suitable solution to end the internal Palestinian division. The study also showed the role of the freed prisoners after they were released and assumed important leadership positions in both movements. To achieve the objectives of the study, the researcher addressed three scientific approaches, the historical approach; to track the evolution of the issue of families, their role in the political decision, and the comparative approach. The study has similarities and difference between the study variables represented in the Fatah and Hamas movements, and the descriptive

and analytical method. To know, understand and analyze the phenomenon of the study. The study reached several conclusions. The most important results are: The prisoners had a clear role in the first Palestinian uprising in 1987 AD, as they were able to move its events and provoke the people through statements, calls ,messages and hunger strikes in solidarity and support for the uprising, and the issuance of the prisoners document signed by the leaders of the factions inside Hadarim prisons with the consensus of all prisoners on it. To end the division, the captives held important positions in both movements as members of legislative council, political offices, ministries and others.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
الملخص	ث
Abstract	ج– ح
فهرس المحتويات	خ– ذ
المقدمة	1 – 7
الفصل الأول: بدايات الحركة الأسيرة	
1. 1 التمهيد	11– 14
2. 1 توزيع الاسرى حسب الفئات	
2. 1. 1 الأسيرات	14– 17
2. 1. 2 الأسرى الأطفال	18– 24
2. 1. 3 نواب المجلس التشريعي	24–26
2. 1. 4 الأسرى القدامى	26–30
2. 1. 5 المعتقلون الإداريون	30– 33
2. 1. 6 الأسرى المرضى	33–35
2. 1. 7 شهداء الحركة الأسيرة	35–58
3. 1 المعتقلات والسجون الإسرائيلية	59–67

4. 1 الأسرى في القانون الدولي 68-76

الفصل الثاني: القرار السياسي الفلسطيني

2. 2 تعريف القرار السياسي الفلسطيني 78- 80

3. 2 العوامل المؤثرة في صنع القرار الفلسطيني 81- 83

4. 2 مؤسسات صنع القرار السياسي الفلسطيني ومرجعياته

4. 2. 1 منظمة التحرير الفلسطينية 85 -89

4. 2. 2 حركة التحرير الوطني الفلسطينية فتح 89- 93

4. 2. 3 حركة المقاومة الإسلامية حماس 93- 97

5. 2 دور الحركة الأسيرة في بناء وتنظيم المجتمع الاعتقالي 98- 107

6. 2 التشكيلات التنظيمية للحركة الأسيرة داخل السجون الإسرائيلية 107-112

6. 2. 1 هيكلية فتح داخل السجون 112-113

6. 2. 2 هيكلية حماس داخل السجون 114-116

7. 2 طرق ووسائل تواصل الأسرى مع الخارج 117-121

الفصل الثالث: دور الأسرى في القرار السياسي الفلسطيني

1. 3 الأسرى في الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل 123

2. 3 اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو)

2. 3. 1 نظرة عامة على أوضاع الحركة الأسيرة قبل أوسلو 124-127

2.3.2 دور الأسرى النضالي في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام1987م 127-136

2. 3. 2 موقف الحركة الأسيرة من اتفاقية أوسلو 136-140

2. 3. 3 أوضاع الحركة الأسيرة بعد اتفاقية أوسلو 141-143

2. 3. 4 أثر اتفاق أوسلو على أسرى حركتي فتح وحماس 143-148

3. 3 الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاحتلال الصهيوني 148-155

4. 3 الإفراجات السياسية على أثر العملية السلمية 156-157

5. 3 صفقات تبادل الأسرى 157-167

6. 3 دور الأسرى النضالي في الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 167-170

6. 3. 1 مساهمة الحركة الأسيرة في المصالحة الوطنية (وثيقة الأسرى) 170-172

6. 3. 2 الظروف التي أدت إلى إصدار وثيقة الأسرى 172-174

6. 3. 3 أهمية وثيقة الأسرى 174-177

6. 3. 4 موقف الفصائل من الوثيقة 177-178

7. 3 اتفاق مكة 179

7. 3. 1 موقف الأسرى من اتفاق مكة 180-181

7. 3. 2 الانقسام وأثره على الحركة الأسيرة 181-186

8. 3 دور الأسرى في سياسة الحركة

8. 3. 1 دور أسرى حركة فتح في القرارات السياسية المتعلقة بالحركة 186-189

8. 3. 2 دور أسرى حركة حماس داخل صفوف الحركة 189-193

الخاتمة 194-195

قائمة المصادر والمراجع 196-208

مساهمة الحركة الأسيرة في صناعة القرار السياسي الفلسطيني

(دراسة مقارنة بين حركتي فتح وحماس)

المقدمة

تعد عملية صنع القرار السياسي عملية هامة جداً في أي دولة، فهي عملية معقدة تتداخل فيها عدة عوامل وعدة أطراف، ويشكل النظام الفلسطيني حالة خاصة من حيث صناعة القرار السياسي؛ وذلك بسبب سيطرة إسرائيل على هذا القرار، ومحاولاتها المستمرة في الضغط وتسيير أي قرار لصالحها.

ولأن القرار السياسي مهم جداً، ويعتبر من أبرز المهام الواقعة على أي نظام سياسي في أي دولة، فإنه يجب إشراك المنظمات والأحزاب وأبناء الشعب في صناعته، وأن للأسرى الذين ضحوا في سبيل القضية الفلسطينية الحق الأكبر في المشاركة بصناعة القرارات السياسية، فمن الضروري البحث في كيفية تعامل حركتي فتح وحماس مع أسراهما وإشراكهم في اتخاذ القرار السياسي، ودراسة الدور والثقل الذي يتركه قرارهم وإشراكهم في القضية.

وتعد قضية الأسرى من أهم القضايا العالقة بين الفلسطينيين وإسرائيل، حيث لم تتوانى الأخيرة يوماً عن سياساتها القمعية تجاه الأسرى، ومحاولتها قمعهم ومنعهم من العمل النضالي والسياسي، لكن الأسرى بعزيمتهم وإرادتهم وجهودهم الجبارة أثبتوا أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، واستطاعوا تحويل السجون من مؤسسات قائمة من أجل القضاء عليهم إلى مدارس

ثورية ومؤسسات صنع قرار مستقل، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في دور الأسرى الفلسطينيين في صناعة القرار السياسي، ومشاركتهم في الحياة السياسية الفلسطينية.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المنهج التاريخي لأهميته في تتبع تطور قضية الأسرى ودورهم في القرار السياسي بدءاً من العام (1987م) وانتهاءً بعام (2018م)، بالإضافة إلى المنهج المقارن، وذلك من أجل الوصول إلى الحقائق والبحث في الروابط والاختلافات بين متغيرات الدراسة، وتستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين متغيرات الدراسة حركتي فتح وحماس من حيث دور كل من أسرى الحركتين في صناعة القرار السياسي في فلسطين.

كما واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على ظاهرة الدراسة وفهمها وتحليلها من خلال ما كُتب في الدراسات السابقة والكتب التي تناولت الموضوع، وقامت الباحثة بإجراء مقابلات شخصية مع بعض الأسرى المحررين من حركتي فتح وحماس، ودراسة آرائهم وتحليلها والوصول إلى نتائج وتعميمات تفيد الدراسة.

قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناولت في الفصل الأول جميع فئات الحركة الأسيرة: الأسرى، الأسيرات، الأسرى الأطفال، الأسرى المرضى، وأسرى المجلس التشريعي، والأسرى الإداريين، الأسرى المرضى وشهداء الحركة الأسيرة، والتوزيع الجغرافي للسجون الإسرائيلية، وتناولت الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين.

أما الفصل الثاني فقد تطرق للحديث عن مؤسسات صنع القرار السياسي الفلسطيني، وعن حركتي فتح وحماس من حيث النشأة ومؤسساتهما، وكيفية صنع القرار السياسي في كل من الحركتين.

أما الفصل الثالث فقد حمل في طياته الحديث عن الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وموقف الأسرى منها، والحديث عن صفقات تبادل الأسرى التي قامت بها حركتي فتح وحماس، كما وتحدث عن دور الأسرى في الانتفاضتين، ومبادرتهم لإنهاء الانقسام الفلسطيني والتي عرفت بوثيقة الأسرى، والحديث عن دور الأسرى المحررين داخل صفوف حركتي فتح وحماس.

تنوعت المصادر والمراجع التي استعانت بها الباحثة لتغطية هذه الدراسة من كتب ومجلات وصحف ورسائل ماجستير وبعض المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أسرى محررين عاشوا سنوات طويلة داخل أسوار السجن، كما يظهر ذلك من خلال قائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة.

أهمية الدراسة

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي تناولت دور الأسرى في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، ودورهم النضالي في الانتفاضة الفلسطينية عام (1987م)، وتوضيح رؤيتهم تجاه العديد من القضايا السياسية العالقة كالانقسام الفلسطيني، وموقفهم من الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل.

وتركز الدراسة على أسرى حركتي فتح وحماس، كون هذين الفصيلين من أكبر الفصائل على الساحة السياسية في فلسطين، ويشكل أسرى هذين الفصيلين أغلبية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، فكان لا بد من تسليط الضوء عليهما.

وهناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الأسرى في سجون الاحتلال من حيث: معاناتهم داخل السجون، وممارسات الاحتلال التعسفية ضدهم، ولكن هذه الدراسة تكمن أهميتها بأنها من الدراسات القليلة جداً التي تتناول دور الأسرى الفلسطينيين في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، إذ تأمل الباحثة أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة تساهم في فهم أعمق لدور الأسرى في صناعة القرار السياسي الفلسطيني.

الدراسات السابقة

اطلعت الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة على الرغم من قلة الدراسات التي تناولت دور الأسرى في القرار السياسي، ومنها:

1. سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى(1993-2014م)إعداد الباحث شوقي كامل(رسالة ماجستير، غزة):

تناولت هذه الدراسة سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى الفلسطينيين في المرحلة الزمنية بين عامي (1993-2014م).

تحدث الكاتب في هذه الدراسة عن الجذور التاريخية لقضية الأسرى الفلسطينيين وتطورها التاريخي، والمراحل الزمنية منذ أن بدأ الأسر وحتى نهاية انتفاضة الأقصى، وناقشت الدراسة الموقف الدولي من قضية الأسرى، وموقف كل من حركتي فتح وحماس تجاه قضية

الأسرى، وكيف يعامل الأسرى من قبل هذه الجهات، وكيف يتم النظر إلى قضيتهم، وتناولت رؤية حركتي فتح وحماس لحل قضية الأسرى والحل الأنسب وفق برنامجهم السياسي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو ضرورة اجتماع كل الفصائل الفلسطينية على موقف واحد تجاه قضية الأسرى، وهو ضرورة العمل باستمرار من أجل إطلاق سراحهم بكل الإمكانات.

2. مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (1967-2005م)، إعداد الباحث منقذ محمد أبو عطوان (رسالة ماجستير/جامعة بيرزيت):

تناول الباحث في هذه الدراسة حياة الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، والعلاقات بين الأسرى أنفسهم وبين إدارة السجون، وبينت الدراسة كيف أن الأسرى استطاعوا من خلال علاقاتهم تحويل السجن إلى مؤسسة تعيد إنتاج أشخاص فاعلين، ولهم دور كبير في القضية الفلسطينية.

وتناولت هذه الدراسة الظروف الموضوعية التي عاشها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، من خلال اعتماد الباحث على منهج البحث الكيفي، وإجراء المقابلات مع الأسرى الذين عاشوا ظروف الاعتقال في الفترة الزمنية التي تناولتها هذه الدراسة، وتناولت هذه الدراسة التوزيع الجغرافي للسجون الإسرائيلية في المدن الفلسطينية، كما وتحدث الباحث عن أساليب التعذيب المتبعة داخل السجون الإسرائيلية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة بأنها الأولى من نوعها التي تناولت مأساة الحياة الإعتقالية منذ بدايتها في الستينات إلى عام 2005، وحاولت هذه الدراسة إضافة معرفة علمية عن الحياة المؤسساتية داخل الاعتقال.

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن السجون الإسرائيلية التي أقيمت للقضاء على دور الإنسان الفلسطيني كمقاوم وفعال على المسرح التاريخي، تحولت إلى مؤسسة تعيد إنتاج شخصيات وطنية مقاومة بفعل آليات مختلفة ابتدعها الأسرى.

3. دراسة (محمد أحمد محمد أبو شريعة)، الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسية الفلسطينية 2006-2012، جامعة الأزهر، غزة:

ناقشت هذه الدراسة الحديث عن دور الحركة الأسيرة في السياسة الفلسطينية، وبينت أن للأسرى دور مهم وخاصة دورهم في وثيقة الأسرى عام (2006م)والتي دعت إلى وحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام، فهم على الرغم من وجودهم داخل السجون الإسرائيلية إلا أنهم استطاعوا أن يثبتوا أن لديهم رؤية موحدة تجاه القضية الفلسطينية، وأنهم لم يغيبوا يوماً عن المشهد الفلسطيني، وتناولت هذه الدراسة حقبة زمنية قصيرة نوعاً ما من (2006-2012م) أي فترة الانقسام الفلسطيني.

4. دراسة (زياد موسى عيد زياد):تأثير حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية(1993-2012):

ناقشت هذه الدراسة التحولات العميقة التي طرأت على الحركة الأسيرة عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وبينت تأثير هذه الاتفاقيات على وحدة الأسرى وإنجازاتهم التي حققوها قبل توقيع هذه الاتفاقيات، وبينت تراجع أوضاع الحركة الأسيرة وازدياد هجمة إدارة السجون على الأسرى وسلبهم الكثير من حقوقهم وإنجازاتهم.

وبينت الدراسة مدى انعكاس الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس على الأسرى داخل السجون، وظهور الخلافات وغياب التنظيم داخل السجون، واستخدم الباحث المنهج الكيفي واعتمد على ما توفر من أدبيات الحركة الأسيرة والدراسات السابقة، بالإضافة إلى المقابلات التي عقدها من أسرى محررين شغلوا مناصب مهمة وعليا في فصائلهم.

ووصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن الأسرى عانوا من أزمة حقيقة بعد اتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل تمثلت في غياب الإدارة النضالية، وغياب الأمل لدى الأسرى بالتحرر.

5. دراسة فهد حسين أبو الحاج، التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 1967-2007، بحثت هذه الدراسة في الديمقراطية في تجربة الأسرى، والعلاقات الداخلية بين الأسرى في السجون، وكيف استطاع الأسرى تنظيم الحياة داخل السجون حتى وصلت إلى من هي عليه الآن، وقام الباحث في هذه الدراسة بتقسيم تطور أوضاع الحركة الأسيرة إلى عدة مراحل زمنية ابتدأت المرحلة الأولى مع بدايات الأسر عام (1967) وانتهت هذه المراحل الأربعة عام (2007)، بين في كل مرحلة أهم سماتها وما تخللها من تضحيات قدمها الأسرى، وكيف انعكست على الحياة الديمقراطية للأسرى داخل السجون.

وتختلف دراسة الباحثة عن الدراسات السابقة في أنها جاءت كمقارنة بين أسرى حركتي فتح وحماس ودور كل منهما داخل إطار الحركة، وبينت دور أسرى الحركتين في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، كما وقارنت بين دورهم قبل أوسلو وبعدها.

الفصل الأول

بدايات الحركة الأسيرة

1. 1 التمهيد

2. 1 توزيع الأسرى حسب الفئات

3. 1 المعتقلات والسجون الإسرائيلية

4. 1 الأسرى في القانون الدولي

1. 1 التمهيد

الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة: هي مجموع الأسرى الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال منذ بداية الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين عام (1917م) مروراً بالاحتلال الإسرائيلي عام (1948م)، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل إسرائيل أيضاً عام (1967م) وحتى الوقت الحاضر.[1]

فتعود جذور الحركة الوطنية الأسيرة إلى مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي سجن الثوار وأعدمهم في سجن عكا وهم عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي عام (1930م)، والشيخ المجاهد فرحان السعدي والشيخ يوسف أبو دية في العام (1939م)، واعتقال العشرات من المقاومين.[2]

وتشير الوثائق إلى أن العصابات الصهيونية أقامت معسكرات اعتقال للفلسطينيين وتصفية البعض منهم خلال حرب 1948، وهناك صعوبة كبيرة في تحديد عدد الأسرى الذين تم اعتقالهم في السجون الإسرائيلية في الفترة ما بين1948–1949م، ذلك أن الإحصائيات المتوفرة كانت جزئية في فترات محددة، وعليه فقد تباينت المصادر بشأن العدد الدقيق الذي يتراوح ما بين (7000)كحد أدنى و(12000) معتقل كحد أقصى.[3]

---

[1] نيسان الحرية **(عدد خاص بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني)**، إصدار هيئة شؤون الأسرى والمحررين،2015، 24.
[2] حمدونة، رأفت، **الحركة الأسيرة النشأة والتطور**، سما الاخبارية، 2015.
[3] كبها، مصطفى، عواودة، وديع، **أسرى بلا حراب" المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الاسرائيلية الأولى 1948-1949**،21.

وتطلق لفظة الأسير على من يؤخذ في أجواء القتال والحرب، وإن لم تكن الحرب مشتعلة ما دام إعلان الحرب قائماً واحتمالية الحرب قائمة، وقيل معنى الأسير وقوع العدو المحارب حياً في يد عدوه أثناء القتال، وهو المأخوذ من قومه الذي لا يملك لنفسه حيلة، أو هو المأخوذ من أهل دار الحرب.[1]

والأسير هو شخص يتم اعتقاله من قبل قوة محاربة مناوئة خلال الحرب، وفي المفهوم الضيق فإن الكلمة تستخدم لوصف الأسير من أفراد قوات الحرب النظامية، أما في المفهوم الأشمل فإنها تعني أيضاً أفراد قوات حرب العصابات المدنيين الذين يحملون السلاح بوجه العدو بصورة فعلية، وغير المقاتلين المتواجدين أو المرافقين للقوات العسكرية.[2]

أما المفهوم الفلسطيني للأسير الفلسطيني: هو الفلسطيني الذي يتم اعتقاله من قبل إسرائيل؛ نتيجة مقاومته للاحتلال أو الشروع أو التفكير في ذلك، ويتم اعتقاله على خلفية سياسية أو تنظيمية أو أمنية أو عسكرية.[3]

وقد عرفت هيئة شؤون الأسرى الأسير الفلسطيني: بأنه الأسير المأخوذ في الحرب، والأسير العربي أو الفلسطيني هو كل عربي أو فلسطيني تم اعتقاله من قبل جيش الاحتلال

---

[1] بوزيان، رحيمة، **حماية أسرى الحرب في القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 17، 2016، 2015.

[2] أبو قاعود، عبد الناصر زكي، **تجربة التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

[3] زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى(1993- 2014)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، 6.

الإسرائيلي منذ عام (1948م) إلى الآن، وأمضى في الأسر أكثر من ثلاثة شهور وفقاً لمعايير منظمة الصليب الأحمر.[1]

وقال نادي الأسير الفلسطيني في تقرير صدر عنه: أن نحو مليون حالة اعتقال وثقت منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام (1948)، وكان محمود بكر حجازي الذي اعتقل عام (1965) أول أسير فلسطيني في تاريخ الثورة الفلسطينية، حيث كان ضمن خلية من الفدائيين الذين قاموا بنسف جسر تستخدمه السيارات العسكرية الإسرائيلية قرب بيت جبرين في محافظة الخليل، وهو من مواليد سنة 1936 في القدس وتم اعتقاله وهو مصاب وبقي في السجن مدة 6 سنوات[2]، فيما تعتبر فاطمة برناوي• والتي اعتقلت عام(1967) أول أسيرة في تاريخ الثورة الفلسطينية.[3]

لم تقتصر الاعتقالات التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على شريحة معينة من المجتمع الفلسطيني، بل طالت كل فئات الشعب الفلسطيني حيث شملت: الشبان والنساء والأطفال والشيوخ، مرضى ومعاقين وعمال وأكاديميين، ونواب في المجلس التشريعي.[4]

---

[1] نيسان الحرية**(عدد خاص بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني)**، 24.

[2] وكالة معا الإخبارية، تقرير منشور على الرابط http://www.maannews.net

• ولدت فاطمة برناوي في القدس عام 1939 لأب من أصل نيجيري، وشارك والدها في ثورة عام 1936م برفقة الحاج أمين الحسيني، وعادت وعائلتها إلى القدس عام 1960م، واستقرت في حي الجالية الأفريقية، وربطتها صلة وثيقة بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

[3] نادي الأسير،17 نيسان 2018، رام الله.

[4] نيسان الحرية (عدد خاص بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني)، **هيئة شؤون الأسرى والمحررين**،2.

ولا يتسع المجال للدخول في تفاصيل اعتقال هذه الشرائح كلها، ولكن يمكن إلقاء المزيد من الضوء على الأسيرات والأطفال وأعضاء المجلس التشريعي والأسرى المرضى وشهداء الحركة الأسيرة.

2. 1 توزيع الأسرى حسب الفئات

2. 1. 1 الأسيرات

انخرطت المرأة الفلسطينية منذ قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في صفوف النضال ضد الاحتلال الصهيوني، وسطرت أروع ملاحم البطولة، وعرف التاريخ الفلسطيني المعاصر مئات النساء التي كان لهن دور في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل العنيفة والسلمية.

وتعرضت المرأة الفلسطينية للاعتقال شأنها شأن سائر فئات المجتمع الفلسطيني، حيث اعتقلت إسرائيل منذ بداية عهدها الاحتلالي العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في حزيران 1967م أكثر من (10000) أسيرة ،وحدثت أكبر عمليات اعتقال بحق النساء خلال الانتفاضة الأولى عام 1987، إذ بلغ عدد حالات الاعتقال (3000) أسيرة فلسطينية، أما خلال الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) اعتقلت قوات الاحتلال حوالي 1000 أسيرة،[1] ويتواجد منهن لغاية نهاية شهر كانون أول 2010م 33 أسيرة وذلك وفقاً لإحصائيات مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في جامعة القدس.[2]

[1] شبكة راية الإعلامية www.raya.ps،**الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي**،2019.
[2] **التقرير السنوي**،52.

وتعرضت الأسيرات الفلسطينيات خلال عملية الاعتقال للضرب والإهانة والشتم والتحقير، ولا يتم إعلامهن إلى أي جهة سيتم نقلهن أثناء عملية النقل، وتستمر المعاناة من خلال عقوبات العزل الانفرادي أو الحرمان من الزيارة والكانتينا• أو الخروج إلى الفورة•، عدا عن إجراءات التفتيش الاستفزازي والحرمان من العلاج اللازم أو التعليم الجامعي والتقدم لامتحانات التوجيهي.[1]

والأسيرات الفلسطينيات مثل باقي الأسرى يحتجزن في منشآت اعتقالية خارج الأراضي المحتلة، وهذا يعد الخرق الأساسي والأول في مضمار الانتهاكات المتعددة بحق الأسيرات الفلسطينيات، ويعد كذلك خرقاً واضحاً ومباشراً لنص المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على الجهة المحتلة نقل الأسرى والمعتقلين إلى خارج أراضيهم المحتلة.[2]

كما أن سلطات الاحتلال مارست الكثير من الانتهاكات ضد الأسيرات، والتي تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان ومع كافة القوانين والأعراف الدولية، خاصة تلك التي تدعو إلى التعامل مع الأسيرات بطريقة خاصة تتناسب مع كونهن نساء وأمهات وزوجات، فظروف اعتقالهن ومعاملتهن القاسية والصعبة هي ذات الظروف التي يعيشها كافة الأسرى، بالإضافة إلى الابتعاد عن الأبناء والزوج والبيت وفقدان الإحساس بالأمومة؛ بسبب البعد ومنع زيارة الأهالي للأسيرات

• الكانتينا هي المقصف حيث يتوفر الطعام والشراب في السجون ويشترى الأسرى ما يحتاجونه على حسابهم الخاص، وتستخدم إدارة سجون الاحتلال الكانتينا وسيلة لعقاب الأسير فيسمح لأسير باستخدامها في حين يحرم اخر منها بدعوى عقوبة بحقه من إدارة السجن،المركز الفلسطيني للإعلام ،www.palino.comمقالة بعنوان: الكانتينا متنفس للأسرى حولته إسرائيل لأداة عقاب

• الفورة: الساحة الخارجية للسجن.

[1] **نيسان الحرية(عدد خاص بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني)**، 3، 2015.

[2] **التقرير السنوي لمركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة**، جامعة أبوديس، 54.

وحرمانهن من اللقاء المباشر مع أطفالهن الذين تزيد أعمارهم عن ست سنوات، وكذلك منع الأسيرات من زيارة أزواجهن الأسرى وغير ذلك من الاجراءات القاسية والمؤلمة بحق الأسيرات.[1]

وشهدت السجون الإسرائيلية في الآونة الأخيرة حالات أنجبت خلالها الأسيرات أطفالهن داخل الأسر، حيث تتم عملية الولادة في ظروف صعبة ومؤلمة ودون السماح لأزواجهن وأهلهن بحضور ولادتهن، ويحتجز المواليد الرضع في ظروف صعب مع أمهاتهم ويحرمون من أبسط الحقوق الإنسانية التي كفلتها المواثيق الدولية.[2]

واعتقلت قوات الاحتلال في سجني هشارون والدامون (57) أسيرة حتى نهاية العام 2015، وكانت أقدمهن الأسيرة لينا الجربوني والتي اعتقلت في العام (2002م) ، ومن بينهن 12 طفلة قاصر.[3]

واعتقلت قوات الاحتلال خلال العام (2017م) ، 150 سيدة وفتاة فلسطينية و164 امرأة فلسطينية خلال العام (2016م) ، فيما اعتقلت 106امرأة خلال عام (2015م) مما يشكل زيادة بنسبة70% عن عام (2014م)، وطالت الاعتقالات مختلف القطاعات الاجتماعية والفئات العمرية، فشملت أمهات وصحفيات، وكما طالت الاعتقالات على وجه الخصوص طالبات مصاطب المسجد الأقصى•.[4]

---

[1] أبو هلال، فراس، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الإحتلال**، 86.

[2] شبكة راية الإعلامية www.raya.ps،**الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي**،2019.

[3] نادي الأسير الفلسطيني، **تقرير سنوي** 2015،8.

• هي عبارة عن بناء حجري مسطح بارتفاع أقل من متر عن سطح الأرض، ويتم الوصول إليه من خلال عدة درجات، وتستخدم للجلوس والصلاة والتدريس، ويعود تاريخ انشائها إلى العهد العثماني، وتعد رافداً من روافد الدفاع عن الأقصى وجزء من معادلة الصمود، عوف، ميرفت، مقالة بعنوان: **مصاطب العلم جزء من معادلة الصمود بالأقصى**، 2014.

[4] مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، **تقرير بعنوان اعتقال النساء والفتيات الفلسطينيات**، آذار 2018، www.addameer.org/ar/cotent

قامت إدارة مصلحة سجون الاحتلال خلال شهر تشرين الثاني من العام 2018 بنقل كافة الأسيرات من سجن هشارون إلى سجن الدامون، وبهذا تم تجميع كل الأسيرات في سجن واحد، وجاء النقل تحديداً بعد رفض الأسيرات لقرار تشغيل الكاميرات الموجودة في ساحة سجن هشارون، مما دفع الأسيرات للامتناع عن الخروج إلى ساحة الفورة، ففرضت عليهن عقوبات تنكيلية تمثلت بحرمان بعض أفراد عائلاتهن من الزيارة، وقطعت المياه الساخنة عن القسم.[1]

وتعاني الأسيرات داخل معتقل الدامون والبالغ عددهن حالياً 54 أسيرة، من تصعيد إجراءات إدارة السجن بحقهن بالإضافة للازدحام الكبير داخل الغرف، وإهمال أوضاعهن الطبية وحرمانهن من الزيارات، والاعتداء عليهن من قبل قوات النحشون•، وعذابات البوسطة والنقل إلى المحاكم، وذلك في أعقاب نقل جميع الأسيرات من سجن هشارون إلى سجن الدامون.[2]

ورغم احتجاجات الأسرى إلا أن إدارة السجون تستمر بإجراءاتها التنكيلية والاستفزازية، ولا تزال كاميرات المراقبة موجودة في ساحة الفورة وداخل الأقسام مما يحد من حرية حركة الأسيرات، حيث امتنعت 32 أسيرة قبيل ذلك لمدة 3 أشهر عن الخروج للفورة ضد تركيب الكاميرات في سجن هشارون كما ذكرت سابقاً.[3]

2. 1. 2 الأسرى الأطفال

[1] **تقرير صادر عن مركز الأسرى للدراسات**،18 ديسمبر 2018.

• هي وحدات خاصة ترتدي زياً مميزاً، وتضم داخلها جنوداً أصحاب خبرات عالية سبق لهم أن خدموا في وحدات حربية مختلفة داخل جيش الاحتلال، توضع في مراكز خاصة وتستدعى لقمع الأسرى، ومن مهام هذه الوحدة نقل الأسرى من سجن إلى آخر ومن السجن إلى المحاكم، المركز الفلسطيني للإعلام، مقالة بعنوان: **النحشون تنكل بالأسرى القاصرين في مجدو**، رام الله،2018.

[2] هيئة شؤون الأسرى والمحررين، **293**،freedom2pal

[3] المصدر نفسه.

اعتمدت إسرائيل منذ عام (1967م) سياسة اعتقال الأطفال كأسلوب ضغط ضد الفلسطينيين وحتى انطلاق الانتفاضة الأولى عام (1987م)، وأصبح الأطفال يشكلون نسبة كبيرة من المعتقلين منذ ذلك الوقت.[1]

لكن إسرائيل كثفت عمليات الاعتقال خلال سنوات الانتفاضة الأولى التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر(1987)، وكانت تهمة معظم الأطفال المعتقلين في تلك السنوات هي إلقاء الحجارة على جنود ومركبات الاحتلال، ثم جعلت من اعتقال الأطفال عملية ممنهجة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، وصارت تلجأ أكثر فأكثر إلى الاعتقال الإداري بحقهم وتعتبرهم مشروع مخربين وتحرمهم من أبسط حقوقهم.[2]

أشار عبد الناصر عوني فروانة رئيس وحدة الدراسات والتوثيق بهيئة شؤون الأسرى في تقريره إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال سنوات الانتفاضة الأولى (1987/12/8) وحتى منتصف عام 1994 قرابة 200 ألف مواطن، أي بمعدل ثلاثين ألف حالة اعتقال في العام الواحد، وكان الجزء الأكبر من هؤلاء المعتقلين من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين(15–25) سنة، وشكلت نسبة المعتقلين الذين تقل أعمارهم عن (25) سنة 50% من مجموع المعتقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة،[3] بينما اعتقلت خلال انتفاضة الأقصى

[1]شهاب، أنوار، **تقرير بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني 2015**،مجلة نيسان الحرية،42.
[2]مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مقالة بعنوان: **الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي**.
[3]أبو عطوان، منقذ محمود، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 1967-2005** ،16.

المندلعة في(2000/9/28 م) ولغاية سنة (2008م) قرابة 65 ألف مواطن أي معدل ثمانية آلاف مواطن في اليوم الواحد.[1]

وذكرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أنه منذ عام(2000م) وحتى الربع الأخير من العام 2015 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 8500 طفل فلسطيني، وقد حاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، ووجهت لغالبيتهم تهمة إلقاء الحجارة، وصدرت بحقهم أحكام تراوحت بين المؤبد والغرامات المغلظة وأحكام بسنوات متفاوتة، بالإضافة إلى المعاملة القاسية التي يتلقاها هؤلاء الأطفال داخل السجون الإسرائيلية من تعذيب وضرب وإهانة وحرمان من التعليم والعلاج.[2]

وأضاف فروانة أن السبب في تراجع الاعتقالات مقارنة مع الانتفاضة الأولى يعود إلى تقلص الوجود المباشر والمكثف لقوات الاحتلال في بعض المناطق الفلسطينية، وذلك منذ اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية منتصف عام (1994)ومن ثم إنهاء الوجود العسكري في قطاع غزة في سبتمبر 2005، وهذا الوضع حال دون تمكنها من اجتياح كل المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة بحرية كما كان متاحاً خلال الانتفاضة الأولى؛ مما أدى إلى تقلص حالات الاعتقال بشكل عام، والأطفال بشكل خاص.[3]

وبيَّن فروانة أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال العام (2006)قرابة 300 طفل وكانوا موزعين على العديد من السجون أبرزها: الدامون، عوفر، سالم، والمسكوبية وغيرها،

[1]تقرير صادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين ،2008.
[2]فروانة، عبدالناصر عوني، **التقرير الإحصائي الشهري داخل السجون الاسرائيلية**، هيئة شؤون الأسرى والمحررين،2005.
[3]المصدر نفسه.

واحتجزوا في ظروف سيئة جداً تتنافى وكل المواثيق والأعراف الدولية والإنسانية الخاصة بالأطفال، لافتاً أن مستقبل هؤلاء الأطفال مهدد بالضياع والدمار، فهم يعاملون بقسوة ومحرومون من مواصلة مسيرتهم التعليمية، إضافة إلى أنه تصدر بحقهم أحكام جائرة تصل أحياناً إلى السجن مدى الحياة.[1]

وشهد العام 2009 تراجعاً عن العام الذي سبقه (2008م) بنسبة مقدارها (11.7%)، وعن العام 2007 بنسبة مقدارها(32.6%)، حيث إن العام (2007)شهد 7612 حالة اعتقال بمعدل 21 حالة يومياً، والعام (2008) شهد (5818) حالة اعتقال بمعدل 16 حالة يومياً، فيما العام (2009) سجل خلاله 5132 حالة اعتقال بمعدل 14 حالة اعتقال يومياً، وحسب احصائيات هيئة شؤون الأسرى والمحررين بلغ عدد الأسرى قرابة (9000)موزعون على قرابة عشرين سجن ومعتقل ومركز توقيف، منها نفحة وريمون وعسقلان والنقب وعوفر وغيرها، بينهم 336 أسيرا معتقلين منذ ما قبل أوسلو، و760 أسيرا يقضون حكماً بالسجن مدى الحياة، منهم 11 أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن، ومن بين مجموع الأسرى يوجد 41 نائبا ووزيرا سابقا، كما ويوجد أيضاً (69 أسيرة) منهن أمهات، و246 طفلا أصغرهم هو الطفل يوسف الزق الذي انجبته والدته الأسيرة فاطمة الزق.[2]

أما في العام 2010 فقد بلغ عدد حالات الاعتقال (4168) حالة، بمتوسط 347 حالة اعتقال شهرياً، وبمعدل 11 حالة اعتقال يومياً، ولاحظ التقرير تصاعداً خطيراً من حيث استهداف

---

[1] **تقريرشامل حول أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية**،هيئة شؤون الأسرى والمحررين،2006.

[2] وزارة الأسرى والمحررين، **تقرير احصائي لعام 2009.**

الأطفال ممن هم دون 18 عاماً وقسوة معاملتهم وتعذيبهم وابتزازهم، وكانت الغالبية العظمى من الاعتقالات خلال هذا العام من الضفة الغربية والقدس باستثناء بضع عشرات من سكان قطاع غزة، بعضهم من الصيادين الذين اعتقلوا في عرض البحر.[1]

كما وكشف فروانة بأن العام (2011م) يعد العام الأقل من حيث حالات الاعتقال التي سجلت خلاله منذ بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر (2000م) حيث سجل خلاله ما مجموعه 3312 حالة اعتقال في كافة محافظات الوطن، وأن 113 منهم أفرج عنهم في إطار صفقة التبادل، وقال فروانة بأن متوسط الاعتقالات خلال العام (2011م) لم تقتصر على شريحة معينة أو فئة محددة، حيث طالت كل فئات المجتمع الفلسطيني دون تمييز، وشملت فئات عمرية مختلفة ولم تقتصر على الذكور فقط، بل طالت النساء والفتيات وشملت مرضى ومعاقين بالإضافة إلى نواب وقيادات سياسية.[2]

وقال تقرير أصدرته الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال إن 324 طفلاً من أصل 429 طفلاً فلسطينياً، أي ما نسبته 75.5% اعتقلوا بين عامي (2012) و (2015) تعرضوا لعنف جسدي يشمل الدفع والصفع واللكم والركل، كما أن 179 طفلاً من أصل 429، أي ما نسبته 41.7% اعتقلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي من منازلهم في منتصف الليل، و378 من أصل

[1] فراونة، عبد الناصر عوني، **تقرير احصائي لعام 2010**.
[2] فراونة، عبد الناصر عوني، **تقرير دائرة الاحصاء بوزارة شؤون الأسرى والمحررين للعام2013**.

429، أي ما نسبته 88.1% اعتقلتهم قوات الاحتلال دون إبلاغ أهاليهم بسبب الاعتقال أو مكان الاحتجاز.[1]

وسجل خلال العام 2014 ارتفاع في حالات اعتقال الأطفال الفلسطينيين (أقل من 18)، وبينت الإحصائيات الرسمية الفلسطينية بقيام قوات الاحتلال باعتقال ما يزيد على 1266 طفلا خلال هذا العام؛ مما شكل ارتفاعاً حاداً بالمقارنة بعدد الأطفال المعتقلين في العام (2013)، والذي سجل خلاله اعتقال قوات الاحتلال 931 طفلاً[2]، وشهد العام (2015) اعتقال 6815 مواطن ومواطنة من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام (1948)، وتراوحت أعمارهم بين 10 أعوام – 73 عاماً، وكان منهم أكثر من 2000 طفلا وقاصرا، ونحو 200 امرأة، ووصل عدد الأسرى مع نهاية العام قرابة (7000) منهم نحو 450 طفلا وقاصراً، و57 سيدة وفتاة، وأكثر من 600 أسيرا إداريا.[3]

وكشفت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى(نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان) أن سلطات الاحتلال اعتقلت عام (2016) قرابة(6440) مواطناً من بينهم 1332 طفلاً، وقد بلغ عدد الأسرى في نهاية هذا العام (7000) أسير، منهم نحو 300 طفل قاصر، و53 أسيرة و700 أسير إداري و22 صحفياً.[4]

---

[1]أبو الغزلان، هيثم محمد، مقالة بعنوان: **اعتقال الأطفال الفلسطينيين بين مخالفة القوانين واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية**، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

[2]مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، تقرير بعنوان: **اعتقال الأطفال تدمير ممنهج للطفولة الفلسطينية**، كانون ثاني 2015.

[3]نادي الأسير الفلسطيني، **تقرير إعلامي حول الحركة الفلسطينية الأسيرة في سجون الاحتلال للعام 2015**،2.

[4]نادي الأسير الفلسطيني، **تقرير إعلامي حول الحركة الفلسطينية الأسيرة في سجون الاحتلال للعام 2016**،3.

كما وأكدت المؤسسات في تقريرها المشترك أن فئتي الشباب والفتية كانتا الأكثر عرضة لعمليات الاعتقال، إضافة إلى أنهما أكثر الفئات التي تعرضت لعمليات اعتداء خلال حملات الاعتقالات التي ينفذها جيش الاحتلال بشكل يومي، يلي ذلك فئة الأسرى المحررين الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم بعد قضائهم لشهور وسنوات سابقة في سجون الاحتلال.[1]

صعدت سلطات الاحتلال من اعتقالاتها التعسفية بحق الأطفال الفلسطينيين ومارست بحقهم أنماطاً مختلفة من التعذيب خلال وبعد اعتقالهم، وفي العام 2017 اعتقلت قوات الاحتلال 1467 طفلاً، ووصل عدد الأطفال الفلسطينيين في سجون الاحتلال مع نهاية العام إلى 350 طفلاً بينهم 9 فتيات وقرابة 100 طفل رهن الاعتقال المنزلي، وثمانية أطفال كانوا يقبعون في مراكز خاصة بالأحداث تابعة للاحتلال.[2]

اعتقلت قوات الاحتلال في العام 2018 (1928) فلسطيني من بينهم 369 طفلاً و36 امرأة.[3]ويتعمد الاحتلال اللجوء إلى اعتقال الأطفال والقاصرين بهدف خلق جيل ضعيف وغير متوازن، وتدمير واقعهم ومستقبلهم، ولذلك جعل من اعتقال الأطفال الخيار الأول وزج بهم في ظروف اعتقالية قاسية، بل لجأ إلى اعتقالهم قاصرين لم تتجاوز أعمارهم 12 عاماً، ويضرب الاحتلال بعرض الحائط كافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتحديداً اتفاقية حقوق الطفل التي

[1] المصدر نفسه.
[2] نادي الأسير الفلسطيني، **تقرير سنوي حول أنماط الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق المعتقلين الفلسطينيين ،2017**، 5.
[3] نادي الأسير الفلسطيني، **تقرير بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني لعام 2018.**

شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال ولحياتهم وتوفير فرص النماء والنمو، وقيدت هذه المواثيق سلب الأطفال حريتهم.[1]

وعلى الرغم من تشديد الاتفاقيات الدولية وخاصة المتعلقة منها بحقوق الأطفال على ضرورة الحماية للأطفال وحياتهم وفرصهم في العيش، ألا أن سلطات الاحتلال جعلت من قتل الأطفال واعتقالهم الملاذ الأخير وتعاملت معهم كمخربين، ومارست عليهم كافة أصناف العذاب والمعاملة القاسية والمهينة؛ لانتزاع اعترافاتهم وتجنيد للعمل لصالحها، كالضرب المبرح والصعقات الكهربائية والشبح والتهديد بإبعاد العائلة وهدم منازلهم والحرمان من النوم والسب والشتائم والتفتيش الجسدي والحرمان من زيارة الأهل والمحاميين، وقلة الطعام ورداءته والإهمال الطبي.[2]

2. 1. 3 نواب المجلس التشريعي

يستمر الاحتلال الإسرائيلي في سياسة تفكيك بنية المجتمع الفلسطيني من خلال ملاحقة النشطاء السياسيين والمثقفين فيه؛ لمنعهم من أداء دورهم الطبيعي في توعية المجتمع والعمل على تماسكه وتحضيره لخوض النضال التحرري، وقد تجلى ذلك في التضييقات التي فرضها الاحتلال على عمل المجلس التشريعي الفلسطيني بعد انتخابات عام 1996، فقد اعتقل أكثر من ثلث نواب المجلس التشريعي الفلسطيني بعد انتخابات عام 2006 مما عرقل سير العمل فيه حتى الآن، حيث طالت الاعتقالات حوالي 450 عضواً وداعماً لكتلة الإصلاح والتغيير المشاركة في الانتخابات سواء بسبب مشاركتهم في أنشطة الدعاية الانتخابية للكتلة أو لمشاركتهم في

[1] الأشقر، رياض، تقرير بعنوان: **980حالة اعتقال لأطفال قاصرين خلال العام 2018**، مركز الأسرى للدراسات.
[2] مؤتمر الإعلام الفلسطيني وتحديات المواجهة، وزارة الإعلام(المكتب الإعلامي الحكومي)، 2013، 56.

الانتخابات البلدية في مختلف مناطق الضفة الغربية، وتم تحويل غالبية المعتقلين للاعتقال الإداري لفترات مختلفة.[1]

وعلى إثر قيام حركة حماس (بالاشتراك مع مجموعات مسلحة أخرى) بأسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في شهر حزيران 2006، أي بعد حوالي ستة أشهر على الانتخابات التشريعية، فقامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات لنواب حركة حماس في المجلس التشريعي مما أدى إلى اعتقال 36 نائباً من حماس ونائبا آخر من فتح، وأصبح عدد المعتقلين من النواب في سجون الاحتلال الإسرائيلي 45 نائباً، أسير واحد للجبهة الشعبية و4 أسرى لحركة فتح و40 أسيرا لحركة حماس.[2]

وتعتقل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سجونها حتى الآن ستة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني أقدمهم الأسير النائب مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني في دورتيه الأولى والثانية والمعتقل منذ العام (2002م) والمحكوم بالسجن لخمسة مؤبدات وأربعين عام، إضافة إلى الأسير النائب أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمعتقل منذ العام 2006، والمحكوم بالسجن لثلاثين عاماً، كذلك النائب حسن يوسف المعتقل إدارياً منذ أكتوبر 2015،[3] والنائبة خالدة جرار التي أمضت أكثر من عام في الاعتقال الإداري، بالإضافة إلى النائب ناصر عبد الجواد الذي ينتظر المحاكمة والمعتقل منذ

---

[1] مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: **اعتقال نواب المجلس التشريعي الفلسطيني**، أيار 2015.

[2] حرب، جهاد، تقرير بعنوان: **أداء المجلس التشريعي الفلسطيني تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى شباط- حزيران 2007**، 12.

[3] دنيا الوطن، علاونة، كمال إبراهيم محمد، **تقرير بعنوان: الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الصهيوني في فلسطين**، نابلس،2017.

الأول من كانون الثاني (2018). وبموجب ما أقرته بعض البنود الواردة في القانون الدولي يعتبر اعتقال النواب إجراءً مخالفا، ومع ذلك يتم اعتقال القادة السياسيين الفلسطينيين بشكل دوري كجزء من سياسات الاحتلال المستمرة لقمع الكوادر السياسية الفلسطينية.[1]

2. 1. 4 الأسرى القدامى

يطلق مصطلح الأسرى القدامى على الأسرى الذين اعتقلهم الاحتلال منذ ما قبل اتفاقية أوسلو عام 1993م، وفي العام 2013 تم الإفراج عن ثلاث دفعات ضمن استئناف مسار المفاوضات الذي توقف بسبب رفض الاحتلال الإفراج عن الدفعة الرابعة في آذار 2014، والتي تتضمن 30 أسيراً أقدمهم الأسيرين: كريم يونس وأبن عمه ماهر يونس من الأراضي المحتلة عام 1948، كما ويطلق هذا المصطلح على الأسرى الذين قضوا أكثر من 20 عاماً في سجون الاحتلال.[2]

وأفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أن الأسير الفلسطيني كريم يونس وهو من سكان عارة في فلسطين المحتلة عام (1948م) يدخل عامه ال 34 في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وهو أقدم أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية، وقد اعتقل كريم يونس بتاريخ (1983/11/6م)، وحكم عليه بالسجن المؤبد والذي حدد فيما بعد ب 40 عاماً، وكان من المفروض أن يفرج عنه خلال الدفعة الرابعة وفق الاتفاقات التي عقدها ياسر عرفات مع حكومة

[1] مركز الأسرى للدراسات، تقرير بعنوان: **اعتقال نواب المجلس التشريعي**، 18 ديسمبر 2018.
[2] نادي الأسير الفلسطيني، **تقرير يوم الأسير2015-2016**،2.

إسرائيل، والتي تقضي بالإفراج عن كافة الأسرى القدامى المعتقلين قبل أوسلو، ولكن حكومة الاحتلال تنصلت من الإفراج عن الدفعة الرابعة والتي تضمنت 30 أسير.[1]

وقالت هيئة شؤون الأسرى والمعتقلين أن 48 أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاماً في سجون الاحتلال وهؤلاء يطلق عليهم عمداء الأسرى، وبين التقرير أن أكثر من عشرين منهم معتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو عام(1993م)، وأن سلطات الاحتلال أعادت اعتقال 56 أسيرا ممن تم الإفراج عنهم في صفقة شاليط عام (2011م) وفرضت عليهم الأحكام السابقة أو استكمال أحكامهم التي سبقت تحررهم، وهؤلاء أمضوا على فترتين أكثر من 20 عاماً وما يزيد ومن أبرزهم نائل البرغوثي الذي أمضى ما مجموعه37 عاماً في سجون الاحتلال.[2]

وأوضحت الهيئة أن هنالك 12 أسيرا من الداخل المحتل يقبعون داخل السجون الإسرائيلية ولفتت إلى أن أسرى الداخل والقدس يتعرضون لحالة مضاعفة من التمييز وسوء المعاملة، حيث دفعوا ثمناً باهظاً لهويتهم جراء هذا الازدواج القسري للجنسية، فلم يأخذوا حقوقهم كمناضلين ولم يعاملوا معاملة السجناء اليهود، كما أن إسرائيل ترفض دائماً السماح للسلطة الفلسطينية بالمطالبة بهم، ولا تقبل التفاوض بشأنهم بحجة أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية.[3]

[1] دنيا الوطن(alwatan voice.com)، تقرير بعنوان: **أقدم أسير فلسطيني في العالم ينتظر الحرية**، رام الله،2016.
[2] هيئة شؤون الأسرى والمحررين، **تقرير صادر بمناسبة يوم الأسير**،2018.
[3] وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية www.infowafa.ps ، **الأسرى والمعتقلون القدامى**، 2019.

كما ويعتبر الأسير محمد أحمد عبد الحميد الطوس ثالث أقدم أسير فلسطيني، فهو معتقل منذ تاريخ(1985/10/6م) ومضى على اعتقاله أكثر من 34 عاماً، ومحكوم بالسجن المؤبد لاتهامه مع مجموعته بتنفيذ العديد من العمليات العسكرية ضد الاحتلال وجنوده، وهو الناجي الوحيد من بين رفاقه الأربعة الذين استشهدوا أثناء محاولتهم الخروج من فلسطين، وعرفوا باسم مجموعة جبل الخليل.[1]

وهذا الجدول يوضح أسماء الأسرى القدامى وتاريخ اعتقالهم[2]

	الاسم	تاريخ الاعتقال	المنطقة
1	كريم يوسف يونس	1983/11/6	قرية عارة/ مناطق 48
2	ماهر عبد اللطيف يونس	1983/11/18	قرية عارة/ مناطق 48
3	محمد أحمد الطوس	1985/10/6	الجبعة/ بيت لحم
4	إبراهيم نايف أبو مخ	1986/3/24	باقة الغربية/ مناطق 48
5	رشدي حمدان أبو مخ	1986/3/24	باقة الغربية/ مناطق 48
6	وليد نمر دقة	1986/3/25	باقة الغربية/ مناطق 48
7	ابراهيم عبدالرازق بيادسة	1986/3/26	باقة الغربية/ مناطق 48
8	أحمد علي أبو جابر	1986/7/8	كفر قاسم/مناطق 48
9	سمير إبراهيم أبو نعمة	1986/10/20	القدس
10	محمد عادل داوود	1987/12/8	قلقيلية
11	بشير عبدالله الخطيب	1988/1/1	الرملة/ مناطق48

[1] مكتب إعلام الأسرى، مقالة بعنوان: **عميد أسرى الضفة محمد الطوس يدخل عامه ال 34 في سجون الاحتلال**،2018/10/7.

[2] وكالة معا الإخبارية www.maannews.net، **بالأسماء أسرى ما قبل أوسلو**،2018/9/12

12	محمود سالم أبو خربوش	1988/11/3	أريحا
13	جمعة إبراهيم آدم	1988/10/31	أريحا
14	سمير صالح سرساوي	1988/11/24	قرية أبطن قضاء حيفا داخل أراض عام 1948
15	رائد محمد السعدي	1989/8/28	جنين
16	فارس أحمد بارود	1991/3/23	قطاع غزة
17	ابراهيم حسن اغبارية	1992/2/26	قرية المشيرفة/ قضاء مدينة أم الفحم
18	محمد سعيد اغبارية	1992/2/26	قرية المشيرفة/ قضاء مدينة أم الفحم
19	يحيي مصطفى اغبارية	1992/3/3	قرية المشيرفة/ قضاء مدينة أم الفحم
20	محمد توفيق جبارين	1992/3/3	قرية المشيرفة/ قضاء مدينة أم الفحم
21	ضياء زكريا الفالوجي	1992/10/12	قطاع غزة
22	محمد فوزي فلنة	1992/11/29	رام الله
23	ناصر حسن أبو سرور	1993/1/4	بيت لحم
24	محمود جميل أبو سرور	1993/1/5	بيت لحم
25	محمود موسى عيسى	1993/6/3	عناتا

26	محمد يوسف شماسنة	1993/11/12	قطنة
27	عبد الجواد يوسف شماسنة	1993/12/12	قطنة
28	علاء الدين فهمي الكركي	1993/12/17	الخليل

2. 1 . 5 المعتقلون الإداريون

الاعتقال الإداري هو: حبس شخص دون محاكمة بدعوى أنه يعتزم في المستقبل الإقدام على فعل مخالف للقانون، دون أن يكون قد ارتكب أية مخالفة، ولأن الحديث يجري عما يبدو كخطوة وقائية، فإنه لا يوجد وقت محدد لفترة الاعتقال، ويجري الاعتقال الإداري دون محاكمة استناداً إلى أمر يصدره قائد المنطقة وباعتماد أدلة وبيانات سرية لا يطلع عليها حتى المعتقل نفسه، وهذا الإجراء يجعل المعتقل في وضع لا يحتمل إذ يقف عاجزاً في مواجهة ادعاءات لا يعرفها، وبالتالي لا يملك طريقة لتفنيدها ودحضها بلا لائحة اتهام ولا محاكمة وبالتالي دون إدانة ودون أن يعرف متى سيتم إطلاق سراحه. [1]

والاعتقال الإداري هو إجراء من مخلفات الانتداب البريطاني التي وضعها كأنظمة دفاع في فترة حالة الطوارئ سنة (1945) ، ويسري مفعول الاعتقال الإداري على مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل نفسها بواسطة قوانين كثيرة.[2]

[1] بتسليم(مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، **تقرير بعنوان: الاعتقال الإداري**،2017.
[2] مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، **التقرير السنوي لعام 2010**، 85.

ويعد الاعتقال الإداري نموذجاً صارخاً على الاعتقال التعسفي، إذ يتم احتجاز الشخص مدة ستة أشهر قابلة للتجديد دون توجيه تهمة، ودون المثول أمام محكمة، وهو ما يخل بقانونية هذا الاعتقال ويجعله اعتقالاً تعسفياً حسب المبادئ التي نصت عليها المواثيق الدولية.[1]

ووفقاً للشهادات المقدمة لمؤسسة الضمير تم احتجاز المعتقلين بموجب أوامر الاعتقال الإداري فترات تتراوح من ستة أشهر إلى ست سنوات وأكثر، وقد تفاوتت وتيرة استخدام الاعتقال الإداري خلال الاحتلال الإسرائيلي، وظلت ترتفع باطراد منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في (شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2000)، واستخدم الاعتقال الإداري كوسيلة للعقاب الجماعي بحق الفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال الإسرائيلي، وعلى غرار السنوات كلما دخل الصراع مرحلة جديدة كلما زاد استخدام قوات الاحتلال لسياسة الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين.[2]

ويتولى ما يسمى "وزير الدفاع الإسرائيلي" إصدار أوامر الاعتقال الإداري في إسرائيل والقدس الشرقية، بينما يتولى إصدارها القادة العسكريون في الضفة الغربية وقطاع غزة(باستثناء القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل عام (1967م).[3]

ويتم تحديد فترة احتجاز الشخص في أمر الاعتقال، ولكن منذ شباط(1995م) تم تمديد الحد الأقصى لهذه الفترة بحيث أصبح بالإمكان احتجاز الشخص المعتقل لفترة أقصاها سنة بعد

[1] أبو هلال، فراس، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، 43.
[2] مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، **الاعتقال الإداري في الأراضي الفلسطينية المحتلة (تقرير تحليل قانوني)**،9.
[3] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993- 1999**،144.

أن كانت ستة أشهر، وكثيراً ما يجدد أمر الاعتقال عند انقضاء هذه المدة أو قبيل انتهائها، ومن الممكن أن تستمر هذه العملية إلى أجل غير مسمى.[1]

وتقوم حكومة إسرائيل بتنفيذ الاعتقالات الإدارية بناءً على الأمر العسكري رقم 1229 لعام(1988)، حيث يمنح القادة العسكريين في الضفة الغربية وقطاع غزة صلاحيات اعتقال أي شخص لمدة ستة شهور إذ كان لديهم اعتقاد أن أمن المنطقة أو الأمن العام يحتاج إلى اعتقال هذا الشخص، كذلك فإن هذا الأمر يمنحهم صلاحية تمديد الاعتقال لمدد إضافية تصل إلى ستة شهور مساء يوم انتهاء أمر الاعتقال الساري لنفس الأسباب السابقة، وهكذا فالأمر العسكري لا يحدد مدة إجمالية قصوى للاعتقال الإداري كما أن المفاهيم أمن المنطقة والأمن العام" هي مفاهيم غير محددة وغير واضحة وتفسيرها متروك للقائد العسكري نفسه.[2]

ولم تخفف إسرائيل من اللجوء إلى سياسة الاعتقال الإداري بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، بل زادت هذه السياسة وفق ما بينته حالات الاعتقال ما بين عام (1994–1998م) حيث أصدر القادة العسكريين عام (1997) (1900) أمر اعتقال إداري بحق المواطنين الفلسطينيين، وبلغ عدد أوامر الاعتقال الإداري خلال عام (1993م) (300) أمر، وعام(1994م) (700)، وفي عام (1997)بلغ 1900 أمر.[3]

---

[1] **المصدر نفسه.**

[2] **المصدر نفسه.**

[33] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية بعد أوسلو 1993-1999م**، 145

وتبين هذه الاحصائيات أن الاعتقال الإداري ظل متواصلاً طيلة السنوات التي تم فيها تنفيذ إجراءات بناء الثقة التي نصت عليها اتفاقيات أوسلو ما بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل، حيث تمسكت إسرائيل بسياسة الاعتقال الإداري ولم تؤثر الاتفاقيات في إلغائه أو تجميده أو التخفيف من استخدامه.[1]

وتواصل قوات الاحتلال إلى اليوم استخدام سياسة الاعتقال الإداري كسياسة اعتقال تعسفية بحق الشعب الفلسطيني وبشكل واسع النطاق، فقد بلغ عدد أوامر الاعتقال الإداري منذ بداية العام 2018 حتى نهاية شهر حزيران حوالي(502)، ومنهم (197)أمر اعتقال جديد بحق معتقلين جدد، ومن بين المعتقلين أطفال ونساء ونواب المجلس التشريعي.[2]

2. 1. 6 الأسرى المرضى

تنتهج سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإهمال الطبي والمتابعة العلاجية للأسرى المرضى والجرحى، بالإضافة إلى الاعتداء عليهم وتكبيلهم ونقلهم عبر عربات البوسطة• دون أي مراعاة لحالاتهم الصحية.[3]

---

[1] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993-1999**،145.

[2] نادي الأسير الفلسطيني، **تقرير نصف سنوي لعام 2018**،8.

• البوسطة عبارة عن سيارة مصفحة محكمة الإغلاق يتم فيها نقل الأسرى الفلسطينيين من و إلى المحاكم الإسرائيلية أو للتنقل بين السجون المختلفة أو النقل إلى المستشفيات خارج السجون، وتفتقر لكافة مقومات السلامة المدنية، ولا يوجد فيها مكان للجلوس كما أنها لا تصلها الشمس أو الهواء إلا من خلال فتحات دائرية صغيرة، ويبقى الأسير مكبل اليدين والقدمين في وضعية واحدة لمدة تتراوح من 10 ساعات إلى عدة أيام.

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطينية(www.palestine.org)، **تقرير مشترك لنادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين**، 2016.

وبلغ عدد الأسرى والأسيرات المرضى في سجون الاحتلال أكثر من (750) أسير وأسيرة بعضها مزمن وبعضها خطير، وتشر احصائيات مؤسسة الضمير إلى وجود (26) أسيرة فلسطينية مريضة تعاني من أمراض متعددة ومشاكل صحية كأمراض القلب والسكري والضغط، بالإضافة إلى وجود أسيرات جريحات تعرضن لعنف مباشر من خلال استخدام الاحتلال القوة خلال اعتقالهن.[1]

ويعاني الأسرى من الإصابات التي تعرضوا لها وقت الاعتقال أو أثناء التحقيق أو نتيجة لتعرضهم لقمع الوحدات الخاصة؛ مما يزيد من أعداد الأسرى المصابين والمرضى الذين يتلقون علاج لازم وفوري يضمن عدم تفاقم حالتهم.[2]

وتفتقر العيادات لأطباء مختصين ولأدوات وأجهزة طبية، ولا يتم إجراء أي فحص طبي دوري شامل للأسرى على مدار سنوات طويلة، حيث إن غالبية الأسرى لم يتم خضوعهم لهذا الفحص رغم مرور أكثر من عشر سنوات أو أكثر داخل السجون.

وتتعمد إدارة السجون وطواقمها الطبية في المماطلة في تقديم العلاج المناسب أو في إجراء عملية جراحية طارئة، وغالباً ما تمر أشهر على معاناة الأسير المريض لحين عرضه على الطبيب، ويحتاج أحياناً إلى أشهر حتى تتم الموافقة من قبل إدارة السجون على إجراء الفحوصات

[1] مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، تقرير بعنوان: **الأسر والاهمال الطبي: قفلان على زنزانة واحدة**،2019.

[2] مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، **تقرير بعنوان: الأسر والإهمال الطبي: قفلان على زنزانة واحدة**،2019.

اللازمة له وهذا يؤدي إلى تفاقم مرضه وتدهور وضعه الصحي.[1]ويعاني الأسرى المرضى في عيادة سجن الرملة من مضايقات مصلحة السجن وإجراءاته القمعية ضد الأسرى البالغ عددهم (51)أسير.[2]

وأفاد نادي الأسير الفلسطيني بأن الأوضاع الصحية للأسرى المرضى والجرحى القابعين في عيادة سجن الرملة تتدهور في ظل غياب المتابعة الصحية للمرضى، التي صنفت حالاتهم بأنها الأصعب بين الأسرى في سجون الاحتلال.

وأوضح نادي الأسير أن الأسرى يشتكون من مماطلة إدارة السجن في تحويل المرضى والجرحى إلى المستشفيات المدنية؛ لإجراء الفحوصات والعمليات الجراحية، كما يعاني الأسرى المرضى من ضيق مساحة القسم وضيق مساحة الفورة، وسوء التغذية التي تقدم لهم من قبل إدارة السجن، وتقوم إدارة السجن بتقديم نوع واحد لجميع الأسرى دون مراعاة لقائمة الأطعمة التي يسمح الأطباء بها للمرضى.[3]

2. 1. 7 شهداء الحركة الأسيرة

وهم الأسرى الشهداء الذين استشهدوا أثناء اعتقالهم على يد الجيش الإسرائيلي وأعدموا خارج إطار القانون، وأيضاً الأسرى الذين استشهدوا في السجون نتيجة الإهمال الطبي المتعمد،

---

[1]هيئة شؤون الأسرى والمحررين، **تقرير بعنوان: واقع الأسرى الفلسطينيين وظروفهم الحياتية الصعبة في سجون الاحتلال الإسرائيلي(نهاية العام 2018-31 أيار 2019)**، 2019.

[2]دنيا الوطن، **تقرير بعنوان: إجراءات مشددة بحق أسرى مستشفى سجن الرملة**، رام الله،2018.

[3]العربي الجديد(alaraby.co.uk)، **تقرير بعنوان : تدهور الأوضاع الصحية للأسرى الفلسطينيين في عيادة سجن الرملة الإسرائيلي**، رام الله،2017.

وهناك عدد من الأسرى استشهدوا بعد تحررهم بأسابيع كالأسرى: زكريا عيسى، زهير لبادة، وأشرف أبو ذريع، وفادي الدربي.[1]

واستشهد منذ العام (1967م) أكثر من (200) أسير فلسطيني داخل السجون الإسرائيلية نتيجة التعذيب والإهمال الطبي والتصفية المباشرة بعد الاعتقال، أو إطلاق النار المباشر عليهم من قبل الجنود والحراس وهم داخل السجون، ومن هؤلاء الشهداء (70) معتقلاً استشهدوا نتيجة التعذيب، و(51) معتقلاً نتيجة الإهمال الطبي، و(74) نتيجة القتل العمد والتصفية المباشرة بعد الاعتقال و(7) أسرى استشهدوا نتيجة إطلاق النار المباشر عليهم من قبل الجنود والحراس وهم داخل السجون.[2]

واستشهد (5) أسرى في العام 2018 منهم من كان يقبع في الأسر لسنوات، ومنهم من استشهد بعيد اعتقاله بساعات أو أيام بسبب إطلاق النار عليه بهدف القتل، وهم كل من: ياسين السراديح وعزيز عويسات ومحمد عنبر ومحمد مرشود ومحمد الخطيب، فيما احتجز الاحتلال جثامين عدة شهداء بعد قتلهم في الميدان دون أن يشكلوا أي خطر عكس ما يدعي المحتل الإسرائيلي.[3]

ارتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى (217) شهيداً بعد استشهاد المعتقل محمد زغلول الريماوي(23 عاماً) من بيت ريما شمال غرب رام الله؛ جراء الاعتداء عليه من قوات الاحتلال

---

[1] نادي الأسير الفلسطيني، **تقرير بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني لعام2016**،3.

[2] **تقرير صادر عن ثلاث مؤسسات فلسطينية (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نادي الأسير الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء)2017.**

[3] هيئة شؤون الأسرى والمحررين، **الملخص الإعلامي الخاص بالتقرير السنوي للعام2018**.

الإسرائيلي بعد اعتقاله، وتعرض الشهيد الريماوي للاعتداء الهمجي بعد اعتقاله مباشرة من قبل الوحدات الخاصة، الأمر الذي أدى إلى استشهاده على الفور.[1]

وتعود أسباب استشهادهم إلى عدة أسباب وهي التعذيب والإهمال والقتل العمد بعد الاعتقال، وهناك بعض الحالات التي استشهدت برصاص حراس المعتقل المدججين بالسلاح ومنهم الأسيرين الشهيدين أسعد الشوا وبسام الصمودي اللذان استشهادا بتاريخ (1988/8/16م) في معتقل النقب الصحراوي.[2]

ولم تنفك قوات الاحتلال الإسرائيلي عن احتجاز رفات الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني، ورفض إعادتهم إلى عائلاتهم من أجل دفنهم بصورة تحفظ كرامتهم، ولا تزال قوات الاحتلال تحتجز رفات عدد كبير من الشهداء الفلسطينيين في مواقع تسميها "مقابر الأرقام"، وتقدر المنظمات الفلسطينية المعنية عددهم بالمئات.[3]

[1] مركز أسرى فلسطين للدراسات، تقرير بعنوان: **شهداء الحركة الأسيرة 2018**.
[2] فروانة، عبد الناصر عوني، **تقرير احصائي وقائمة بأسماء شهداء الحركة الأسيرة**، 2007.
[3] منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة شؤون المفاوضات nad.ps/ar**الأسرى السياسيون والمفقودون ورفات الشهداء**، 2019.

والجدول الآتي يوضح أسماء شهداء الحركة الأسيرة وتاريخ استشهادهم وسبب الاستشهاد[1]

الرقم	اسم الشهيد	الإقامة	تاريخ الاستشهاد	طريقة الإستشهاد
1	أحمد محمد سلامة النويري	مخيم النصيرات	1967/6/8	تصفية وقتل بعد الاعتقال مباشرة
2	خليل كامل حسين صيام	مخيم النصيرات	1967/6/8	تصفية وقتل بعد الاعتقال مباشرة
3	زكي هاشم محمد صيام	مخيم النصيرات	1967/6/8	تصفية وقتل بعد الاعتقال مباشرة
4	يوسف الجبالي	نابلس	1968/1/4	نتيجة التعذيب في سجن نابلس
5	خليل سلامة قرينات الرشايدة	بيت لحم	1968/4/28	نوبة قلبية بعد اعتقال- إهمال طبي
6	مصطفى محمد حافظ حرب	غزة الشجاعية	1968/7/2	بعد الاعتقال مباشرة جراء التعذيب
7	فتحي عبد الفتاح النتشة	الخليل	1968/7/28	نتيجة التعذيب- سجن صرفند
8	يونس مبارك حسين أبو سبيتان	دير البلح	1968/10/11	نتيجة التعذيب- سجن صرفند
9	قاسم أحمد الجعبري	الخليل	1969/5/27	رمي من الطائرة بعد اعتقاله
10	قاسم عبد الله أبو عكر	بيت حنينا القدس	1969/3/23	نتيجة التعذيب-معتقل المسكوبية في القدس
11	أحمد مسلم أبو عميرة	غزة	1969/8/15	نتيجة التعذيب- سجن غزة
12	محمد خريزات	عيترون قضاء بنت جبيل في جنوب لبنان	1969/10/14	بعد اعتقاله بيومين تم اطلاق النار عليه واعدامه بشكل وحشي

[1] فلسطين خلف القضبانwww.palestine behind bars.org، إعداد عبد الناصر فروانة،2020/11/11

13	قاسم أبو خضرة	عكا	1969/11/4	نتيجة التعذيب الوحشي
14	عون سعيد حسين العرير	غزة الشجاعية	1970/3/10	نتيجة التعذيب– سجن المجدل
15	أحمد خميس أحمد أبو دية	مخيم جباليا	1970/3/30	تصفية وقتل لحظة الاعتقال
16	يوسف محمد مصطفى عسلية	مخيم جباليا	1970/3/30	تصفية وقتل لحظة الاعتقال
17	أحمد عفانة	مخيم جباليا	1970/3/30	تصفية وقتل لحظة الاعتقال
18	عبد القادر جبر أحمد أبو الفحم	مخيم جباليا	1970/7/11	في سجن عسقلان خلال مشاركته في الإضراب عن الطعام/ إهمال طبي
19	حريص علي أبو حية "أبو الليل"	دير البلح	1970/7/21	تصفية جسدية بعد الاعتقال
20	عثمان بدوي عثمان البحش	نابلس	1970/8/28	نتيجة التعذيب– سجن نابلس
21	علي ابراهيم أحمد أبو سلطان	مخيم النصيرات	1970/10/1	قتل عمد بعد الاعتقال
22	سميح سعيد أبو حسب الله	مخيم النصيرات	1970/10/12	قتل عمد بعد الاعتقال
23	ديب موسى ناصيف شتيه	سلفيت	1970/10/25	نتيجة التعذيب القاسي
24	هاشم ابراهيم هاشم كريم	مخيم الشاطيء	1970/12/22	سجن الرملة من آثار التعذيب
25	سالم الحاج محمود حسن صافي	دورا	1971/1/6	نتيجة التعذيب– سجن الخليل
26	مصطفى محمد عقبل الدرابيع	دورا	1971/2/22	نتيجة التعذيب– بئر السبع
27	محيي الدين سليمان العوري	رام الله	1971/3/2	نتيجة التعذيب في زنازين سجن رام الله
28	الحاج رمضان عاشور البنا	القدس	1971/6/18	إهمال طبي– سجن الرملة

29	محمد حسان محمود وشاح	مخيم البريج	1971/9/1	نتيجة التعذيب– سجن غزة
30	حسن ابراهيم محمود أبو ركبة	مخيم جباليا	1971/9/21	قتل عمد بعد الاعتقال مباشرة
31	حسن السواركة	العريش	1972/3/27	جرائ التعذيب– سجن عسقلان
32	عيسى مطلق عبد الحميد	قبلان	1972/6/9	نتيجة التعذيب والضرب
33	مصطفى العواودة	الخليل	1972/7/27	نتيجة التعذيب– سجن الخليل
34	نصر الدين فهمي محمد	نابلس	1973/5/2	نتيجة التعذيب– سجن عسقلان
35	فريز حسني أسعد طشطوش	نابلس	1973/9/27	نتيجة التعذيب– سجن نابلس
36	عمر شلبي	سوريا– حلب	1973/10/22	نتيجة التعذيب– سجن عسقلان
37	سالم محمد مصطفى أبو ستة	خانيوس	1974/10/13	نتيجة التعذيب–سجن غزة
38	عمر أحمد عوض الله	مخيم جباليا	1975/1/20	إهمال طبي– سجن عسقلان
39	جميل دياب علي بركات	رفح	1975/1/25	نتيجة التعذيب وبعد الافراج عنه بيومين
40	فؤاد محمد سلامة حميد"أبو حديد"	مخيم جباليا	1976/1/19	نتيجة التعذيب
41	أحمد ديب أحمد دحدول	سلفيت	1976/3/21	نتيجة التعذيب
42	محمد يوسف الخواجا	نعلين رام الله	191976/6/2	تعذيب ومن ثم تصفية بعد الاعتقال– سجن رام الله
43	عمران رضوان قريع أبو خلف	الخليل	1976/6/5	اهمال طبي– سجن الخليل
44	خضر عيسى نمر هيلاني	رام الله	1976/6/14	اغتيال في سجن نابلس

45	عجاج ياسين جابر علاونة	جبع	1976/10/16	إهمال طبي– سجن جنين
46	نصار سويلم الحويطات	الأردن	1977/8/2	إهمال طبي في مستشفى الرملة
47	فريد حافظ غنام	جبع	1978/5/28	اهمال طبي– سجن نابلس
48	يوسف أحمد حسن كريم	خانيونس	1978/7/13	نتيجة التعذيب– سجن غزة
49	ناصر الهيب	سوريا	1978/7/16	نتيجة التعذيب – مستشفى الرملة
50	سعيد أبو ستة	خانيونس	1979/1/18	نتيجة التعذيب – سجن غزة
51	إدريس إبراهيم محمد نوفل	غزة	1979/8/21	إهمال طبي– سجن غزة
52	راسم محمد حلاوة	جباليا	1980/7/20	خلال مشاركته في الإضراب عن الطعام في سجن نفحة – إهمال طبي
53	علي شحادة محمد الجعبري	مخيم الدهيشة	1980/7/24	خلال مشاركته في الإضراب عن الطعام في سجن نفحة– إهمال طبي
54	أنيس محمود دولة	قلقيلية	1980/8/31	إهمال طبي– سجن عسقلان
55	فايز عبد الفتاح محمد الطرايرة	بني نعيم– الخليل	1981/1/25	نتيجة التعذيب– سجن تل هشومير
56	صلاح محمد علي عباس	العراق	1981/9/29	إهمال طبي– سجن عسقلان
57	علي إبراهيم الشطريط	حلحول	1981/1/17	إهمال طبي– سجن عسقلان
58	سلامة محمد سلمان الحسوني	سعير – الخليل	1981/11/22	نتيجة التعذيب بعد الإفراج عنه بأيام
59	سليم أحمد يحيى أبو صبيح	الخليل	1982/4/7	إهمال طبي– سجن جنيد

60	يعقوب محمد دبابش	غزة	1982/10/28	نتيجة التعذيب– سجن عسقلان
61	حمزة عمر عثمان أبو شعيب	قرية جماعين	1983/2/25	نتيجة التعذيب في سجن طولكرم
62	ميخائيل بابا لازارو	يوناني	1983/3/12	اهمال طبي– سجن الرملة
63	خليل ابراهيم أبو خديجة	رام الله	1983/4/5	نتيجة التعذيب– سجن رام الله
64	إسحاق موسى المراغة	سلوان– القدس	1983/11/16	إهمال طبي– سجن بئر السبع
65	بلال جميل حمدان النجار البوريني	نابلس	1984/3/28	تمت تصفيته عمداً بعد اعتقاله بعدة أيام
66	جمال محمود قبلان	خانيونس	1984/4/13	قتل بعد الاعتقال
67	محمد أبو جامع	خانيونس	1984/4/13	قتل بعد الاعتقال
68	محمود عربي فريتخ	نابلس	1985/4/16	نتيجة التعذيب – سجن جنيد
69	محمود سليم رباح نجاجرة	نحالين /بيت لحم	1985/9/23	اهمال طبي – مستشفى مار يوسف
70	غسان اسحق يوسف اللحام	مخيم الدهيشة	1985/10/2	نتيجة التعذيب– سجن الرملة
71	طارق الهندي	القدس	1986/2/2	نتيجة التعذيب– سجن عسقلان
72	طارق ياسين هاشم الحموري	الخليل	1987/4/3	نتيجة التعذيب – سجن جنيد
73	عواد عبدالسلام حمدان	طولكرم	1987/7/22	نتيجة التعذيب
74	خضر إلياس فؤاد الترزي	غزة	1988/2/9	نتيجة التعذيب– مستشفى سوروكا
75	قنديل كامل عبد الرحمن علوان	جباليا	1988/2/24	إهمال طبي– سجن عسقلان
76	ابراهيم محمود الراعي	قلقيلة	1988/4/11	نتيجة التعذيب في زنازين العزل في

				سجن الرملة ومن ثم إعدام
77	اياد محمد عقل	مخيم البريج	1988/8/2	من الضرب المبرح والتعذيب بعد الاعتقال
78	نبيل مصطفى جميل إبداح	بيت حنينا / القدس	1988/8/10	نتيجة التعذيب في زنازين سجن المسكوبية
79	هاني ديب سالم الشامي	مخيم جباليا	1988/8/11	نتيجة التعذيب بعد الاعتقال مباشرة_مركز جباليا العسكري
80	عطا يوسف أحمد عياد	الظاهرية – الخليل	1988/8/14	إهمال طبي– سجن الظاهرية
81	أسعد جبرا زكي الشوا	الشجاعية– غزة	1988/8/16	اطلاق نار من حراس المعتقل– أنصار 3 في النقب
82	بسام إبراهيم علي الصمودي	قرية الياموني	1988/8/16	اطلاق نار من حراس المعتقل– أنصار 3 في النقب
83	محمد موسى محمد حماد	رام الله	1988/8/24	اهمال طبي بعد استنشاق غاز في سجن كفاريونا
84	عبد المنعم عبدالله حسن كولك	خانيونس	1988/10/14	جراء التعذيب– معتقل الظاهرية
85	إبراهيم ياسر المطور	الخليل	1988/10/21	جراء التعذيب– معتقل الظاهرية
86	نضال زهدي عمر ديب	رام الله	1989/2/8	من رصاص الحراس – معتقل مجدو
87	محمود يوسف عليان المصري	رفح	1989/3/7	نتيجة التعذيب– سجن غزة

88	عمر محمود القاسم	القدس	1989/6/4	إهمال طبي في سجن عسقلان
89	محمد صالح حسن الريفي	غزة	1989/8/10	إهمال طبي في أنصار 3
90	عبدالله محمد إبراهيم أبو محروقة	دير البلح	1989/9/12	من رصاص حراس المعتقل- أنصار 3
91	جمال محمد عبد العاطي أبو شرخ	مخيم الشاطئ	1989/12/3	نتيجة التعذيب في زنازين سجن غزة
92	خالد كامل الشيخ علي	غزة	1989/12/12	نتيجة التعذيب- سجن غزة
93	بدر محمد سعيد كرادة	نابلس	1989/12/18	قتل أثناء الاعتقال
94	رائق حسين موسى سليمان	قرية رامين	1990/2/13	إهمال طبي- معتقل مجدو
95	صبري منصور عبدالله عبد ربه	قرية الجيب	1990/7/7	رصاص حراس معتقل عوفر أثناء محاولته الهروب
96	حسام سليم هاني قرعان	قلقيلية	1990/8/28	اعتداء بالغاز وتعذيب- أنصار3
97	عبدالله يوسف علاونة	جنين	1990/11/11	نتيجة التعذيب بعد الإفراج عنه بثلاثة أيام
98	عطية عبد العاطي الزعانين	بيت حانون	1990/11/13	نتيجة التعذيب في زنازين سجن غزة
99	علي حسن عبد الحليم الشاهد	طولكرم	1991/6/8	نتيجة التعذيب- مقر الإدارة المدنية
100	سامي نعمان سليمان زعرب	خانيونس	1991/8/22	نتيجة التعذيب- سجن غزة
101	جاسر أحمد سعد أبو ارميلة	طولكرم	1991/10/20	إهمال طبي بعد إصابته بنوبة قلبية في سجن جنيد

102	موسى عبد الرحمن	نوبا/ الخليل	1992/1/18	برصاص حراس المعتقل
103	مصطفى عبدالله العكاوي	القدس	1992/2/4	نتيجة التعذيب –سجن الخليل
104	أحمد إبراهيم بركات	نابلس	1992/5/5	نتيجة التعذيب –معتقل انصار3 في النقب
105	سمير عمر خميس عمر	مخيم الشاطئ	1992/5/31	نتيجة التعذيب
106	محمد سليمان حسين بريص	مخيم خانيونس	1992/6/29	نتيجة التعذيب– سجن الرملة
107	حازم محمد عبد الرحيم عيد	مخيم الأمعري	1992/7/9	نتيجة التعذيب– سجن الخليل
108	مصطفى محمود مصطفى بركات	بلدة عنبتا	1992/8/4	نتيجة التعذيب– سجن طولكرم
109	حسين أسعد عبيات	القدس	1992/10/4	إهمال طبي خلال مشاركته في الإضراب عن الطعام في سجن عسقلان
110	أيمن إبراهيم برهوم	رفح	1993/1/27	نتيجة التعذيب– معتقل أنصار 3 بالنقب
111	سمير محمد خميس سلامة	رفح	1993/2/15	نتيجة التعذيب في زنازين عزل بئر السبع
112	أيمن سعيد حسن نصار	دير البلح	1993/4/2	نتيجة التعذيب في سجن غزة
113	محمد سلامة الجندي	مخيم العروب	1993/5/10	نتيجة التعذيب– سجن الخليل
114	يحيى عبد اللطيف علي الناطور	طولكرم	1993/9/10	إهمال طبي– سجن جنيد

115	أحمد عادل حسن إسماعيل "أبو عماد"	قرية الناقورة	1993/10/7	إهمال طبي- سجن نابلس
116	عبد الصمد سلمان حريزات	يطا	1995/4/25	نتيجة التعذيب- معتقل المسكوبية
117	معزوز أحمد محمد دلال	نابلس	1995/4/25	نتيجة التعذيب- مستشفى اساف هروفيه
118	وليد عبد الرحيم السروجي	طولكرم	1996/3/4	قتل من جراء التعذيب بعد اعتقاله من الجيش
119	ماجد عبدالله دغلس	برقين نابلس	1996/6/29	نتيجة التعذيب-بعد الإفراج عنه مباشرة
120	رياض محمود حمودة عدوان	رفح	1997/1/21	إهمال طبي- سجن بئر السبع
121	خالد علي عايش أبو دية	بيت لحم	1997/5/21	نتيجة التعذيب- معتقل المسكوبية
122	نضال زكريا أبو سرور	مخيم عايدة/ بيت لحم	1998/1/29	نتيجة التعذيب- معتقل المسكوبية
123	يوسف دياب العرعير	غزة الشجاعية	1998/6/20	بسبب عدة أمراض وإهمال طبي- سجن الرملة
124	إبراهيم محمد البرادعية	صوريف- الخليل	2000/11/21	اعتقل وهو متوجه إلى عمله وكبلت يديه ومن ثم أطلق عليه الرصاص عمداً
125	محمد يوسف المغربي	مخيم الدهيشة	2000/12/10	اعتقل مصاباً ومن ثم أطلق عليه

				الرصاص عمداً
126	محمد خليل محمد الدهامين	الخليل	2001/4/12	إهمال طبي- سجن مجدو
127	حسن سعيد أحمد أبو شعيرة	مخيم العزة	2001/6/14	اعتقل جريحاً وتم قتله عمداً بعد الاعتقال
128	محمود موسى سليمان خليل	جنين	2001/7/1	اعتقل مصاب ثم قتل عمداً
129	جمال ضيف الله حسن ثلجي	جنين	2001/7/1	اعتقل مصاب ثم قتل عمداً
130	مصطفى يوسف محمد ياسين	جنين	2001/7/23	اعتقلوه وقتلوه مباشرة أمام منزله
131	علي إبراهيم الجولاني	القدس	2001/8/5	اعتقلوه مصاباً وتم الاعتداء عليه أمام الصحافة مما أدى إلى استشهاده
132	هشام موسى أبو جاموس	رفح	2001/8/25	اعتقلوه مصاباً ثم استشهد
133	سفيان أحمد العارضة	جنين عرابة	2001/9/12	اعتقلوه مصاباً داخل سيارة الإسعاف وبعدها أعلنوا نبأ استشهاده
134	ثائر محسن المهداوي	مخيم الفارعة	2001/9/14	اعتقلوه مصاباً ومن ثم استشهد
135	جمال حسن خضر أبو ملوح	بلدة دير استيا/ سلفيت	2001/11/6	اعتقل مصاباً أثر اشتباك مسلح ثم استشهد
136	إياد عودة محمد الخطيب	بلدة دير استيا/ سلفيت	2001/11/6	اعتقل مصاباً أثر اشتباك مسلح ثم استشهد
137	علي إبراهيم أبو حجلة	بلدة دير استيا/ سلفيت	2001/11/6	اعتقل مصاباً أثر اشتباك مسلح ثم استشهد

138	عيسى خليل محمد دبابسة	يطا/الخليل	2001/11/7	اقتحموا منزله وأصابوه بالرصاص وأخذوه إلى مستوطنة مجاورة وهو ينزف وقتلوه بدم بارد
139	مدحت عزو أبو دلال	مخيم النصيرات	2001/11/18	أصيب بجروح وتم أسره وثم قتل وتم التمثيل بجثته ودهسه بالدبابة
140	محمد ابراهيم حسين	غزة/ أبراج الندى	2001/11/18	أصيب بجروح وتم أسره وثم قتل وتم التمثيل بجثته ودهسه بالدبابة
141	يوسف خالد السركجي	نابلس	2002/1/22	السيطرة الكاملة عليه وهو نائم واعتقاله وقتله بدم بارد وتم تفجير الشقة
142	جاسر أسعد سمارو	نابلس	2002/1/22	السيطرة الكاملة عليه وهو نائم واعتقاله وقتله بدم بارد وتم تفجير الشقة
143	نسيم شفيق أبو الروس	نابلس	2002/1/22	السيطرة الكاملة عليه وهو نائم واعتقاله وقتله بدم بارد وتم تفجير الشقة
144	كريم منير مفارجة	رام الله	2002/1/22	السيطرة الكاملة عليه وهو نائم واعتقاله وقتله بدم بارد وتم تفجير الشقة

145	نصار حسن أبو سليم	قرية رنتيس/رام الله	2002/1/26	أصيب في قدمه واعتقلوه في خيمة وتركوه ينزف دون علاج لعدة ساعات حتى استشهد
146	طارق حسن محمد الهنداوي	من غزة واستشهد في حلحول	2002/2/12	أصيب بالكتف واعتقلوه وربطوه في مقدمة الجيب وطافوا به وهو ينزف حتى استشهد "أمن وطني"
147	أنور عوني مصطفى عبد الغني	طولكرم	2002/2/15	اعتقلوه بعد أن حاول الفرار ومن ثم أطلقوا النار على رأسه
148	عبد الغني عبد الرحمن أبو دقة	عبسان/ خانيونس	2002/3/8	داهموا منزله وأخرجوه منه ومن ثم أطلقوا عليه النار من مسافة قريبة
149	محمود سعيد صلاح	القدس	2002/3/8	قتل بدم بارد بعد اعتقاله وهناك صور توثق ذلك
150	باسم محمد أبو شحادة	غزة	2002/3/24	اعتقل مصاباً وقتل بدم بارد في رام الله
151	خالد فتحي عوض الله	أريحا	2002/3/29	قتل بدم بارد
152	إسماعيل إبراهيم زيد	بيت عنان/ القدس	2002/3/29	اعتقل ثم قتل بدم بارد
153	سعيد محمد مهدي	غزة	2002/3/29	اعتقل ثم قتل بدم بارد
154	عبد الرحمن توفيق عبدالله	نابلس	2002/3/29	اعتقل ثم قتل بدم بارد

155	عمر محمد موسى	أريحا	2002/3/29	اعتقل ثم قتل بدم بارد
156	أحمد فتحي محمود عجاج	قرية صيدا/ طولكرم	2002/3/30	أصيب بقدمه أثناء محاولة اعتقاله وسقط على الأرض واقتربوا منه وأطلقوا النار عليه ولم يكن مسلحاً
157	عزمي عادل محمود عجاج	قرية صيدا / طولكرم	2002/3/30	بعد اغتيال ابن عمه خرج ليطمئن عليه فاعتقلوه واقتادوه إلى جثة ابن عمه "أحمد" وأطلقوا النار عليه
158	بهاء خالد الشرقاوي	بلدة الزبابدة/ جنين	2002/4/2	اعتقلوه أثناء توجهه إلى عمله وقيدوه وتم إطلاق النار عليه ووجدت جثته والأيدي مكبلة
159	حازم أحمد ريحان قبها "أبو جندل"	يعبد/ جنين	2002/4/14	اعتقل ومن ثم أعدم رمياً بالرصاص بدم بارد في ساحة حي الدمج في مخيم جنين
160	أحمد حسين عبد السلام جوابرة	مخيم العروب/الخليل	2002/5/28	إهمال طبي–سجن مجدو
161	علاء منذر خضرية	نابلس	2002/10/27	رصاصة في فمه بعد اعتقال مصاباً
162	ياسين سعيد الأغا	خانيونس	2002/12/10	أعدم بدم بارد بعد اعتقاله
163	جاد الله موسى شوكة	بيت لحم	2002/12/13	اعتقل مصاباً واعتدي عليه ضرباً مبرحاً حتى استشهد

164	ابراهيم طالب أبو هواش	نابلس	2002/12/25	اعتقل مصاباً وتم تعذيبه حتى استشهد
165	عمران عبد الغني غيث	الخليل	2002/12/30	خطف وتنكيل ومن ثم قتل
166	فايز صبري جابر	مخيم طولكرم	2003/1/31	اعتقل مصاباً في قدمه ومن ثم قتل بدم بارد
167	وليد محمد عمرو	دورا/ الخليل	2003/2/19	أزمة قلبية وإهمال طبي في سجن نفحة
168	محمد أحمد العسعس	بيت لحم	2003/3/6	داهموا منزله وأصابوه واعتقلوه ومن ثم قتلوه
169	جاسر جبر حسنين	خانيونس	2003/6/10	أعدم ميدانياً بدم بارد بعد اختطافه واعتقاله
170	أحمد خميس عطية	قلقيلية	2003/11/22	قتل بشكل متعمد بعد اعتقاله وهو مصاب بإصابات طفيفة في قدمه
171	بشير محمد أحمد عويس	مخيم بلاطة	2003/12/8	جراء الإهمال الطبي ثم نقل من معتقل مجدو إلى المستشفى فاستشهد هناك
172	عبد العفو مصطفى القصاص	نابلس	2004/1/6	اعتقل واستجوب مباشرة ومن ثم أطلق عليه زخات من الرصاص
173	فواز سعيد محمد البلبل	طولكرم	2004/9/16	إهمال طبي ومماطلة في نقله إلى

				المستشفى–معتقل مجدو
174	فلاح حسن مشارقة	مخيم نور شمس/ طولكرم	2004/9/23	اعتقل مصاباً في 9/14 وتم تعذيبه وهو في المستشفى ثم قتل عمداً
175	محمد حسن أبو هدوان	مدينة القدس	2004/11/4	نتيجة الإهمال الطبي وكان معتقلاً منذ 1985/10/3
176	محمود عبد الرحمن كميل	مدينة جنين	2004/12/3	قتل عمد بعد الاعتقال
177	صلاح عمر شيخ العيد	رفح	2004/12/10	قتل عمد حيث أصيب وتم اعتقاله واستشهد بعد يومين في مستشفى سوروكا
178	راسم سليمان أبو غرة "غنيمات"	كفر مالك/ رام الله	2005/1/27	إهمال، حيث شب حريق في إحدى خيام معتقل مجدو نتيجة تماس كهربائي دون أن تقدم الإدارة المواد اللازمة لإطفائه
179	عبد الفتاح يوسف محمود رداد	بلدة صيدا/ طولكرم	2005/5/5	إهمال طبي* حيث اعتقل وهو مصاب دون تقديم الرعاية الطبية اللازمة له واستشهد بعد ثلاثة أيام
180	علي محمد توفيق أبو الرب	جنين	2005/6/15	جراء التعذيب– اعتقل في 8/6 على حاجز برطعة بحجة عدم حيازته على تصريح واستشهد في مركز

				توقيف" روش بينا" في الجليل
181	بشار عارف عبد الوالي بني عودة	قرية طمون/ جنين	2005/6/23	إهمال طبي* في سجن جلبوع
182	جواد عادل عبد العزيز أبو مغصيب	دير البلح/ قطاع غزة	2005/7/28	إهمال طبي–في معتقل النقب الصحراوي
183	سليمان محمد محمود درايجة	مدينة الطيبة/ مناطق 48	2006/4/26	إهمال طبي– في سجن هشارون وعمره 23 عاماً
184	مازن هاني شبات	بيت حانون/ شمال قطاع غزة	2006/11/5	اعتقل في معبر "ايرز" بيت حانون وبعد أن أطلقوا سراحه وتركوه يمشي أطلقوا الرصاص
185	سليم راجح أبو الهيجا	بلدة اليامون/ غرب جنين	2006/11/9	رفضوا السماح لسيارة الإسعاف بالوصول إليه وتم إعدامه عمداً حيث أطلق النار عليه وهو جريح وأعزل دون أن يشكل خطراً عليهم وكان بالإمكان اعتقاله
186	محمود راجح زكي أبو حسن	بلدة اليامون/غرب جنين	2006/11/9	رفضوا السماح لسيارة الإسعاف بالوصول إليه وتم إعدامه عمداً حيث أطلق النار عليه وهو جريح وأعزل دون أن يشكل خطراً عليهم وكان

				بالإمكان اعتقاله
187	جمال حسن عبدالله السراحين	بلدة بيت أولا/شمال الخليل	2007/1/16	نتيجة الإهمال الطبي في معتقل أنصار 3 في النقب وكان معتقلاً إدارياً منذ مايو 2006
188	وائل يوسف القراوي	حي الطور/القدس	2007/3/9	نتيجة التعذيب والضرب المبرح بعد الاعتقال مباشرة من قبل حرس حدود الاحتلال
189	ماهر عطا مصطفى دندن	مخيم بلاطة/نابلس	2007/6/9	نتيجة الإهمال الطبي- أزمة صدرية
190	شادي سعيد السعايدة	مخيم المغازي/قطاع غزة	2007/7/31	نتيجة الإهمال الطبي- في سجن نفحة
191	عمر عايد سلمان ملوح المسالمة	من بلدة بيت عوا/ الخليل	2007/8/25	نتيجة الإهمال الطبي- في سجن الرملة
192	محمد صافي الأشقر	صيدا/ طولكرم	2007/10/22	نتيجة إصابته بعيار ناري في سجن النقب خلال قمع الأسرى من قبل القوات الخاصة
193	فادي عبد اللطيف أبو الرب	قباطية/جنين	2007/12/28	إهمال طبي في سجن جلبوع
194	فواز عوني فريحات	بلدة	2008/1/7	قتل عمداً بعد الاعتقال

		اليامون/جنين		
195	فضل عودة عطية شاهين	مدينة غزة	2008/2/29	نتيجة الإهمال الطبي– في سجن بئر السبع وكان معتقلاً منذ 2004/10/15 ويقضي حكماً بالسجن ثماني سنوات ونصف
196	جمعة اسماعيل محمد موسى	مدينة القدس	2009/12/24	نتيجة الإهمال الطبي– في مستشفى السجن ، معتقلاً منذ ابريل 1993 ويقضي حكماً بالسجن مدى الحياة
197	عبيدة ماهر عبد المعطي القدسي الدويك	الخليل	2009/9/13	اعتقل وهو مصاب بتاريخ 8/26 ولم يقدم له العلاج وتعرض للتعذيب المباشر بهدف القتل
198	رائد محمود أحمد أبو حماد	العيزرية/ القدس	2010/4/16	نتيجة الإهمال الطبي بعدما أصيب بعدة كدمات في الرأس في زنازين سجن إيشل ببئر السبع
199	محمد عبد السلام موسى عابدين	القدس	2010/6/10	في زنازين معبار سجن الرملة جراء الإهمال الطبي بعد أن أصيب بأمراض نفسية
200	زياد الجولاني	القدس	2010/6/11	قتل متعمد بإطلاق الناري عليه من نقطة الصفر بعد السيطرة عليه من

				قبل قوات حرس الحدود
201	أمجد أسعد شلباية	مخيم نور شمس/ طولكرم	2010/9/17	سيطرت عليه وكان بالإمكان اقتياده إلى مركز اعتقال، لكن قوات الاحتلال أعدمته بدم بارد في غرفة نومه
202	عز الدين صالح كوازبة	بلدة سعير/الخليل	2010/10/2	اعتقل مع مجموعة من العمال بالقدس وسيطر عليه وأطلق النار عليه من نقطة الصفر
203	عرفات شاهين جرادات	بلدة سعير/الخليل	2013/2/23	جراء التعذيب في سجن مجدو
204	ميسرة أبو حمدية	الخليل	2013/4/2	إهمال طبي بعد إصابته بسرطان الحنجرة
205	حسن عبد الحليم الترابي	بلدة صرة/ قضاء نابلس	2013/11/5	إهمال طبي – مستشفى العفولة
206	رائد عبد السلام الجعبري	الخليل	2014/9/9	في ظروف غامضة في مستشفى سوروكا
207	فادي علي أحمد الدربي	جنين	2015/10/14	إهمال طبي في سجن ريمون
208	ياسر دياب حسين حمدوني	بلدة يعبد قضاء جنين	2016/9/25	إهمال طبي في سجن ريمون

209	أسعد فارس عبد الولي	بلدة مسعدة في هضبة الجولان	2016/12/25	إهمال طبي في سجن تلموند
210	محمد عامر الجلاد	طولكرم	2017/2/10	إهمال طبي في مستشفى بلنسون الاسرائيلي
211	فاطمة جبريل عايد طقاطقة	بيت فجار بيت لحم	2017/5/20	إهمال طبي في مستشفى "شعاري تسيدك" الإسرائيلي
212	رائد الصالحي	مخيم الدهيشة/بيت لحم	2017/9/3	استشهد في مستشفى هداسا عين كارم نتيجة إطلاق النار عليه في وقت سابق
213	ياسين عمر السراديح	أريحا	2018/2/22	نتيجة التعذيب أثناء التحقيق
214	محمد صبحي عنبر	مخيم طولكرم	2018/4/8	استشهد في مستشفى مائير في مدينة كفار سابا
215	محمد عبد الكريم زهدي مرشود	مخيم بلاطة /نابلس	2018/4/9	استشهد في مستشفى هداسا متأثراً بجراحه نتيجة إطلاق النار عليه
216	عزيز موسى سالم عويسات	جبل المكبر/القدس	2018/5/20	جراء الضرب والتعذيب
217	محمد زغلول الخطيب(الريماوي)	بلدة بيت ريما/رام الله	2018/9/18	جراء الضرب والتعذيب
218	فارس أحمد محمد بارود	مخيم الشاطئ/	2019/2/6	إهمال طبي

		غزة		
219	عمر عوني عبد الكريم يونس	بلدة سنيريا/ قلقيلية	2019/4/27	إهمال طبي في مشفى بلنسون الإسرائيلي
220	نصار ماجد عمر طقاطقة	بيت فجار/ بيت لحم	2019/7/16	نتيجة للتعذيب والإهمال الطبي في عزل الرملة
221	بسام أمين محمد السايح	نابلس	2019/9/8	إهمال طبي في مستشفى "اساف هاروفيه"
222	سامي عاهد عبدالله أبو دياك	بلدة سيلة جنين	2019/11/26	إهمال طبي في مستشفى أساف هاروفيه
223	نور الدين رشاد حسين جبر(البرغوثي)	قرية عابود قضاء رام الله	2020/4/22	نتيجة تعرضه حالة اغماء ومماطلة إدارة السجن في اسعافه
224	سعدي خليل محمود الغرابلي	حي الشجاعية في غزة	2020/7/8	نتيجة اهمال طبي في مستشفى كابلان
225	داوود محمد طلعت داوود الخطيب	بيت لحم	2020/9/2	جلطة قلبية في سجن عوفر
226	كمال نجيب أمين أبو وعر	بلدة قباطية/ جنين	2020/11/10	نتيجة الاهمال الطبي

3. 1 المعتقلات والسجون الإسرائيلية

نشأت حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية كرد فعل طبيعي على الاحتلال الإسرائيلي، بهدف مقاومته، وهذه المقاومة تجيزها القوانين الدولية، ونتيجة تصاعد حركات المقاومة الوطنية، واتساع قاعدتها الجماهيرية، أصبح هناك المئات من الفدائيين المطلوبين للاحتلال الإسرائيلي.

وبهدف ردع هذه الظاهرة وتجاوزاً وانتهاكاً للقانون الدولي لجأت سلطات الاحتلال إلى سياسة العقاب الجماعي، واستخدمت هذه السياسة منذ عام 1967، ولجأ الاحتلال إلى اعتقال العديد من الشخصيات الوطنية وإبعادهم إلى معسكر نخل في صحراء سيناء بهدف نفيهم، وفي عام 1970 تم توسيع هذه المعسكرات لاستيعاب أعداد هائلة من الشباب الفلسطيني المقاوم.[1]

أنشأت إسرائيل العشرات من السجون والمعتقلات والكثير من مراكز الاعتقال ومراكز التوقيف، بعضها عبارة عن منشآت قديمة تم بناؤها في عهد الانتداب البريطاني ومنشآت جديدة بنتها بعد احتلالها لفلسطين، وبعد اتفاقية أوسلو وقدوم السلطة الفلسطينية تم اغلاق كافة السجون ومراكز الاعتقال الواقعة في المدن الفلسطينية، وأقدمت إسرائيل على إقامة مراكز توقيف في مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية وما زال الكثير منها قائماً حتى اليوم.[2]

وتقع جميع السجون والمعتقلات داخل أراضي عام 1948 ولا يوجد سوى سجن عوفر بالقرب من مدينة رام الله وتم إقامته على أراضٍ احتلتها إسرائيل عام 1967.[3]

---

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، **السجون والمعتقلات الفلسطينية**.
[2] ثابت، مسلمة، **الواقع التعليمي للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال**،8، رسالة ماجستير،2007.
[3] **المصدر نفسه.**

ويبلغ عدد مراكز الاعتقال الإسرائيلية المعروفة حالياً 26 مركزاً موزعة على النحو التالي:

1. مراكز التحقيق: عسقلان، المسكوبية، الجلمة، بتاح تكفا.
2. مراكز التوقيف: سالم، حوارة، قدوميم، عتصيون، بنيامين.
3. السجون: عوفر،النقب، مجدو، نفحة وريمون، عسقلان المركزي، هشارون للأشبال، هداريم للبالغين، وتلموند للنساء، والرملة، نيتسان، الرملة أيالون، ومشفى سجن الرملة، وسجن شيطة(شطة قديماً)، ،وجلبوع ، والدامون، وكفار يونا، وبئر السبع، بقسمية، إيشل و أوهالي كيدار.[1]

ويتوزع الأسرى الفلسطينيون داخل سجون الاحتلال وفق التوزيع التالي:

1. سجن الدامون: أقيم هذا البناء في عهد الانتداب البريطاني في أحراش الكرمل بحيفا، كمستودع لحفظ الدخان، وقد بني بشكل يوفر الرطوبة بشكل دائم من أجل حفظ أوراق الدخان، وبعد عام(1948) استولت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي وحولته إلى سجن.[2]

وتم إغلاقه في عام (2000م) لعدم صلاحية مبناه كونه يشكل خطراً على حياة المعتقلين فيه، إلا أن إدارة السجون أعادت افتتاحه في عام (2001م) بإيعاز من الحكومة الإسرائيلية؛ لاحتجاز العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل بدون تصريح، وتعيش الأسيرات

[1] أبو هلال، فراس ،**معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال**، 57.
[2] أبو عطوان، منقد محمد محمود، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 1967-2005**، 18، رسالة ماجستير،2005.

في هذا السجن في ثلاث غرف وتتواجد ثلاث عشرة أسيرة في غرفة واحدة وهذه الغرف قديمة ومليئة بالرطوبة.[1]

2. سجن الرملة: أنشئ عام (1934) أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، وبعد نكبة عام 1948تم تحويله إلى مركز للجيش الإسرائيلي بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وفي عام 1953 تم تخصيص جزءا منه كسجن للفدائيين الفلسطينيين، وفيما بعد تم إنشاء مشفى داخل السجن لمعالجة السجناء، ويعد سجن الرملة السباق في خوض الإضرابات عن الطعام، حيث خاض أسرى الرملة إضراباً مفتوحاً عن الطعام عام (1968)، ويعتبر المعبر الرئيسي للحركة بين السجون حيث إنه ما يتم عادةً وضع الأسرى المنقولين من سجن إلى آخر في في هذا السجن قبل إرسالهم إلى السجون الأخرى، ويوجد الآن في قسم النساء (54) أسيرة، وفي قسم نيتسان (15) أسير، وفي قسم مراش(25) أسير، ويوجد في مستشفى السجن ما يزيد على سبعين أسيراً.[2]

3. سجن شطة: افتتح هذا السجن عام 1953 ، وهو مبنى خان من أيام الحكم العثماني، حوله الانتداب البريطاني إلى قلعة، وهو يقع في غور بيسان حيث الحرارة المرتفعة، ويستوعب 600 أسير، يضم سجناء جنائيين وسياسيين خاصة الأسرى من جنوب لبنان والجولان وعرب الداخل وأسرى من الضفة الغربية وغزة.[3]

4. سجن بئر السبع(بقسميه إيشل وأهلي كيدار): تم إنشاؤه في بداية عام 1970، حيث تم إنشاء قسم(أ)، وهو عبارة عن أربع غرف، وداخل كل غرفة تم عمل قسم حمامات، وقسم دورات مياه، حيث يوجد في داخل كل غرفة 4 حمامات، و4 دورات مياه، ويوجد فيه قسم زنازين

---

[1] **التقرير السنوي لمركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة**، جامعة القدس، 2010.

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3800، **تقرير بعنوان: السجون والمعتقلات الإسرائيلية**.

[3] **المصدر نفسه**.

انفرادية، وفيما بعد تم توسيع السجن وبناء عدة أقسام داخل السجن، ويوجد الآن في هذا السجن ما يزيد عن المائة أسير.[1]

ويقع على بعد 5 كم جنوبي مدينة بئر السبع، ويحيط به سور اسمنتي شاهق يبلغ ارتفاعه 9 متر وفي عام 1984 قامت إدارة السجن بنقل كافة الأسرى الفلسطينيين إلى باقي السجون وبقي السجن للجنائيين فقط، وبعد عام 1985 خصص قسم منه للأسرى الفلسطينيين الأطفال، وفي 1987 تم انشاء قسم عزل بئر السبع وخصص لعزل قيادات الحركة الأسيرة.[2]

5. سجن النقب: ويعرف باسم أنصار 3 وهو أكبر السجون الإسرائيلية، أنشأته على الحدود المصرية عام 1988 تزامناً مع بداية الانتفاضة الأولى، ويضم أكبر عدداً من الأسرى الفلسطينيين، بحيث بلغ العدد الإجمالي للأسرى فيه 3000 معتقل.[3]وأغلق هذا السجن عام 1995، ثم أعيد افتتاحه نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000.[4]

6. سجن عسقلان: كان مقراً لقيادة الجيش البريطاني وافتتح كسجن مركزي عام (1970) ، وهو سجن مغلق يستقبل الأسرى الذين لا تقل أحكامهن عن 15 عاماً،[5] يوجد فيه الآن قسم واحد يضم حوالي 80 أسيراً كلهم من أسرى حركة فتح ويوجد قسم خاص بالتحقيق، حيث يشمل هذا القسم غرفة خاصة تدعى غرفة العار يتواجد فيها متعاونون هدفهم جمع المعلومات من المعتقلين الجدد، ولهذا السجن تاريخ حافل بالإضرابات الشهيرة، وقد سقط فيه الشهيد الأول للحركة الأسير عبد القادر أبو الفحم، وقد اعتبر السجن في السابق السجن القيادي

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية(وفا)، **تقرير بعنوان: السجون والمعتقلات الإسرائيلية**، 2019.
[2] حمدونة، رأفت، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 24.
[3] الجزيرةwww.aljazeera.net، **توزيع الأسرى الفلسطينيين بالسجون الإسرائيلية**،2009/4/17.
[4] هيئة شؤون الأسرى والمحررين، **تقرير بعنوان: السجون والمعتقلات الإسرائيلية**، 2017.
[5] يحيى،سلوى، **مقالة بعنوان: ماذا تعرف عن السجون الإسرائيلية في دولة فلسطين**، 2015.

للحركة الأسيرة وفيه تواجد قدامى الأسرى الفلسطينيين والذين قادوا العمل التنظيمي والنضالي داخل السجون لفترات طويلة.[1]

7. سجن تلموند: شيد هذا السجن فترة الانتداب البريطاني وكان مقراً لشرطة الخيالة الإنجليز ويقع شمال (تل أبيب)، وفي عام 1953 حولته إسرائيل إلى سجن، يوجد فيه العديد من السجناء القاصرين،[2] وشيد هذا السجن خصيصاً للأحداث من العرب واليهود، ويقسم إلى قسمين، قسم للأحداث الذكور وقسم للأحداث الإناث.[3]

8. سجن نفحة الصحراوي: تأسس عام 1980، ويقع جنوب صحراء النقب، وقريب من مبنى مفاعل ديمونا النووي الإسرائيلي، ويبعد (110 كم) إلى الجنوب من مدينة بئر السبع، وحوالي(200 كم) جنوب مدينة القدس، ويعد ثاني السجون التي أنشأتها إسرائيل، وهو من أشد السجون قسوة وأكثرها تعرضاً للقمع[4]،وفيه مباني قديمة وأخرى حديثة، ويوجد فيها أسرى من ذوي الأحكام العالية، ويعتبر السجن مركزاً لأسرى قطاع غزة، وفيه حوالي 750 أسيراً.[5]

9. سجن مجدو: أنشأ عام (1988م)، لاعتقال النشطاء الذين ينتظرون محاكمات ويقع بين مدينة جنين وأم الفحم، ويتسع لأكثر من(2500) أسير،[6] ويعد من أكثر السجون اكتظاظاً بالمعتقلين، ويوجد قسم خاص للأسرى الأشبال ما بين (12-18)عاماً.[7]

---

[1]ثابت، مسلمة، **الواقع التعليمي للأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي(سجن هداريم دراسة حالة)**،9، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين،2007.

[2]أبو الهيجاء، إبراهيم، **مقالة بعنوان: قضية المعتقلين رقم فلسطيني صعب**، القدس، العدد 56، 60.

[3]وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية(وفا)، **تقرير بعنوان: السجون والمعتقلات الإسرائيلية**، 2019.

[4]حمدونة، رأفت، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 24.

[5]ثابت، مسلمة، **الواقع التعليمي للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي(سجن هداريم دراسة حالة)**،10، رسالة ماجستير، 2007.

[6]أبوعطوان، منقذ محمد محمود، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 1967-2005**، 19، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين،2007.

[7]الجزيرة(al jazeera.net) **تقرير بعنوان: توزيع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**، 2009.

10. سجن ريمون: أنشأ عام (2005م) خلال انتفاضة الأقصى وهو بجانب سجن نفحة ويوجد فيه سبعة أقسام يتواجد في كل قسم حوالي(120) أسيراً، ويخضع لإجراءات أمنية عالية.[1]

11. سجن هداريم: أنشأ في تسعينات القرن الماضي، على طريقة السجون الأميركية التي تخص السجناء من الجنائيين وتجار المخدرات، وأدخل إليه أول فوج من الأسرى عام(1999م)، وفيه 129 أسير ،[2]ويقع بالقرب من سجن تلموند جنوبي الخط الممتد بين مدينتي طولكرم ونتانيا على الطريق القديمة المؤدية إلى الخضيرة.[3]

12. معتقل الجلمة (كيشون): ويقع في مفترق الجلمة على الطريق العام ما بين حيفا والناصرة، وتحيط به الجبال وتكاد الأشجار الخضراء تخفيه عن الأنظار، يقع المعتقل في الطابق الثاني في عمارة موجودة منذ عهد الانتداب البريطاني، ومعتقل كيشون مخصص لنوعين من المعتقلين: موقوفون حتى نهاية الإجراءات القضائية، ومعتقلون ومحكومون يبيتون في الجلمة عدة أيام ويدعون إلى المحاكم في منطقة الشمال.[4]

13. معتقل جنيد المركزي: يقع في الجنوب الغربي من مدينة نابلس وضمن حدود بلدية نابلس، محاذياً لقرية جنيد، وقد أطلقت مديرية المعتقلات اسم معتقل الضفة الغربية المركزي، وقد أسماه المناضلون أسم جنيد لوقوعه قرب قرية جنيد، وحالياً يطلق عليه اسم قلعة الشهيد أبو جهاد، ويبلغ عدد المعتقلين فيه ما يقارب 764 أسيراً.[5]

---

[1]ثابت، مسلمة، **الواقع التعليمي للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي(سجن هداريم دراسة حالة)**، 10، رسالة ماجستير، 2007.

[2]الجزيرةwww.aljazeera.net، **توزيع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**،2009.

[3]مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2014.

[4]وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) http://info.wafa.ps، **السجون والمعتقلات الإسرائيلية**، 2019.

[5]أبو الحاج، فهد حسين، **فرسان الانتفاضة يتحدثون من وراء القضبان**، 74.

14. سجن عوفر: أنشئ هذا السجن على أراضي بيتونيا غرب مدينة رام الله فترة الانتداب البريطاني ويطلق عليه اسم جونتانامو•، نظراَ لسوء الأوضاع فيه،[1] ويعيش في كل خيمة من خيامه 30 أسير يعانون من نقص الطعام والملابس وسوء الرعاية الصحية.[2]

15. سجن جلبوع : يقع في غور بيسان في أراضي المحتلة عام 1948م وافتتح هذا السجن في نيسان (2004م)، ويتكون من خمسة أقسام وفي كل قسم 15 غرفة، وتتسع كل منها لثمانية أسرى، ويشهد اكتظاظاً شديداً، ويبلغ عدد الأسرى فيه 780 أسيراً.[3]

وهذه السجون التي أنشأها الاحتلال الإسرائيلي لمعاقبة المقاومين الفلسطينيين تختلف اختلافاً كلياً من حيث أدواتها المستخدمة في الضبط والعقاب عنها في السجون الإسرائيلية المخصصة للمجرمين الإسرائيليين، وتسعى هذه السجون إلى إعادة تشكيل المواطن الإسرائيلي بما يتلاءم مع المجتمع الإسرائيلي، حيث إنها سجون حديثة ترتكز على الانضباط، وإعادة تأهيل السجناء، وتحويل اتجاهاتهم بما يخدم مصلحة مجتمعهم، في حين أنها حولت حياة السجناء الفلسطينيين في سجونها الاستعمارية إلى جحيم لا يطاق، فهم يعيشون حياة قاسية جداً جعلتهم أشبه بموتى داخل زنازين.[4]

• هو معتقل أمريكي يقع في خليج غوانتانامو وهو سجن سيء السمعة بدأت السلطات الأمريكية باستعماله سنة 2002م وذلك لسجن من تشتبه في كونهم إرهابيين ويعتبر السجن سلطة مطلقة لوجودها خارج الحدود الأميركية وذلك في أقصى جنوب شرق كوبا، ولا ينطبق عليه أي من قوانين حقوق الإنسان

[1] هيئة شؤون الأسرى والمحررين، **تقرير بعنوان: السجون والمعتقلات الاسرائيلية**، 2017.

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)(info wafa.ps)، **تقرير بعنوان: السجون والمعتقلات الإسرائيلية**،2019.

[3] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفاhttp://Info.wafa.ps"، سجن جلبوع الإسرائيلي سرية وضبابية مخيفة تهدد حياة الأسرى القابعين فيه،2016/3/10

[4] أبو عطوان، منقذ محمد محمود، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية1967-2005**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين،2007.

وتفتقد معظم هذه السجون أو ربما كلها الشروط الإنسانية اللازمة لكي تكون مكاناً ملائماً للاحتجاز، وهي لا تتوافق مع المعايير الدولية الموضوعة بخصوص الأسر من حيث: مواصفات البناء، فالغرف صغيرة ومكتظة، والجدران رطبة وعفنة ولا يوجد تهوية صحية، وهناك نقص متعمد في الخدمات والتجهيزات الأساسية في الغرف، كالمراحيض وأماكن الاستحمام، ووجود الصراصير والحشرات داخل غرف السجن.[1]

ويعيش الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ظروفاً معيشية صعبة بسبب التعذيب الجسدي والنفسي المتواصل ضدهم من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية منذ لحظه اعتقالهم وحتى لحظة الإفراج عنهم.[2]

حيث يعاني الأسرى من الاكتظاظ الكبير داخل السجون على الرغم من صدور تقرير من المحكمة الإسرائيلية العليا بتقليل الاكتظاظ والسماح لكل سجين وأسير أمني بمساحة معيشية لا تقل عن ثلاثة أمتار مربعة، إلا أن السجون الأمنية ما زالت تعاني من أوضاع يضطر فيها الأسرى إلى النوم على الأرض لعدم توفير أسرة لهم، ووثقت ظروف سيئة من الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز بالإضافة إلى نقص في الظروف الصحية والتهوية.[3]

[1] أبو هلال، فراس، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال** ، 57.
[2] علاونة، كمال إبراهيم، **الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الصهيوني في فلسطين**، 2017.
[3] العربي الجديد(al quds.co.uk)، **تقرير إسرائيلي رسمي بعنوان: بعض المعتقلات لا تصلح لإقامة البشر**،2019.

كما يخضع الأسرى لأوضاع صعبة حيث أجهزة التشويش ومنع الزيارات وسياسة العزل الانفرادي وتصاعد الاعتقالات الإدارية وتواصل االتفتيشات، وسوء الطعام كماَ ونوعاَ والنقل المفاجئ، وسياسة الاستهتار الطبي وخاصة لذوي الأمراض المزمنة.[1]

ويقسم السجناء في السجون الإسرائيلية إلى فئتين وهما السجناء الجنائيون والسجناء الأمنيون، ويندرج المعتقلون الإداريون والمعتقلون بموجب قانون المقاتل غير الشرعي ضمن فئة السجناء الأمنيين.

- السجناء الجنائيون: يعامل السجناء الجنائيون بموجب لوائح خاصة تميز بينهم وبين بقية المعتقلين الأمنيين.
- السجناء الأمنيون: تطلق مصلحة السجون صفة السجين الأمني على كل من أدين وحكم عليه جراء ارتكاب جنحة أو أنه معتقل جراء الاشتباه بتنفيذه لجنحة، التي بناء على ماهيتها أو ظروفها صنفت على أنها جنحة أمنية ساطعة، أو أن الدافع لارتكابها خلفية قومية. ويدخل ضمن هذه الفئة المعتقلون الإداريون الذين سبق الحديث عنهم، والمقاتلين غير الشرعيين وتعرفهم لوائح مصلحة السجون بأنه كل إنسان محتجز في السجن بقوة أمر الاعتقال موقع من قبل رئيس الأركان، ولا يستحق مكانة أسير حرب.[2]

[1] دنيا الوطن، **أوضاع مأساوية يعيشها الأسرى في السجون بالتزامن مع يوم الأسير الفلسطيني**، 2019.
[2] جادالله، مراد، مقالة بعنوان: **الإطار القانوني لمعاملة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لوائح مصلحة السجون في عين القانون الدولي**، جريدة حق العودة، العدد 52،2013.

4. 1 الأسرى في القانون الدولي

القانون الدولي الإنساني: هو مجموعة القواعد الدولية المكتوبة والعرفية التي تهدف إلى حماية الأشخاص المتضررين في حالة النزاع المسلح، وما ينجم عن ذلك النزاع من آلام وأضرار، كما تهدف إلى حماية الممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية، ويتكون هذا القانون من:

1. معاهدات لاهاي: وهي مجموعة القواعد القانونية التي أقرتها اتفاقيات لاهاي لعامي 1899و1907 التي تنظم حقوق وواجبات المحاربين في إدارة العمليات العسكرية، وتهدف إلى الحد من آثار العنف، ونصت اتفاقية عام 1899 بشكل أساسي على وضع قوانين وأعراف للحرب وتحديد مستويات التسلح الوطني والبحث في حلول سلمية للنزاعات

2. معاهدات جنيف هي معاهدات دولية تضم أكثر القواعد أهمية للحد من همجية الحروب، وتوفر الاتفاقيات الحماية للأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية(المدنيون/عمال الصحة/عمال الإغاثة) والذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية(الجرحى/ المرضى/ جنود السفن الغارقة وأسرى الحرب).[1]

اتفاقيات جنيف:

- اتفاقية جنيف الأولى تحمي الجرحى والجنود والمرضى في الحرب البرية
- اتفاقية جنيف الثانية تحمي ال الجرحى والمرضى والجنود الناجين من السفن الغارقة في وقت الحرب

[1] حوحو، رمزي، مقالة بعنوان: **الحماية الجنائية وفقاً لأحكام القانون الدوالي**، مجلة المفكر، العدد 14

- اتفاقية جنيف الثالثة تنطبق على أسرى الحرب، وحلت هذه الاتفاقيات محل أسرى الحرب لعام 1929م
- اتفاقية جنيف الرابعة توفر حماية المدنيين بما في ذلك الأراضي المحتلة.[1]

3. الأعراف الدولية المتمثلة: بالسلوك المتكرر للدول أثناء الحرب والاحتلال العسكري، والتي احتوت قواعد لاهاي ومعاهدات جنيف على كثير منها.[2]

ولم تحدد الصكوك الدولية المعنية بتنظيم موضوع أسرى الحرب تعريفاً جامعاً للأسير، وهذا ما يتجلى في اتفاقية جنيف الثالثة لعام1949 وملحقها الاضافي لعام 1977، حيث اقتصرت على تحديد الفئات التي تندرج ضمن فئة الأسرى وهذا ما نصت عليه المادة (4) من نفس الاتفاقية، وبالرغم من ذلك يمكن ذكر بعض التعريفات التي وردت في القوانين الدولية.[3]

حيث يعرف القانون الدولي الإنساني الأسير بأنه: من يقع في قبضة العدو من أفراد القوات المسلحة المعادية أو الأطراف التابعين لهم ،[4]وحسب اتفاقية جنيف لعام 1949 فإن الأسير هو كل مقاتل يقع في قبضة العدو أو في أيدي الخصوم، والأسير هو كل مدني يشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في العمليات العسكرية ضد دولة الاحتلال،[5] ويراعى أن يكون أسرى الحرب تحت سلطة العدو لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدة العسكرية التي أسرتهم، لذلك تعتبر الدولة الحاجزة مسؤولة عن معاملتهم ويجب ترحيل أسرى الحرب في أقرب وقت ممكن بعد أسرهم

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمرhttps://www.icrc.org
[2] حوحو، رمزي، مقالة بعنوان: **الحماية الجنائية وفقاً لأحكام القانون الدولي**،138، مجلة المفكر، العدد 14.
[3] سودي، ايمان، **حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة ما بين القانون الدولي والفقه الإسلامي**، 100، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
[4] زغرة، شوقي كامل، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى(1993-2015)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،2015.
[5] عوض،حسين، مقالة بعنوان: **الأسرى في القانون الدولي الإنساني**، موقع الحوار المتمدن 2013.

إلى معسكرات تقع في منطقة تبعد بعداً كافياً عن منطقة القتال حتى يكونوا في مأمن من الخطر.[1]

ولقيت معاملة أسرى الحرب اهتماماً كبيراً في الاتفاقيات والمواثيق الدولية حيث سعت هذه الاتفاقيات إلى توفير أسس ومعايير قانونية وانسانية دولية ملزمة توفر الحقوق الأساسية للأسير.[2]

وتتيح اتفاقيات جنيف طائفة واسعة من أنماط الحماية لأسرى الحرب فيما يتعلق بالمعاملة غير الإنسانية والمهنية، وتعرف الاتفاقيات حقوقهم وتضع قواعد مفصلة تحكم معاملتهم والإفراج المحتمل عنهم، ويمنح أيضاً القانون الدولي الإنساني الحماية للأشخاص الآخرين الذين حرموا من حريتهم بسبب النزاعات المسلحة، وهناك قواعد محددة تكفل حماية أسرى الحرب وصفت تفاصيلها لأول مرة في اتفاقية جنيف لعام1929، ثم نقحت في نص اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 على أثر الدروس المستخلصة من الحرب العالمية الثانية، وفي نص البرتوكول الاضافي الأول لعام 1977م.[3]

وتنص المادة 49 من اتفاقية جنيف الثالثة على أنه لا يجوز للدولة الحاجزة تشغيل أسرى الحرب في أعمال غير لائقة مع مراعاة سنهم وجنسهم ورتبتهم العسكرية وقدراتهم البدنية،

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير بعنوان: **أسرى الحرب المحتجزون والقانون الدولي الإنساني**، 2010.
[2] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية بعد أوسلو1993-1999**، 184.
[3] **المصدر نفسه**.

كما وتنص المادة 13 على أنه يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات، ويحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدتها ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية، وعلى الأخص لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني.[1]

وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حيث إن فتح مكاتب التمثيل الفلسطينية لها واكتسابها العضوية في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة فإن المقاومة الفلسطينية المسلحة تعتبر حركة من حركات التحرر الوطني في عالمنا المعاصر، واعترفت بمشروعيتها أغلب دول العالم، وقامت الفصائل الفلسطينية بممارسة العمل العسكري من أجل التخلص من الاحتلال الإسرائيلي، وترتب على ذلك وقوع العديد من أفراد المقاومة في قبضة الاحتلال الاسرائيلي.[2]

وصرح وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع في مطلع نيسان(أبريل)2014 أن القرار التاريخي والهام الذي اتخذته القيادة الفلسطينية بانضمام فلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة إلى 15 منظمة واتفاقية دولية يرفع من المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ويثبت صفتهم القانونية كمحاربين شرعيين ناضلوا ضد الاحتلال وتنطبق عليهم اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة.[3]

---

[1] **اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب عام 1949**.

[2] حلس، علي محمد، **حماية أسرى الحرب والمعتقلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة(دراسة تحليلية تطبيقية في اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام 1949)**، 77، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مقالة بعنوان: **الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي**.

وقال قراقع أن هذه الخطوة الفلسطينية تعني التحرر من قوانين الاحتلال العسكرية والتأكيد أن الأراضي الفلسطينية ما زالت تحت الاحتلال وتنطبق عليها اتفاقيات جنيف الأربع، وبخاصة الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 12 آب(أغسطس) من العام 1949، مشيراً إلى أن الأسرى سوف يكتسبون حقوقاً كثيرة من اتفاقيات جنيف، أبرزها عدم مشروعية احتجازهم في داخل البلد المحتل حسب المادة 76 من الاتفاقية، إضافة إلى تحريم محاكمة الأسرى بطريقة تعسفية، وتوفير العناية الطبية لهم والظروف الإنسانية والمعيشية الملائمة، وتحريم اعتقال الأطفال القاصرين، وتحريم استخدام التعذيب، وغير ذلك من الأحكام التي توفر الحماية للأسرى وعدم فرض الإجراءات العسكرية الإسرائيلية عليهم.[1]

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الدولي بإبرام الاتفاقيات الدولية لحماية الأسرى من الانتهاكات التعسفية، إلا أن اسرائيل برغم مصادقتها على اتفاقيات جنيف الثالثة، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب إلا أنها لم تعترف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب.[2]

وأنكرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها لفلسطين مطابقة القانون الدولي الإنساني على الأرض الفلسطينية المحتلة بحجة أنها سيطرت على هذه الأرض بعد حرب دفاع عن النفس، ولم تكن هذه الأرض خاضعة لسيطرة دولة ذات سيادة طرف في معاهدات جنيف

[1] **المصدر نفسه**.
[2] قراقع، عيسى، الأسرى **الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993-1999**، 185.

الأربع لعام 1949، وهذا الموقف رفضه المجتمع الدولي عدة مرات في قرارات متعددة للأمم المتحدة والعديد من مؤسساتها ولجانها الخاصة بقضايا حقوق الإنسان.[1]

واستخدمت إسرائيل قانونها الداخلي وقضاءها العسكري وغير العسكري لتبرير اعتقال الفلسطينيين، وأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مئات الأوامر العسكرية، وقامت بعمليات اعتقال واسعة جداً، استناداً إلى الأمر العسكري رقم (378) الذي يجيز للاحتلال اعتقال وتوقيف الفلسطينيين دون إنذار ودون إعطاء مبررات مقنعة.[2]

وإسرائيل لم تعترف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب سواء قبل توقيع اتفاقية أوسلو أو بعد ذلك، وظلت معاملتها لهم تنطلق على أساس اعتبارهم مجرمين وإرهابيين أو مقاتلين غير قانونيين[3]، وتتهرب دائماً من أي التزام أقره القانون الدولي لحماية أسرى الحرب واستندت في تبرير وجهة نظرها هذه إلى عدة حجج وهي أن حركات المقاومة لا تمثل دولة وغنها لا تنتمي لدولة قائمة اشتركت في التوقيع على اتفاقيات جنيف، كما أن اتفاقية جنيف الثالثة تلزم إسرائيل قبل الدول الموقعة عليها وليس أمام التنظيمات، كما ترى إسرائيل أيضاً أن حركات المقاومة الفلسطينية لا تلتزم في عملياتها بأعراف وقوانين الحرب.[4]

---

[1] زغرة، شوقي كامل، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى(1993-2005)**،49.
[2] مغاري، ماهر سليم، **الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**، 83، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة،2017.
[3] البرغوثي، نداء، **أسرى الحرب في القانون الدولي**، 185.
[4] الرشيدات، شفيق، **العدوان الصهيوني والقانون الدولي**، 233.

واعتمدت إسرائيل سياسة التكييف القانوني لمصالحها السياسية والأمنية، وقامت بسن الأوامر العسكرية؛ لفرض السيطرة على الفلسطينيين بدون الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني التي كان من المفروض أن تشكل الإطار القانوني الأساسي لترتيب تعامل دولة الاحتلال مع الفلسطينيين وواقع حياتهم تحت الاحتلال.[1]

وعلى أثر ذلك صدر الأمر العسكري بنقل جميع الصلاحيات للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية للحاكم العسكري، ومنذ أيلول 1967م، فرضت المحاكم العسكرية الإسرائيلية سطوتها على كافة جوانب الحياة للفلسطينيين، وبدأت تخضع إجراءات الاعتقال في المناطق المحتلة وطريقة معاملتهم لسلسلة من الأوامر العسكرية التي تصدر عن القادة العسكريين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وترفض المحاكم العسكرية الإسرائيلية تطبيق تعليمات القانون الدولي بالرغم من مصادقة إسرائيل على اتفاقيات جنيف الأربعة، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب 1984.[2]

وأصدرت إسرائيل عدة قوانين للتضييق على الأسرى الفلسطينيين؛ من أجل قمع نضالهم والسيطرة عليهم ومن أهم هذه القوانين:

1. قانون التغذية القسرية للأسرى: صادق الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 30 تموز 2015م على هذا القانون بغالبية 46 صوتاً مقابل 40 صوت، وأطلق على هذا القانون اسم "منع

[1] فرنسيس، سحر، **موقع الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني**، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2014.
[2] أبو بكر، قدري عمر، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الأسيرة**، 28.

أضرار الإضراب عن الطعام" فإنه يمكن للسلطات إطعام أسرى مضربين عن الطعام بشكل قسري إذا تعرضت حياتهم للخطر.[1]

2. قانون شاليط: صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين بتاريخ 2010/5/23 على مشروع قانون يضيق الخناق على أسرى حماس، وتناول المشروع فرض سلسلة من القيود على الأسرى من بينها: منعهم من الالتقاء بعائلاتهم، وحرمانهم من حق التعليم وقراءة الصحف داخل السجن، وجاء هذا القانون من أجل تشديد الضغط على حركة حماس التي كانت ترفض الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وينص مشروع القانون على تشديد ظروف اعتقال الأسرى التابعين لأي منظمة تقوم بأسر جندي إسرائيلي.[2]

واختلفت آراء فقهاء القانون الدولي في وضع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية فالبعض يصنفهم كمقاتلين من أجل الحرية ومن ثم أسرى حرب، وبعضهم يتجه إلى تقسيم المعتقلين إلى طائفتين الأولى تضم المقاتلين القانونيين والذين يحق لهم التمتع بوضع أسرى الحرب، والثانية تضم المعتقلين المدنيين، وبعضهم يرى أن المعتقلين الفلسطينيين هم رهائن أو مختطفون لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأيا كان تصنيفهم سواء أسرى حرب أو رهائن أو سجناء سياسيين فهم أسرى حرية لهم حقوق أساسية وإنسانية.[3]

وعانى الأسرى الفلسطينيين معاناة لا مثيل لها في أقبية التحقيق، وجرى كل ذلك تحت غطاء القانون الإسرائيلي بذريعة محاربة الإرهاب، فالأسرى والمعتقلون في كافة السجون

---

[1] وكالة الأنباء المعلومات الفلسطينية (وفا)، **تقرير بعنوان: قانون التغذية القسرية للأسرى**، 2019.
[2] أبو بكر، قدري عمر، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الأسيرة**، 38.
[3] المصدر نفسه، 29.

والمعتقلات الإسرائيلية يتعرضون لأبشع الأساليب اللاإنسانية التي تتجاوز أبسط القيم والأعراف الإنسانية في العالم، خاصة سياسة الإهمال الطبي، وأدخلت سلطات الاحتلال الكثير من التجارب الطبية على المعتقلين الفلسطينيين في السجون، إلا أنه رغم هذه الوحشية التي عانها الأسرى، فقد نجحت الحركة الأسيرة في تحويل المعتقلات إلى مدارس ثورية خرجت الكوادر الحزبية المنظمة التي استطاعت أن تعكس تجربتها النوعية في مجالات كثيرة ووسط الجماهير في الميدان، بل إن الحركة ذاتها ومن داخل السجون والأسوار لعبت دور المبادر السياسي والرقيب على الفصائل، وساعدتها على النهوض بواقعها عبر أكثر من وثيقة حثت على الوحدة الوطنية ورسمت خطها السياسي النضالي.[1]

وشكل الأسرى رغم كل ما عانوه في سجون الاحتلال النواة الصلبة في مقاومة الاحتلال، فهم الذين ضحوا من أجل مستقبل الشعب الفلسطيني، وهم رمز الوحدة الوطنية، وهم أيضاً الشريحة التي تحدد بوصلة العمل العسكري والسياسي للفصائل الفلسطينية.

[1] دنيا الوطن، عبد الرحمن، أسعد، **تقرير بعنوان: الحركة الأسيرة الفلسطينية: ما لها وما عليها**، 2017.

الفصل الثاني

القرار السياسي الفلسطيني

1. 2 تعريف القرار السياسي
2. 2 القرار السياسي الفلسطيني
3. 2 العوامل المؤثرة في صنع القرار الفلسطيني
4. 2 مؤسسات صنع القرار السياسي الفلسطيني ومرجعياته
5. 2 دور الحركة الأسيرة في بناء وتنظيم المجتمع الاعتقالي
6. 2 التشكيلات التنظيمية للحركة الأسيرة داخل السجون الإسرائيلية
7. 2 طرق ووسائل تواصل الأسرى مع الخارج

1. 2 تعريف القرار السياسي

القرار السياسي هو قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوفر لهم القوة والقدرة باختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ومن ثم فإن القرار هو التزام بالتصرف أو بالعمل على نحو معين من قبل أصحاب السلطة والنفوذ.[1]

وهناك من يعرف عملية صنع القرار السياسي بأنه: عملية تخطيط سياسي أو اجتماعي أو ثقافي شاملة أو جزئية تصدرها القيادة السياسية في البلاد.[2]

والقرار السياسي هو الاختيار الواعي بين مجموعة من بدائل التصرف المتاحة، فالقرار هو اختيار أحد البدائل المتاحة في إطار السياسات العامة بما يعظم المنافع، وتعظيم المنافع هو اختيار البديل الذي تعطي نتائجه المحتملة وزناً تفضيلياً انطلاقاً من دالة واحدة للمنفعة.[3] وهو عملية عقلية وموضوعية لاختيار أحد بدائل التصرف المطروحة، أو أحد الحلول البديلة والمتاحة، أو أنسب وسيلة متاحة في موقف معين لتحقيق هدف أو أهداف محددة.[4]

فالقرار السياسي إجمالا هو عبارة عن الوظائف التي يقوم بها من هم في أعلى هرم السلطة السياسية، والتي من شأنها الحفاظ على بقاء هذا النظام من جهة، وتوفير الاستقرار من جهة أخرى.[5]

---

[1] مكاوي، بهاء الدين، **القرار السياسي (ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته)**،10.
[2] الشيمي، محمد عبد العظيم، **الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية**، 25.
[3] ناصوري، أحمد، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**،273.
[4] درويش، إبراهيم، **النظام السياسي**، 135.
[5] العامودي، معاذ حسن، **أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة(1994-2009)**،**60.**

إن اتخاذ القرار السياسي هي صيغة عمل معدة لم تترجم إلى صيغة عمل مقدرة، ويتم فيها تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة، فهي تعتبر بمثابة العنصر الإجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات المختلفة داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها، ونقصد بها دور السلطتين التشريعية والقضائية، وكذلك الدور الذي تلعب جماعات الضغط الأخرى على اعتبارات أن القرار يصنع في الغالب من قبل السلطة التنفيذية.[1]

إن عملية صنع القرار السياسي عملية بالغة التعقيد؛ لارتباطها بأجهزة عديدة تقوم بالإعداد والتجهيز لصنع القرار واتخاذه، ومتابعة تنفيذه، ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وأي قرار تقوم السلطة السياسية الحاكمة بإصداره يوصف بأنه سياسي سواء كان داخلياً أو خارجياً ما دام له تأثير شامل في المجال الاقتصادي والعسكري والاجتماعي وغير ذلك.

وتتأثر عملية صنع القرار السياسي بالعديد من العوامل التي يغلب عليها الكثير من التداخل والتشعب، ومنها العوامل الشخصية والنفسية والثقافية للمشاركين فيها، فضلاً عن البيئة الاجتماعية التي خرجوا منها وتكوينهم السياسي وانتمائهم الحزبي وتجاربهم السابقة وقدراتهم الشخصية ومدى قبولها جماهيرياً.[2]

وتسهم عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية في عملية صنع القرار السياسي، فقد كان الشائع أن المؤسسات الرسمية وحدها التي تصنع وتنفذ القرارات السياسية وهي السلطات التشريعية

[1] السامرائي، قتيبة، **آليات الأنظمة السياسية في صنع القرار السياسي**،58 .
[2] الفاروق، عمر الفاروق، **صناعة القرار السياسي والرأي العام**،25.

والتنفيذية والقضائية وجماعات المصالح، وكافة تنظيمات المجتمع المدني شريكة في القرار السياسي.[1]

ولكن نوعية وعدد المؤسسات التي تسهم في صناعة القرار السياسي تعتمد بدرجة كبيرة على نوع النظام السياسي، فكلما اقترب النظام السياسي من الديمقراطية كلما زاد واتسع حجم المؤسسات التي تساهم في صناعة القرار السياسي، وكلما اقترب النظام السياسي من الديكتاتورية والتسلط كلما قلت الجهات التي تساهم في صناعة القرار السياسي.[2]

2. 2 القرار السياسي الفلسطيني

يعد القرار السياسي الفلسطيني من أكثر القرارات السياسية تعقيداً وصعوبة مقارنة بالقرار السياسي لأي دولة عادية، فالقرار الفلسطيني أقرب إلى نموذج القرارات المقيدة، والتي تلعب فيها المؤثرات الخارجية دور أكبر بكثير من العوامل الداخلية، بل ينفرد بالتداخل بين المحددات الداخلية والخارجية لدرجة أن المؤثرات الخارجية تشكل مكوناً أساسياً، وهذا التداخل ينعكس على فعالية الخيار وصعوبة تنفيذه بالكامل.[3]

كما أن القرار الفلسطيني يتم في إطار بيئة سياسية مقيدة وليست حرة، هذه البيئة السياسية أوجدتها الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل كاتفاق أوسلو واتفاق غزة – أريحا الذي بموجبه نشأت السلطة، فصعوبة القرار الفلسطيني تكمن في أن صاحب القرار يأخذ قراره وهو مقيد بسلسلة

---

[1] مكاوي، بهاء الدين، **القرار السياسي (ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته)**، 29.
[2] المصدر نفسه.
[3] شراب، ناجي صادق، **قراءة سياسية في قرار وقف التعامل بالاتفاقات مع إسرائيل**، شبكة أمين الإعلامية،2019.

من القيود التي يصعب التحرر منها، وهذا بلا شك ينعكس على ماهية القرار السياسي، وخصوصاً ما يتعلق بالجانب الإسرائيلي فقد يكون من السهل اتخاذ قرار إزاء قضايا إقليمية ودولية، والتأكيد أن القرار الفلسطيني حر مستقل، لكن في الحالة الإسرائيلية الأمر أكثر صعوبة، ولا يصح أن يوصف القرار بالحر أو المستقل، والسبب في ذلك البيئة المعقدة للقرار الفلسطيني، وتدخل إسرائيل وتحكمها في كل مراحله بدءاً بصدوره حتى تنفيذه وتداعياته، ويمكن وصفه بالقرار المقاوم.[1]

3. 2 العوامل المؤثرة في صنع القرار الفلسطيني

كان القرار السياسي الفلسطيني وما زال ملزماً بالاستجابة لتحدي المشروع الصهيوني القائم على إلغاء الآخر، من خلال قرارات سياسية فلسطينية معاكسة وهدفها منع هذا المشروع الاستئصالي من تحقيق أهدافه، وعلى هذا فإن القرار السياسي لكل من الطرفين المتصارعين الفلسطيني والإسرائيلي هو الوجه المعاكس لقرار الطرف الأخر، فالتأثير الإسرائيلي على صناعة القرار الفلسطيني هو شأن واقع لا محالة.[2]

ولا يصاغ القرار الفلسطيني على مقاس مصالح الشعب الفلسطيني، بل يقاس على مقاس مصالح الاحتلال التي اكتسبت قوة قانونية لها طابع رسمي موثوق دولياً، وعمدت إسرائيل إلى استخدام جملة أدوات للتأثير على القرار الفلسطيني ومن أبرزها: الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، بالإضافة إلى استغلال الوضع الاقتصادي المزري، حيث جعلت إسرائيل الاقتصاد

[1] المصدر نفسه.
[2] صالح، محسن محمد، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 122.

الفلسطيني تابعاً لها وعاجزاً عن إعالة نفسه، وهو يعتمد على الدول المانحة التي تربط المساعدات باستمرار المفاوضات العبثية وإبقاء المسار السياسي حياً شكلياً.[1]

والاحتلال الإسرائيلي لا يفرق بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تجرد في كثير من الأحيان السلطة من سلطتها، وتصادر قراراتها وتعيق عمل المؤسسات الأهلية والعاملين فيها، ولا يستطيع القرار الفلسطيني مواجهة القرار الإسرائيلي، فالقرار الإسرائيلي يتحكم في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد.[2]

وإلى جانب ذلك فإن القرار الفلسطيني يعاني من عوامل ضعف أخرى أهمها الانقسام السياسي والتنازع على الشرعية السياسية بين أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية وهما حركتي فتح وحماس، والاعتماد الكلي على الأموال التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن الفلسطينيين وتتحكم في حجم التجارة الفلسطينية دخولاً وخروجاً، والاعتماد على المنح والقروض والتي لم تعد كما كانت عند بدايات السلطة، فتقليص هذه المساعدات واضح على المستويين العربي والدولي.[3]

كما يرى الدكتور والأسير المحرر نزار رمضان أن أهم ركيزتين يجب أن تتوفر في أي دولة لتكون صاحبة قرار مستقل هما البرلمان والسلطة القضائية، فالبرلمان بيده كل السلطات والسياسات في الدولة، فإذا فشل الشعب في إدارة البرلمان يفشل صنع قرار سياسي مستقل، وهذا

---

[1] المصدر نفسه،130.

[2] جريدة حق العودة، العدد 14 قسيس، رفعت عودة، مقالة بعنوان: **دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني،2017.**

[3] شراب، ناجي صادق، **قراءة سياسية في قرار وقف التعامل بالاتفاقات مع اسرائيل**، شبكة أمين الإعلامية، 2019.

ما حدث في فلسطين فالبرلمان والسلطة القضائية هي شكلية فقط وهذا كان من أسباب عدم وجود قرار سياسي فلسطيني مستقل.[1]

كما أن ضعف وقلة الموارد المالية وضعف الاقتصاد الفلسطيني من أكبر العوامل التي تؤثر على استقلالية القرار السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى أن اختلاف الأجندة بين الاحزاب السياسية الفلسطينية يمنع وجود قرار سياسي فلسطيني مستقل، فلكل فصيل أجندته وسياساته التي يسير عليها فحركة فتح تتبع مسار المفاوضات، وحركة حماس تتبع المقاومة.[2]

4. 2 مؤسسات صنع القرار السياسي الفلسطيني ومرجعياته

إن تنوع المؤسسات المشاركة بنسب معينة في صنع القرار السياسي الفلسطيني لم يمنع تضافرها جميعها بالنهاية في صياغته وإخراجه إلى حيز الوجود، حيث تشارك مجموعة من المؤسسات المنبثقة عن السلطات التشريعية والتنفيذية في بنية وهيكلية م.ت.ف في صناعته، وهي مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ممثلة بنمطين من المؤسسات: الأولى تشريعية على رأسها المجلس الوطني والمجلس المركزي، والثانية تنفيذية، وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ومؤسسات أخرى، إضافة إلى فصائل المنظمة بحد ذاتها.[3]

وكان المجلس الوطني هو المرجعية الفعلية للقرار السياسي إن لم يكن على مستوى صنعه فبالمصادقة عليه وإكسابه الشرعية الوطنية الجماعية أو الشرعية الديمقراطية، فيما لعبت

[1]مقابلة: مع **الدكتور والأسير المحرر نزار رمضان(عضو مجلس تشريعي عن حماس)**، الخليل، الساعة 11 صباحاً، 2019/10/7.
[2]مقابلة: مع **الدكتور عزيز الدويك(رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني سابقاً)**، الخليل، الساعة 12 مساءً،2020/2/18.
[3]الصمادي، حمزة عبد الحميد، **تجربة م.ت.ف في السياسة من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**،30.

الشرعية التاريخية والثورية لفتح ورمزية الرئيس ياسر عرفات كزعيم للشعب الفلسطيني ورئيس للحركة في تحويل رئاسة المنظمة إلى مركز ثقل حقيقي في عملية صنع القرار، ونقل دورها من الشكل التنفيذي المجرد لمقررات المجالس الوطنية إلى جعل الرئاسة مرجعية لاتخاذ القرار.[1]

ولكن بعد ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس على الساحة الفلسطينية واكتسابها دعماً جماهيرياً كبيراً، واتخاذها المقاومة شعاراً ومنهجاً، وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية واتخاذها المفاوضات شعاراً ومنهجاً، بدى وكأنه لا يوجد قرار فلسطيني موحد، كما ولا يوجد جهة تمثل كل الشعب الفلسطيني تتخذ هذا القرار، أصبح هناك أكثر من جهة تتخذ قرارات سياسية مهمة، هناك جهتان في قلب صناعة القرار السياسي الفلسطيني وهما: حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية.[2]

السلطة تتخذ القرار من خلال المؤسسة الفلسطينية الرسمية التي تقول أنها صاحبة قرار تكون أحياناً اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير أو القيادة الفلسطينية أو المجلس الثوري في فتح، أو المجلس المركزي للمنظمة.[3]

ولا بد لنا من الحديث قليلاً عن المؤسسات المشاركة في صنع القرار الفلسطيني من حيث نشأتها والبنية التنظيمية لكل منها، وسوف نبدأ بالحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية كونها أول كيان فلسطيني أنشأ بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وتحرير وطنه، ثم سنتحدث عن حركتي فتح وحماس.

---

[1] الزير، ماجد، **تقرير بعنوان: حق العودة وتداعيات الانتخابات التشريعية الفلسطينية**، مركز العودة الفلسطيني،2006.
[2] صالح، محسن محمد، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**،133.
[3] المصدر نفسه.

4. 2. 1 منظمة التحرير الفلسطينية

جاءت فكرة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية خلال عقد مؤتمر القمة العربية الذي دعا إليها الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام 1964؛ لبحث الأخطار التي تواجه الأمة العربية عامة، ولمواجهة المشروع الصهيوني بتحويل مياه نهر الأردن، وفي أثناء انعقاد المؤتمر كلف مجلس الملوك والرؤساء العرب أحمد الشقيري (ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية) بناءً على توصية من العراق ومصر بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية؛ بهدف إقامة القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من تحرير أرضه ووطنه وتقرير مصيره.[1]

قام الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية واتصل بأبناء فلسطين فيها، وأثناء جولته تم وضع مشروع الميثاق الوطني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير، وتقرر عقد مؤتمر فلسطيني عام، واختار الشقيري اللجان التحضيرية في جميع البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين.[2]

شكلت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية انعطافة هامة في مسيرة القضية الفلسطينية وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، وتمثل منظمة التحرير إحدى حركات التحرر المعاصرة التي ارتقت بالمقاومة المسلحة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي حتى أصبحت هذه المنظمة رمزاً للإصرار والصمود، خاصة أنها نشأت خارج أراضيها المحتلة، مما شكل منها شكلاً فريداً ومتميزاً بين حركات التحرر الوطني في العالم.[3]

---

[1] جبارة، تيسير، **تاريخ فلسطين**، 19.
[2] وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) تقرير بعنوان: **منظمة التحرير محطات هامة في تاريخ المنظمة**،2019.
[3] جبارة، تيسير، **تاريخ فلسطين**،19.

هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية

صادق المؤتمر العربي الفلسطيني الأول على الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد بنوده 29 بنداً، وعلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير وعدد بنوده 32 بنداً، كما حدد طبيعة المؤسسات في بنية منظمة التحرير الفلسطينية وهي كما يلي[1]:

1. المجلس الوطني الفلسطيني

تعود نشأة المجلس الوطني الفلسطيني إلى العام 1948، حيث قام الحاج أمين الحسيني بالعمل على عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، وقد مثل هذا المجلس أول سلطة تشريعية على أرض فلسطين، وأشار النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في المادة السابعة أن المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.[2]

وحسب المادتين الخامسة والسادسة من النظام الأساسي يتم انتخاب أعضاء المجلس عن طريق الاقتراع المباشر[3]، ويختص المجلس بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، وكل ما يتعلق بمصالحه الحيوية العليا[4].

ويضم المجلس نواباً عن فصائل المقاومة الفلسطينية التالية: حركة فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، والصاعقة، القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال، وحزب الشعب الفلسطيني، كما ويضم المجلس نواباً عن الاتحادات

[1] برهم، عبدالله أحمد محمود، **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية "الهيكلية والبرنامج"**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007.
[2] البحيري، صلاح الدين، المسيري، عبد الوهاب وآخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، 370.
[3] مركز الأبحاث الفلسطيني، **منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها**، 25.
[4] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية للمجلس الوطني الفلسطيني**،2006.

الفلسطينية الشعبية العشرة التالية:(الطلبة، المرأة، الفلاحين، العمال، المحامين، الأطباء، المهندسين، المعلمين، الفنانين، الكتاب، الصحفيين) كما ويضم المجلس نواباً من الشخصيات الوطنية المستقلة.[1]

ومن مهام المجلس الوطني الفلسطيني:

- وضع البرامج والسياسات لمنظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها.
- بحث التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة.
- بحث الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس.
- التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.[2]

2. المجلس المركزي

المجلس المركزي عبارة عن مجلس وطني مصغر تم تشكيله بناءً على قرار من اللجنة التنفيذية للمنظمة في جلسة عقدت بتاريخ 2و1973/3/9، جرى فيها الاتفاق فصائلياً على تشكيله منذ ذلك التاريخ، على أن يتكون من 32 عضواً يضاف إليهم 6 أعضاء مراقبين، ومجموعهم النهائي 38 عضواً، وهذا الرقم ازداد في السنوات اللاحقة ليصبح عدد أعضاء المجلس المركزي 59 عضواً، ولم يستقر العدد على حال حتى العام 2006.[3]

[1] مركز الأبحاث الفلسطيني، **منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها**، 26.
[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية **(وفا)**، **تعريف ونشأة المجلس الوطني الفلسطيني**،2019.
[3] الصمادي، حمزة عبد الحميد، **تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**،93.

وقد اعتمد المجلس الوطني في دورته الحادية عشرة التي عقدت عام 1973 تشكيل مجلس مركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ لمعاونة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني، وإصدار التوجيهات المتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية بين دورتي المجلس.[1]

وحدد اللائحة الداخلية للمجلس المركزي مهام وصلاحيات المجلس، وعدد أعضائه وكيفية تعينهم، حيث نصت المادة الثالثة من اللائحة الداخلية على أن مهام المجلس هي اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية في إطار مقررات المجلس الوطني، وإقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية، ومتابعة تنفيذ اللجنة التنفيذية قرارات المجلس الوطني .[2]

ومن أهم القرارات التي اتخذها المجلس المركزي الفلسطيني:

- اختيار رئيس دولة فلسطين: لقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين تأكيداً على قرار المجلس المركزي الفلسطيني والذي عقد في تونس بتاريخ 1993/3/30م على اختيار ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين.
- إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في دورته المنعقدة في 1993/12/10م في تونس.
- في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت عام 1996 في داخل الأراضي الفلسطينية أضيف إلى المجلس المركزي عدد من الأعضاء يمثلون رؤساء اللجان الدائمة في

[1] المصدر نفسه.
[2] منظمة التحرير الفلسطينية(الموقع الرسمي)، محمد أشتيه، مقالة بعنوان :**المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية**.

المجلس التشريعي الفلسطيني، وهيئة مكتب رئاسة المجلس التشريعي إلى جانب رؤساء الكتل البرلمانية فيه.[1]

4. 2. 2 حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

حركة فتح هي حركة وطنية تسعى لتحرير فلسطين وإنجاز حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقيام دولته المستقلة على ترابه الوطني، كأساس للوحدة العربية، فشعارها تحرير، حرية، وحدة.[2]

ونشأت حركة فتح في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، لكنها تعتبر أن اليوم الأول من تأسيسها هو في العام 1965 وهو اليوم الذي نفذ فيه فدائيوها أول عملية عسكرية ضد إسرائيل، ويعتبر هذا اليوم تاريخاً لانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة.[3]

النواة التأسيسية لحركة فتح

كانت البداية الفعلية لتأسيس حركة فتح عندما بدأ عدد من الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر بالتجمع في إطار ما يسمى(رابطة الطلبة الفلسطينيين) بجامعة القاهرة التي تأسست في العام الدراسي 1950_1951، بعد قبول أول دفعة من طلبة فلسطين بعد حرب عام 1948.[4]

---

[1] وفا(وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية)، **المجلس المركزي الفلسطيني**،2019.
[2] حمدان، عبد المنعم، **حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح) مفوضية التعبئة والتنظيم**،15.
[3] البرغوثي، اياد، **العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين**، 31.
[4] الفرا، محمد علي، **تراث فلسطيني**،435.

ولما اشتد عود الرابطة أخذ التنافس بين الطلبة الفلسطينيين يزداد قوة لرئاستها، حيث دخل ياسر عرفات المعترك الطلابي وتمكن من رئاسة الرابطة خلال الفترة الممتدة من (1952-1956) ثم تلاه صلاح خلف عام 1957.[1]

وتعتبر رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة النواة التأسيسية لفكرة التشكيل الشعبي العريض، الذي تبلور فيها بعد في حركة فتح، وبعد التخرج وجه هؤلاء الطلبة وجهتهم إلى الخليج العربي ودعا المؤسسون إلى أول اجتماع سري في الكويت في سبتمبر من عام 1958، وهو اللقاء التأسيسي للحركة وضم ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف.[2]

وصاغ عرفات ورفاقه في خليتهم السرية وثيقتين تأسيسيتين هما: بيان الحركة وهيكل البناء الثوري(النظام الأساسي لحركة فتح) وقد اتفقوا على تسمية هذه الحركة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني،[3] وتم مناقشة موضوع الاسم وطرحت أسماء عديدة، إلى أن توصل الأعضاء إلى قاعدة مشتركة تقول أن الإطار الذي تم اختيار العمل من خلاله هو حركة وليس حزباً أو تنظيماً أو رابطة بل حركة بكل ما تحمل من مفاهيم وديناميكية وآفاق مفتوحة، وهي حركة لتحرير فلسطين، أي حركة التحرير الوطني الفلسطيني، ورمز لها بكلمة فتح التي تحمل العديد من الدلالات والمعاني في الوجدان الشعبي الفلسطيني والعربي، والكلمة تعد اختياراً معكوساً للحروف.[4]

---

[1] المصدر نفسه،438.

[2] يوسف، محمد سهيل، **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين(1993-2006)**،13،رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2007.

[3] حجازي، أكرم، **الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل "بحث سوسيولجي في تاريخ المنظمات الفدائية والجماعات الإسلامية"**، 182، أطروحة دكتوراة، جامعة تونس الأولى، 2010.

[4] الوزير، خليل، **حركة فتح"البدايات"**، مجلة الدراسات الفلسطينية،14، 2015.

تمت صياغة مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح في المؤتمر الثاني للحركة عام 1968م، وهي وثيقة سياسية فكرية تعد دستور الحركة الأساسي، وقد أقرها فيما بعد المؤتمر الثالث عام 1971م، والمؤتمر الرابع عام 1980م، غير أن حركة فتح منذ تأسيسها ركزت على فكرة تحرير كامل الأرض الفلسطينية، وتميزت بالتأكيد على الهوية الوطنية واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، واستبعاد الإيديولوجيات من هوية الحركة ليتوحد الجميع في معركة التحرر.[1]

وشكل انخراط حركة فتح عبر منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام منذ مباحثات مدريد والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية (1993–1995م) تحولاً هاماً في البنية الفكرية والخطاب السياسي لحركة فتح، ومواقفها من الصراع مع إسرائيل بمستوياته المختلفة، حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها حركة فتح بقرارات الأمم المتحدة 194 و242و338• وبحق إسرائيل في الوجود، ونبذت العنف والمطالبة بإقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، في حين بقيت مبادئ الحركة وأهدافها المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة المتبناة منذ نشأة حركة فتح، والداعية إلى تصفية الكيان الصهيوني وتحرير كامل التراب الفلسطيني واعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين كما هو دون تغيير.[2]

---

[1] صالح، محسن، **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**،384.

• قرار 194 قرار صادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1948/12/11، ينص على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. قرار 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967، وينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.
قرار 338 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 1973 ويدعو إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات حرب أكتوبر.

[2] العلام، ماريانا فيصل، **أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الأهداف الوطنية الفلسطينية 2006-2014**، 33، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين،2015.

البناء التنظيمي لحركة فتح

تتكون البنية التنظيمية لحركة فتح من:

- المؤتمر العام وهو السلطة العليا داخل الحركة ويعقد كل ثلاث سنوات، ويتكون من أعضاء المجلس الثوري وممثلي الأقاليم وأعضاء المجلس العسكري للحركة، بالإضافة إلى عدد من كوادر التنظيم، ومن مهامه:
  - مناقشة تقارير اللجنة المركزية وقراراتها وأعمالها.
  - إقرار النظام الأساسي وإجراء أي تعديل عليه.
  - إقرار الأنظمة واللوائح الحركية والبرامج السياسية، والخطط العسكرية.
  - انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري[1].
- المجلس الثوري وهو الهيئة القيادية الثانية للحركة التي تتوسط بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام، ويتكون من مسؤولي وقادة الأجهزة والقوات، إلى جانب 25 عضواً منتخباً من المؤتمر العام وعشرة أعضاء من ذوي الكفاءات تضمهم اللجنة المركزية ومجموع أعضائها 120 عضواً.[2] ومن أهم أعماله:
  - متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام.
  - مراقبة عمل اللجنة المركزية ومناقشة قراراتها وأعمالها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
  - مناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام والمجلس الثوري واتخاذ القرارات.

[1] النمورة، ماهر محمود عامر، **الواقع المؤسسي لحركة فتح ما بعد المؤتمر العام السادس توصيات للإصلاح**، 16.
[2] مخيمر، عماد مصباح محمد، **ممارسة السلطة والفعل الثوري(دراسة مقارنة حركتي فتح وحماس)**،52، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،2013.

وبذلك يستحوذ على آلية اتخاذ أي قرار تتخذه الحركة أو أي نهج أو توجه سياسي.[1]

- اللجنة المركزية وهي القيادة المركزية للحركة ويقوم المؤتمر العام بانتخاب أكثر من ثلثي أعضائها وتتكون من18 عضواً.[2]

4. 2. 3 حركة المقاومة الإسلامية حماس

تعد حركة حماس جزءاً من الإخوان المسلمين، ولها مرجعيتها العقائدية والسياسية، وتتعاطى بالسياسة وفقاً لهذه الرؤى، وقد انطلقت من رحم الإخوان المسلمين في فلسطين التي تأسست في مصر عام 1928 على يد الإمام حسن البنا، وهو ما يعني أن الوجود الفكري والعقائدي لحركة حماس سبق الوجود التنظيمي لها.[3]

وامتداد الحركة عبر الإخوان مكنها في مراحل مختلفة من امتلاك مرجعية فكرية وسياسية مرنة، سمحت لها أن تكون سياسية دعوية في آن واحد، وهو ما يشير إلى العلاقة العضوية بين حماس والإخوان.[4]

وحركة حماس هي حركة إسلامية وطنية تنادي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وجذورها إسلامية حيث يرتبط مؤسسوها فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين، تهدف الحركة إلى استرداد أرض فلسطين التي تعتبرها الوطن التاريخي القومي للفلسطينيين بعاصمته القدس.[5]

---

[1]النمورة، ماهر محمود عامر، **الواقع المؤسسي لحركة فتح ما بعد المؤتمر ما بعد المؤتمر السادس توصيات للإصلاح**، 17.

[2]قديمات، ولاء، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية "تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي"**، مركز الأبحاث،2018.

[3]عودة،جهاد، **حركة حماس النشأة والبنية التنظيمية**، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات،2017.

[4]المصدر نفسه.

[5]مركز المعلومات الفلسطيني"وفا"، **مقالة بعنوان: حركة المقاومة الإسلامية حماس**،2019.

وجاء تأسيس حماس ليشير إلى انتقال نوعي ومفاجئ في استراتيجية الإخوان المسلمين من مرحلة الاعداد إلى العمل المباشر، وقد تألفت القيادة الأولى لحركة حماس من سبعة أعضاء يرأسها أحمد ياسين، وبعد اعتقاله في أيار/مايو 1989 برز عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار في الصدارة، واشتهر من قادة حماس في الضفة الغربية حسن يوسف وفضل صالح وغيرهم، ومن خارج فلسطين موسى أبو مرزوق، خالد مشعل، إبراهيم غوشة، محمد نزال.[1]

ومع بداية التسعينات أصبحت حركة حماس تعتبر الحركة الثانية بعد حركة فتح من حيث القوة والتأييد الشعبي، وكان حادث الاعتداء الذي قام به سائق شاحنة صهيوني في 6 كانون الأول عام 1987 ضد سيارة يستقلها عمال فلسطينيين أدى إلى استشهاد أربعة منهم في مخيم جباليا إعلاناً بدخول مرحلة جديدة من جهاد الشعب الفلسطيني، فكان الرد إعلان النفير العام، وصدر البيان الأول لحركة حماس يوم الخامس عشر من ديسمبر 1987 إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني بقيادة التيار الإسلامي.[2]

البناء التنظيمي لحركة حماس

يتشابه البناء التنظيمي لحركة حماس مع الشكل العام للبناء التنظيمي الإخواني، خاصة ذلك الشكل المتوارث عن مصر والأردن، فعند قاعدة الترتيب الهرمي لحماس تقع الخلايا الصغيرة " الأسرة"، والتي تتكون من قائد الأسرة " يسمى نقيب" وأعضاء الأسرة، ومن مجموع عدد معين من الأسر تتشكل الشعبة، ومن مجموع عدة شعب تتشكل المنطقة ويكون على رأسها مسؤول، في

[1] مخيمر، عماد مصباح محمد، **ممارسة السلطة والفعل الثوري(دراسة مقارنة حركة فتح وحركة حماس)**،40، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر،غزة،فلسطين،2013.

[2] العلام، ماريانا فيصل نمر، **أثر الانقسام بين حركتي فتح وحماس على الأهداف الوطنية الفلسطينية2006-2014** ، 40.

حين تتكون المحافظة من عدة مناطق، ويكون على رأسها مكتبها الإداري الذي يتشكل من عدة أشخاص، أما الإقليم فيتشكل من عدة محافظات، وبالنسبة لحركة حماس تنقسم بنيتها التنظيمية إلى أربعة أقسام وهي:

1. إقليم غزة: ويضم كل أعضاء الحركة وفي محافظات قطاع غزة الخمس.
2. إقليم الضفة: ويضم كل أعضاء الحركة في محافظات الضفة الإحدى عشرة.
3. إقليم الخارج: ويضم كل أعضاء الحركة في أماكن تواجد الفلسطينيين في الشتات ومخيمات اللاجئين خارج الأراضي الفلسطينية.[1]
4. الأسرى.

وتتكون حركة حماس من التنظيمات التالية:

1. مجلس شورى وهو أعلى هيئة قيادية في الحركة، يقوم برسم السياسات الاستراتيجية والإشراف على الأجهزة التنفيذية المختلفة عبر تقارير دورية تمر عليه، واتخاذ القرارات في الأمور الهامة[2].

تمر عملية صنع القرار السياسي في حركة حماس بآلية معقدة عبر مجلس الشورى والمكتب السياسي وقيادة الداخل وقيادة السجون، فيقوم مجلس الشورى بوضع السياسات العامة ويقر الخطط والموازنات وتوفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاطات الحركة وقراراتها السياسية وهو أعلى مرجعية للحركة، كما أنه الجهة التي تنتخب المكتب السياسي،[3] ويعنى المكتب

---

[1] خيرت، عبد الحميد، **البنية التنظيمية وصناعة القرار في حركة حماس**، 2017.

[2] عطاونة، أحمد عبدالله محسن، **الأداء السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1987-2006**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت،2007.

[3] شبيب، سميح، عوض، طالب، **الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله،2001.

السياسي بالشؤون السياسية ويعمل كهيئة مركزية في اتخاذ القرارات، ويلتزم الجناح العسكري بالقرار السياسي وهو منفصل عن الحركة وأطرها التنظيمية.[1]

ويقدر عدد أعضاء المجلس من 50–70 عضواً يمثلون الحركة في فلسطين وفي الخارج، ولكن لصعوبة عقد اجتماعات منتظمة آمنة لمجلس الشورى، فإن القيادة الفعلية التنفيذية بيد المكتب السياسي للحركة وهو أعلى سلطة تنظيمية في الحركة، وتتمثل فيه قطاعات العمل في الخارج والداخل.[2]

ويأتي في قطاعات العمل الداخل المكون من غزة والضفة الغربية والسجون، ومن الخارج المكون من ساحات العمل مثل الأردن ولبنان وإيران، والجهاز العسكري، الذي وإن كان مستقلاً في تحركه ومعلوماته فإن له ارتباطاً مؤكداً بالسياسات والتمويل؛ لأنه جزء من الحركة.[3]

2. المكتب السياسي ويرجع تأسيس المكتب السياسي للحركة إلى مبادرة الدكتور موسى أبو مرزوق عام 1989 عندما أعاد تنظيم حماس بعد اعتقال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين وكثير من قادة الحركة ونشطائها، ويهتم المكتب بالشؤون السياسية ويعمل كهيئة مركزية في اتخاذ القرارات الداخلية،[4] ويتركز ثقله في الخارج (دمشق وبيروت)، ولا يعرف بالضبط عدد أعضاءه، ولا أسماء الاعضاء في الداخل لاعتبارات أمنية.[5]

---

[1] عزام، تيسير فائق محمد، **التجربة السياسية لحركة المقاومة الاسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2007.

[2] شبكة فلسطين للحوار، غرايبة، إبراهيم، تقرير بعنوان: **تاريخ حركة حماس وهيكلها التنظيمي**، 2006.

[3] المصدر نفسه.

[4] شبيب، سميح، عوض، طالب، **الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية**، 2001

[5] عطاونة، أحمد عبدالله محسن، **الأداء السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، 64

3. الجناح العسكري(كتائب الشهيد عز الدين القسام) ونشأت عام 1992 والذي حرصت حماس على فصله عن باقي الأطر التنظيمية للحركة، الأمر الذي جعل للجناح قيادة عسكرية مستقلة تستطيع ممارسة العمل وإصدار القرارات في حال انقطعت عن القيادة السياسية.[1]

آلية اتخاذ القرار السياسي في حركة حماس

أما بالنسبة لآلية اتخاذ القرار السياسي في حماس، فقد فرضت خصوصية الحالة والواقع الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وبعد توالي الضربات والتضييقات التي ألحقها الاحتلال بالحركة خاصة في بداية عملها، كل هذا فرض أن يكون للحركة امتداد في الخارج يعمل كدرع للحركة، ونتج عن هذا الوضع تقاسم صنع القرار بآلية عمل معقدة بين الداخل والخارج عبر مجلس الشورى والمكتب السياسي وقيادة الداخل، وقيادة السجون.[2]

وأكدت قيادة حماس المشاركة الكاملة للداخل والخارج ولمختلف الأجهزة في صناعة القرارات السياسية والرئيسة، بوصفها ضمان للحفاظ على وحدة القيادة والتوجه في الحركة.

وتتخذ الحركة قراراتها عن طريق الهيئات التي أحدثتها وهي مجلس الشورى، والذي يقوم بوضع السياسات العامة ويقر الخطط والموازنات وتوفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاطات الحركة وقراراتها السياسية كما ذكرنا سابقاً. [3]

---

[1] عزام، تيسير فائق محمد، **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاعغزة للفترة 1993-2007**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007

[2] المصدر نفسه، 52.

[3] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، 316

5. 2 دور الحركة الأسيرة في بناء وتنظيم المجتمع الاعتقالي

تمثل ظاهرة الأسر مسيرة كفاح طويلة للشعب الفلسطيني من أجل نيل الحرية، وجاءت هذه الظاهرة نتيجة لانخراط الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965، واعتقال المئات من أبناء الشعب الفلسطيني، فلم يبقى بيت فلسطيني إلا وتعرض أحد أفراده للأسر، وطالت عملية الأسر كافة فئات المجتمع الفلسطيني من أطفال وشباب وشيوخ ونساء، وتعرض الأسرى لكافة أصناف العذاب والتنكيل داخل السجون الإسرائيلية.[1]

هدف الاحتلال دائماً إلى كسر شوكة الأسرى وتدمير شخصياتهم والحط من عزيمتهم وإرادتهم؛ وذلك من أجل ردعهم عن النضال وإفراغ المحتوى النضالي والوطني منهم، ولكن الأسرى أدركوا سياسية الاحتلال، وبدأوا بالتفكير بأهمية مواجهة المعتقل الإسرائيلي، وذلك عن طريق التنظيم، بتنظيم حياتهم داخل الأسر، وتشكيل نسيج اجتماعي في إطار وطني تنظيمي موحد وممنهج كي يستطيع مواجهته.[2]

المراحل التنظيمية التي مرت بها الحركة الفلسطينية الأسيرة

لم تكن تجربة الحركة الأسيرة الفلسطينية تسير في خط مستقيم، بل كانت تتصاعد أحياناً وتهبط أحياناً أخرى في نضالها ومقاومتها ضد السجان الإسرائيلي، والتأرجح بين هدفي النضال في السجن وهما: تحقيق أهدافهم من تحسين للظروف المعيشية في السجن إلى وضع

[1] أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الاسرائيلية 1967-2007**،10
[2] علي، ضياء، مقال بعنوان: **الحركة الفلسطينية الأسيرة: حل التنظيم في مواجهة السجان**،28 آذار 2019

البرامج التنظيمية للأسرى حتى يتمكنوا من خلق مجتمع منظم يعيشون في ظلهِ، وسجلت الحركة الأسيرة خلال مسيرتها نقلات نوعية بما خاضه الأسرى من نضالات على مختلف المجالات .[1]

ويمكن تقسيم عملية نهوض وتطور الحركة الأسيرة خلال سنين نضالها وكفاحها ضد السجان الإسرائيلي إلى خمسة مراحل تاريخية، وهي:

- **المرحلة الأولى (1967-1976)**

وهي مرحلة نشأة الظروف القاسية والتعذيب والقمع لأية مبادرة جماعية يقوم بها الأسرى، وكان هدف الأسرى في هذه المرحلة وقف التعذيب والقمع والعنف الذي يتعرضون له من قبل السجان، والحصول على الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية.[2]

وكان معظم الأسرى في هذه المرحلة من أسرى الدوريات• وعددهم قليل، ولا يوجد لهم كيان يمثلهم ويحافظ على حقوقهم، مما جعلهم فريسة سهلة لسلطات السجون التي مارست بحقهم العنف والظلم بكافة أشكاله.

وسعت سلطات الاحتلال وإدارة مصلحة السجون في هذه الفترة إلى تشغيل الأسرى في السجون الإسرائيلية في مصانع خاصة بالكيان الصهيوني، بهدف تفريغ الأسير من المحتوى الوطني، وهذه السياسة دفعت الأسرى داخل السجن إلى مقاومة الاحتلال.[3]

---

[1] قراقع، عيسى، **ذاكرة من ملح وحديد**، 14

[2] أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 1967-2007**،11

• أسرى الدوريات هم الأسرى الذين كانوا يصلوا الحدود ويقاتلون ويعتقلون هناك.

[3] أبو ريان، نهاية محمود، **التغير في البناء الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**،66

ولم يكن الوضع التنظيمي موجوداً ما بين سنتي 1967 و 1968، وإنما كان هناك شخصيات بارزة تمتعت بصفات قيادية مما جعلها تحظى باحترام وتقدير الأسرى، وبعد عام 1968 بدأ الشعور الفصائلي يلقى اهتماماً كبيراً، وأدى دخول عدد من العناصر ذات الخبرة التنظيمية والإدارية للمعتقلات إلى تعزيز الاتجاه نحو بلورة شكل من أشكال التنظيم الإداري، واعتمد العمل التنظيمي في هذه المرحلة على الشخصية القيادية.[1]

وعلى الرغم من غياب الأطر التنظيمية في هذه المرحلة إلا أن الأسرى خاضوا مواجهات قاسية ضد القوانين الجائرة المفروضة عليهم،[2] وتمثلت هذه المواجهات في هذه المرحلة بما خاضه الأسرى من إضرابات عن الطعام للدفاع عن كرامتهم، وبدأ الأسرى في هذه المرحلة بمقاطعة العمل في مرافق العمل الصهيونية وبدء تنظيم الصفوف الداخلية والقضاء على التناقضات وحالات الانقلاب والتسيب، وخاض أسرى بئر السبع إضراباً عصيانياً تحت شعار (حرية عدم العمل) بتاريخ 1973/6/9م، واستمر الإضراب تسعة أشهر.[3]

- **المرحلة الثانية (1976-1987)**

يعتبر إضراب عسقلان المفتوح عن الطعام بتاريخ 1976/12/11 بداية لهذه المرحلة، وكان الإضراب بمثابة نقلة نوعية نحو تحسين أوضاع الأسرى.[4]

[1] عبد الستار، قاسم، **مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، 142
[2] أبو شريعة، محمد أحمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية 2006-2012**، 28
[3] زغرة، شوقي، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى**،19
[4] أبو شريعة، محمد أحمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية 2006-2012**، 30

واستطاع الأسرى انتزاع بعض حقوقهم من إدارة السجن لتحسين واقعهم المعيشي، وكان إضراباً يعكس التعاون والتفاهم والوحدة بين الأسرى في وجه السجان، وعلى أثر هذه الوحدة خاض الأسرى معاً إضرابات عديدة ضد ممارسات وسياسيات نظام السجن، حققت من خلالها العديد من الانجازات.[1]

وأهم ما بلورته هذه المرحلة هو بناء الحياة التنظيمية على أساس مركزي، حيث برزت لأول مرة الهيكليات التنظيمية، والتي شملت الموجِّه العام واللجنة المركزية واللجنة التنفيذية، وكانت هذه الهيكليات التنظيمية أكثر شمولاَ وانضباطاَ، وشملت كافة مجالات الإدارة والثقافة والأمن والاجتماع والمالية والرياضة والعلاقات الخارجية، فخلقت حياة منظمة، فتطور الأسرى في ظلها بوعيهم وإيمانهم بقضيتهم، فأصبح هذا المعتقل كقلعة يحاصرها العدو من الخارج والأسرى داخلها لهم قوانينهم ونظمهم التي تجسد الثورة.[2]

- **المرحلة الثالثة (1987-1993)**

بدأت هذه المرحلة بحملة من القمع وفرض الإجراءات الخانقة والمذلة لتصبح الحركة الأسيرة في موقف الدفاع عن منجزاتها التي حققتها، حيث خاض الأسرى سلسلة من الإضرابات الجزئية والشاملة من أجل التصدي لقمع إدارة مصلحة السجون لهم.[3]

---

[1] أبو ريان، نهاية محمود، **التغيير في البناء الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، 70

[2] أبو بكر، قدري عمر، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**،19

[3] **المصدر نفسه** ،23

في عام 1985 وبالتحديد بتاريخ 20 مايو جرت عملية تبادل أسرى بين حكومة الاحتلال والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث تم الإفراج عن 3 إسرائيليين مقابل 1150 أسير فلسطيني من بينهم 150 أسير لبناني.[1]

تركت هذه الصفقة أثراً عميقاً على الواقع الفصائلي والجماهيري، إذ التحقت مجموعات كبيرة من النخب الأسيرة المحررة في العمل التنظيمي والنضالي والجماهيري والسياسي، وساهمت بدور كبير في الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987،الأمر الذي أدى بالكيان الصهيوني للاعتراف بأن هذه الصفقة كانت من أكبر الأخطاء التي وقعت بها إسرائيل.[2]

وتعد هذه المرحلة من أكثر المراحل حساسية في تاريخ الحركة الأسيرة، وذلك بسبب عدة عوامل محلية ودولية، ويتجسد العامل المحلي في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وتضاعف أعداد الأسرى، وتم إنشاء معسكرات اعتقال جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأسرى، وأما العامل الدولي فيكمن في العدوان على العراق، وما أحدثه من متغيرات دولية كان لها تأثير على القضية الفلسطينية بما فيها قضية الأسرى.[3]

وفي عام 1987 انطلقت حركة حماس، وامتلأت السجون بعناصر حماس، ومن هنا بدأ الخلاف بين التيار الإسلامي والتيار الوطني داخل السجون، فقد كانت حركة فتح هي التي تحكم الفصائل الفلسطينية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وبظهور كوادر حركة حماس في

---

[1] سما الاخباريةwww.sky news Arabia .com، **أبرز صفقات الإفراج عن أسرى فلسطينيين**، 17 أبريل2014

[2] زياد، زياد موسى عيد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة وانجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية(1993-2012)**، 88، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2012

[3] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993-1994**، 31

السجن أصبح هناك تنافس بين التيارين، إذ اعتبرت حركة فتح بأن التنظيم الجديد وهو حركة حماس لا يعترف بمنظمة التحرير ولا يخضع لها.[1]

ويمكن القول أن هذه الخلافات بين أسرى الفصيلين كانت من ضمن الأسباب التي دفعت قيادات الحركة الأسيرة داخل السجون إلى ضرورة البدء بالعمل التنظيمي.

وفي هذه المرحلة بدأت القيادات الفلسطينية في المعتقلات الإسرائيلية بوضع استراتيجية نضالية لكل المعتقلات؛ لمواجهة الظروف القاسية، وذلك من خلال تعميق أواصر الوحدة الوطنية الاعتقالية ورفع مستوى الاتصال بين المعتقلات، وتنسيق برامج نضالية تكتيكية لكل المعتقلات، وطرح خيار الإضراب عن الطعام من أجل توحيد الموقف في كل المعتقلات.[2]

وكانت أهم انجازات الأسرى في هذه المرحلة قد تجسد في إضراب عام 1992، والذي تأكد فيه الوحدة والتماسك والروح الوطنية العالية لدى الأسرى، والالتفاف حول قيادة وطنية اعتقالية موحدة، وقوة التنظيمات والتواصل مع الخارج والعلاقات الوطنية الاعتقالية،[3] وانتهى هذا الإضراب بنجاح كبير للأسرى، وأُعتبر من أنجح الإضرابات التي خاضها الأسرى الفلسطينيون، حيث رضخت إدارة السجون لكافة مطالبهم والتي كان أهمها إغلاق قسم العزل في سجن الرملة ووقف التفتيش العاري، وزيادة وقت زيارة الأهالي وغيرها.[4]

---

[1] أبو عطوان، نهاية محمود، **التغيير في البناء الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، 75

[2] أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 1967-2007**، 79

[3] أبو بكر، قدري عمر، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 24

[4] وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية(info.wafa.ps/ar_page.aspx، تقرير بعنوان: **أشهر الإضرابات عن الطعام**، 2019

- **المرحلة الرابعة (1993-2006)**

تم في هذه المرحلة توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في مدينة واشنطن بتاريخ 1993/9/13 بين منظمة التحرير الفلسطينية م.ت.ف، وحكومة إسرائيل، وحدث تحول نفسي لدى الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حيث ارتفعت مستويات التوقع لديهم والمتعلقة بإنهاء معاناتهم والإفراج عنهم، ورأوا أن حصيلة أية تسوية سياسية بين طرفي النزاع لا بد أن تشمل إطلاق سراح الأسرى.[1]

ولكن اصطدم الأسرى بالواقع وخيبت أمالهم في الإفراج ونيل الحرية، وأصابت النتائج الهزيلة لاتفاقية أوسلو صميم كل واحد منهم، وبالتالي زعزعت الثقة بينهم وبين القيادة.[2]

انعكس هذا الوضع في أمور عديدة فأصبح الهاجس المسيطر على تفكير الأسرى هو الحرية الشخصية، وحدث تراجع في الانضباط الداخلي لمنظمات الحركة الأسيرة، وإهمال مهمة البناء التنظيمي والثقافي، هذا أدى إلى التراخي في الخطوات النضالية التي كان يخوضها الأسرى، وعاد الأسرى إلى اللجوء لاستخدام العنف لفض الخلافات، بعد أن تجاوزته الحركة الأسيرة منذ منتصف السبعينات، وهذه السلوكيات أصابت الهيكليات التنظيمية بالترهل، فأصبح هناك تخلخل في النهج الديمقراطي الذي كان ينظم حياة الأسرى داخل السجون.[3]

---

[1] حمدونة، رأفت خليل، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة** ، 16

[2] الرياحي، إياد، **الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة 1988- 2004**، 16

[3] أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 1967-2007**، 84

كما أدى توقيع اتفاق أوسلو إلى انقسام الحركة الأسيرة ما بين مؤيد ومعارض للاتفاق، وزاد الوضع سوءاً هي الافراجات عن العديد من أسرى حركة فتح، وازدياد الاعتقالات لأعضاء حركة حماس والجهاد الإسلامي.[1]

وعند اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، ازداد تدفق الأسرى في السجون الإسرائيلية؛ مما استوجب إعادة فتح أقسام كان يقطنها أسرى جنائيون، وسجون أخرى كانت قد أغلقت، وبناء سجون وأقسام جديدة.[2]

وعاش الأسرى في هذه المرحلة ظروفاً قاسية جداً، وظهرت وحدات خاصة للتضييق على الأسرى وقمعهم، وقام الأسرى بخوض إضراب مفتوح عن الطعام بتاريخ 15 آب(أغسطس) 2004.[3]

- **المرحلة الخامسة (2006-2018)**

هذه المرحلة هي مرحلة الانقسام الفلسطيني الداخلي، والتي جاءت في أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت بتاريخ 2006/1/25.[4]

[1] الرياحي، إياد، **الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة 1988-2006**، 22
[2] أبو بكر، قدري عمر، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**،25
[3] حمدونة، رأفت خليل، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 18
[4] **المصدر نفسه**.

وارتفعت حدة الصدام بين حركتي فتح وحماس واستمرت حتى العام 2017، وأثرت هذه الأحداث على الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الإسرائيلية، حيث قامت قيادة الحركة الأسيرة بإصدار وثيقة الوفاق الوطني في 2007/6/27م .[1]

وقامت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بهجمة شرسة وغير مسبوقة على الأسرى في كافة سجونها، وسنت القوانين التي تضيق على الأسرى بوجود حكومات متطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو.[2]

ويمكن القول وبعد تقييم المراحل الخمسة التي مرت بها الحركة الأسيرة أن المرحلة الممتدة من 1987– 1993 هي أكثر مرحلة شهدت تطوراً ونهوضاً للحركة الأسيرة، فتميزت هذه المرحلة بوجود وحدة وتماسك وترابط بين أبناء الحركة الأسيرة، ووجود هيكلية تنظيمية منظمة قادرة على الوقوف أمام إدارة السجون والدفاع عن حقوق الأسرى، وحقق الأسرى في هذه المرحلة الكثير من مطالبهم.

أما المرحلة الأسوأ في تاريخ الحركة الأسيرة فيمكن تقاسمها بين مرحلتين: المرحلة الممتدة من عام 1993 – 2006 حيث حدث تدهور في أوضاع الحركة الأسيرة وتخلخل في الهيكليات التنظيمية التي كانت تحكم الحياة الاعتقالية للأسرى وذلك بعد التوقيع على اتفاقية أسلو، ومما زاد الأمر سوء هي حالة الانقسام عام 2006 التي ألقت بظلالها على الشعب الفلسطيني، حيث شهدت هذه المرحلة تراجعاً وترهلاً في جسم الحركة الأسيرة ووصل الانقسام إلى

[1] أبو شريعة، محمد أحمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية 2006-2012**، 148.
[2] حمدونة، رأفت خليل، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 19

الأسرى، فالانقسام بعد أوسلو كان انقساماً سياسياً ولكن الانقسام في العام 2006 كان انقساماً فئوياً وخلافاً شخصياً بين أكبر فصيلين على السلطة والحكم، فباتت القضية قضية مكاسب ومغانم عكست آثارها بشكل كبير على الحركة الأسيرة.

كما أن هذا التطور في الحياة الاعتقالية للأسرى داخل السجون الإسرائيلية لم يأتي من فراغ، وإنما كان وليد سلسة من النضالات والتضحيات التي خاضها الأسرى الفلسطينيين، وكان نتيجة تضافر جهود زمرة من قيادات الحركة الأسيرة التي كان لديها وعي وفهم لطبيعة السجن والسجان الإسرائيلي، استطاعت هذه القيادات تحويل السجون إلى ساحات للنضال ومدارس للإبداع.

6. 2 التشكيلات التنظيمية للحركة الأسيرة داخل السجون الإسرائيلية

كانت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وهي: حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، وفصائل يسارية وقومية أخرى هي المكون الرئيسي للحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال والثقل السياسي لها حتى منتصف الثمانينات، ولكن بعد فترة ظهر ما يسمى بالمنفلشين• وهم أسرى معظمهم من حركة فتح يحملون الايدلوجيا الدينية الوطنية ولا ينتمون لأي من حركات الإسلام السياسي، وهذا أحدث نوعاً من الخلاف داخل الحركة الأسيرة، وعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، اعتقل الكثير من الفلسطينيين وأصبحوا أسرى في سجون الاحتلال وظهرت تنظيمات الإسلام السياسي على الساحة ممثلة بحركتي حماس والجهاد الإسلامي.[1]

• الانفلاش: مصطلح استخدم في المعتقلات الإسرائيلية، أطلقه الأسرى على من يترك تنظيمه ويختار أن يعيش بشكل فردي مع مجموعة تحت حجة الانضمام إلى جماعة متدينة أو مستقلة عن التنظيمات، أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية** للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 1967-84،2007م.

[1] علي، ضياء، **الحركة الفلسطينية الأسيرة: حل التنظيم في مواجهة السجان**،2019

إن أهم انجاز حققه الأسرى في السجون الإسرائيلية هو بناء الهياكل التنظيمية التي هيأت كل الظروف والأجواء لكافة أشكال النضال والإبداع، والتي ضبطت علاقات الأسرى في الداخل بقوانين محددة، وضبطت العلاقة بين الأسرى وإدارة السجن.[1]

ووجد الأسرى أن التعاون بينهم ضروري وتمليه الظروف التي يعيشها الأسرى داخل السجون، وبدونه لا يمكن تحسين أوضاع المعتقل، وكان لا بد من وجود التعاون وتنسيق المواقف بينهم،[2]وأفاد الأسير المحرر نزار رمضان أن بناء التنظيم داخل السجون كان ضرورياً جداً، حيث إن العلاقة بين الأسرى وإدارة السجن تقتضي وجود تنظيم لتسهيل التفاهم والاتصال بإدارة السجن وإبلاغهم بمطالب الأسرى، حيث إن ممثل المعتقل هو من يتحدث باسم الأسرى أمام الإدارة، فلا يستطيع الأسرى الحصول على حقوقهم إلا من خلال التنظيم.[3]

كما أن كل فصيل داخل السجن بحاجة إلى ضبط أعضائه وضبط العلاقات بينهم، بحيث يكون هناك مرجعية في حالة حدوث خلافات وهذه المرجعية يمثلها التنظيم، فالتنظيم يضبط كل الأمور المتعلقة بالأسرى داخل المعتقل كالطعام والنظافة والإضرابات، وكل يعمل داخل هذا النظام مثل خلية النحل.[4]

كما أنه مع ازدياد أعداد الأسرى داخل السجون أصبح وجود التنظيم ضروري من أجل انضمام أبناء الفصيل الواحد إليه، وتعميق انتمائهم وزيادة وعيهم حول مختلف الأمور السياسية

---

[1] **المصدر نفسه**، 70

[2] قاسم، عبد الستار، **مقدمة في التجربة الإعتقالية في المعتقلات الصهيونية**،144

[3] مقابلة: **الدكتور نزار رمضان (عضو مجلس تشريعي عن حماس)**، الخليل، الساعة الحادية عشر، 2019/10/7

[4] المصدر نفسه.

والوطنية والتنظيمية، وأوجد الأسرى في السجون نظام داخلي قام بتغطية كافة جوانب حياتهم داخل الأسر كالحياة الاجتماعية والسياسية والدراسة والأكل والتنظيف، وعلى الرغم من الظروف القاسية التي عاشها الأسرى إلا أنهم نجحوا في إنشاء هذا النظام، والذي كان هدفهم منه النضال ضد ظروف السجن القاسية ومقاومتها، وقد خضع كل أسير وفق هذا النظام إلى التزامين، وهما:

1. يخضع الأسير للتنظيم المشترك لجميع الأسرى.
2. ويخضع للتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه.[1]

خاضت الحركة الأسيرة صراع كبير مع إدارة السجون، وسجلت مواقف عظيمة في الصبر والصمود، وتمكنت بالرغم من التنافس بينها من إيجاد طريقة للتفاهم حول هذه المسألة، حيث وضعت الحركة الأسيرة آلية لاتخاذ القرارات النضالية في مواجهة إدارة السجون، وقام بتحديد طبيعة عمل الهيئات الاعتقالية وطبيعة العلاقات الفصائلية، ووجد الأسرى أن التعاون بينهم ضروري من أجل تطوير المستوى المعيشي داخل السجن، فكون الأسرى لجاناً مشتركة في كافة المجالات لتوحيد الآراء وترتيب الأوضاع بشكل يرضي الجميع،[2] ومن أهم هذه اللجان:

1. اللجنة النضالية العامة ويرأسها ممثل الفصيل الأكبر من بين الفصائل المتواجدة في المعتقل، ومهمتها الرئيسة البت في أمر القرارات المصيرية العامة كقرار الإضراب عن الطعام أو غيره من سبل المواجهة مع إدارة السجان، ورسم سياسات الأسرى وتحديدها مع الإدارة، وهي

[1] أبو ريان، نهاية محمود، **التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، رسالة ماجستير، بيرزيت، فلسطين، 2014.

[2] إذاعة صوت الأقصى (asra voice.ps)، حمدونة، رأفت، **دراسة بعنوان التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**، 2016

المسؤولة عن الاتصالات مع الخارج،[1] وتقوم بعملها على أساس أنها هيئة متعاونة متكاملة تتحمل مسؤولياتها داخل المعتقلات، وتتخذ القرارات بالأغلبية وتلتزم الأقلية بتنفيذ القرار.[2]

2. ممثل المعتقل: وينتخب من قبل الفصائل، ويكون ممثلاً للمعتقل أمام الإدارة وينطق باسم المعتقلين جميعاً، ويجب أن تتوفر في هذا الممثل ميزات خاصة أهمها السمعة الأخلاقية والأمنية العالية، وأن يكون لديه القدرة على المناورة والمفاوضات، وعلى قدر كبير من الوعي والثقافة والمعرفة بمجريات الأمور في المعتقل وقوة الشخصية، ويتم اختيار ممثل المعتقل من الفصيل الأكثر عدداً.[3] وذكر الأسير المحرر فراس القاضي أنه على الرغم من أن ممثل المعتقل يكون من الفصيل الأكثر عدداً إلا أنه أثناء تواجده في السجن تم اختيار الأسير توفيق أبو نعيم ممثلاً للسجن وهو من أسرى حركة حماس على الرغم من أن أسرى حركة فتح كانوا أغلبية، إلا أن الأسرى وجدوا في هذا الشخص مصداقية عالية وسمعة أخلاقية وأمنية كبيرة، ووجد الأسرى أنه خير من يمثلهم في تلك الفترة.[4]

3. الصندوق الإعتقالي: تكاتفت جهود القيادات داخل الحركة الأسيرة، وأسست ما عرف بالصندوق الاعتقالي يدار من قبل لجنة مشتركة تشرف على عملية شراء الحاجيات اللازمة وتوزيعها على الأسرى، ويعين في كل قسم أو غرفة في المعتقل لجنة فرعية تشرف على الصندوق وتحافظ على المواد وتخزنها في أماكن مناسبة، ويوفر الصندوق الحاجيات اللازمة للأسرى دون أي تمييز بينهم، وكان في السابق لكل فصيل صندوق خاص به، ولكن الأسرى وبعد جهود حثيثة استطاعوا تأسيس صندوق واحد لكل الفصائل.[5]

---

[1] أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 1967- 2007**، 91

[2] نيسان الحرية **(عدد خاص بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني)**، هيئة شؤون الأسرى والمحررين) 2016

[3] قاسم، عبد الستار، **مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، 145

[4] مقابلة مع الأسير المحرر: **فراس القاضي**، صوريف، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، الأحد، 2019/9/6

[5] عبد الستار، قاسم، **مقدمة في التجربة الاعتقالية**، 160

وتتشابه الهيكليات التنظيمية للفصائل الفلسطينية مع اختلافها في بعض المسميات وآليات اتخاذ القرار، فالهيئة التنظيمية لكل سجن أو قسم تتكون من:

- الأمير العام أو الموجه العام للسجن وهو مسؤول التنظيم داخل السجن، ولكل تنظيم موجه عام.[1]
- مكتب تنفيذي وإداري.
- مجلس شورى أو سرية أو سجن.
- القاعدة التنظيمية[2].

ويسمى القائد العام للتنظيم في حركة فتح بالموجه العام بينما يسمى عند حركة حماس بالأمير العام، ويتم انتخاب اللجنة المركزية من قبل المجلس الثوري عند تنظيم فتح، ومن مجلس الشورى عند تنظيم حماس.[3]

واستطاع الأسرى بناء جبهة داخلية بطريقة مميزة ورائعة، وأفرزت قيادات منتخبة خاصة بكل فصيل من الفصائل، وتعاونت هذه القيادات مع نظرائها من نفس السجن، ومع القيادات في السجون الأخرى، وإدارة شؤونهم الثقافية والنضالية والمالية والأمنية والرياضية بكل كفاءة.[4]

---

[1] أبو عطوان، منقذ محمد، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينية في السجون الإسرائيلية (1967-2005)**،98

[2] أبو شريعة، محمد أحمد، الحركة **الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية(2006-2012)**،36، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013

[3] أبو بكر، قدري عمر، حمدونة، رأفت خليل، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 82

[4] المصدر نفسه، 97

وقام كل فصيل تنظيمي داخل السجن بوضع اللائحة الاعتقالية الخاصة به للنظام الداخلي، حيث يختلف تنظيم فتح في طريقة إدارة الحياة الداخلية له عن التنظيمات الأخرى وفقاً للبرامج السياسية والوطنية والاجتماعية.

6. 2. 1 هيكلية فتح داخل السجون

تنظيم حركة فتح في داخل السجون لا تختلف عن التنظيم في خارجها، في هيكلية فتح يوجد بالترتيب كل من المؤتمر العام، ثم المؤتمر الحركي المصغر والمجلس الثوري واللجنة المركزية والموجه العام، ومن ثم مسؤول اللجنة النضالية ومهمته تمثيل التنظيم أمام الفصائل الأخرى، واللجنة الإدارية والثقافية والمالية والأمنية، وتعتمد آلية اتخاذ القرار في كثير من الأحيان على قوة ونفوذ بعض الأسرى في التنظيم وأحياناً أخرى يتخذ القرار من خلال التصويت.[1]

وتشكلت الهيكليات التنظيمية لحركة فتح داخل الأسر عن طريق الانتخابات الديمقراطية، فينتخب أعضاء المؤتمر الحركي(عددهم يختلف باختلاف المعتقلات وعددها) المجلس الثوري وهؤلاء بدورهم ينتخبون اللجنة المركزية من أعضاء المجلس الثوري نفسه، وتنتخب اللجنة المركزية موجهاً عامًّا من أعضائها، ويتم إجراء الانتخابات كل ستة شهور إلى ثمانية أشهر بنفس هذه الطريقة.[2]

1. المؤتمر العام: وهو السلطة العليا داخل الحركة ويعقد كل ثلاث سنوات، ويضم كل الأعضاء الملتزمين بهذا الفصيل، ولا يجوز حرمان أي عضو من الانضمام إليه إلا في

[1] علي، ضياء، **حل التنظيم في مواجهة السجان**، http://www.7iber.comK2019
[2] أبو بكر، قدري عمر، حمدونة، رأفت خليل، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 71

الحالات الخطيرة مثل: الخيانة والارتباط بسلطات الاحتلال، ويتمتع كل عضو بالحقوق التي يوفرها التنظيم لأعضائه.[1]

2. المؤتمر الحركي المصغر: لا يوجد له عدد محدد من الأعضاء، يختلف عددهم من ظرف لآخر ومن معتقل لآخر[2]، ويتم انتخابه من المؤتمر العام مرة كل سنة أو حسب الأوضاع والظروف، ويقوم هذا المؤتمر بانتخاب أعضاء المجلس الثوري[3].

3. المجلس الثوري: يتكون من مسؤولي وقادة الأجهزة والقوات إلى جانب 25 عضواً منتخباً من المؤتمر العام وعشرة أعضاء من ذوي الكفاءات تضمهم اللجنة المركزية، ومجموع 120 عضو تقريباً، ويختلف العدد حسب عدد أعضاء الفصيل في المعتقل وحسب الظروف.[4]

4. اللجنة المركزية: هي القيادة المركزية للحركة، ويقوم المؤتمر العام بانتخاب أكثر من ثلثي أعضائها وتتكون من 18 عضواً يقع على عاتقها الإشراف على إدارة شؤون التنظيم، وتنفيذ البرامج اللازمة.[5].

5. الموجه العام: وينتخب من قبل أعضاء اللجنة المركزية ويكون من بينهم ويعتبر الشخص المحرك والموجه المباشر للتنظيم، ومهمته الاتصال بالتشكيلات الإدارية المنتشرة في الغرف والأقسام، ويصدر القرارات اليومية ويسعى لمعالجة المستجدات والمشاكل التي تحدث داخل إطار التنظيم، ويتعاون مع أعضاء اللجنة المركزية، ويطلعهم على مجريات الأمور باستمرار ويشركهم في اتخاذ القرارات.[6]

---

[1]قاسم، عبد الستار، **مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، 164

[2]مقابلة: مع **الأسير المحرر فراس القاضي**، الخليل- صوريف، الساعة الحادية عشرا صباحاً، 2019/9/6

[3]المصدر نفسه.

[4]مخيمر، عماد مصباح محمد، **ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)**، 52

[5]قديمات، ولاء، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي**، مركز الأبحاث، 2018

[6]قاسم، عبد الستار، **مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، 164

6. 2. 2 هيكلية حماس داخل السجون

أما بالنسبة لحركة حماس داخل السجن فلها نظامها الداخلي المرتكز على منهج الشورى الانتخابي الديمقراطي حسب اللوائح الاعتقالية التي تضبط الواقع الاعتقالي، حيث يتم فرض العقوبات التي تبدأ بالاعتذار وقد تصل إلى الفصل من التنظيم، وهذه اللائحة يتم التصويت عليها نهاية كل دورة انتخابية كل 4–6 أشهر ليتم تعديلها أو الإضافة عليها،[1] يضم الهيكل التنظيمي لحماس الهيئة التنظيمية القيادية العليا، ومن ثم الأمير ونائب الأمير ومجلس الشورى والمكتب التنفيذي واللجنة الوطنية والثقافية والأمنية والاجتماعية والخارجية والمالية والإعلامية والسياسية والرياضية، ويتم اتخاذ القرار من خلال نظام الشورى.[2]

الهيكلية التنظيمية لحركة حماس داخل السجون

الهيئة القيادية العليا

الأمير العام

المكتب الإداري

مجلس شورى:

- مجلس شورى عام لكل السجن.
- مجلس شورى خاص للأقسام.
- القاعدة(جميع أسرى حركة حماس)[3].

1. الهيئة القيادية العليا تنتخب من قبل كافة السجون ورئيسها حالياً هو الأسير محمد عرمان، وله نائب رئيسي ونائب إعلامي، وكل عضو في الهيئة يختص بعمل معين، فمنهم

[1] أبو عطوان، نهاية محمود، **التغيير في البناء الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، 81

[2] علي، ضياء، **الحركة الفلسطينية الأسيرة: حل التنظيم في مواجهة السجان**، http://www.7iber.com، 2019

[3] مقابلة مع **الأسير المحرر: فايز مسك**، الخليل، الأربعاء، الساعة الحادية عشر صباحاً، 2019/10/23

المسؤول عن الإعلام، ومسؤول عن المالية، ومسؤول عن الرياضة وهكذا، وإذا حدث أي معضلة ولم يستطع الأعضاء حلها فإنهم يعودون إلى رئيس الهيئة لحلها.[1]

2. الأمير العام لكل سجن أمير عام، وهو حلقة الوصل بين الهيئة القيادية العليا وبين الأسرى في السجن، وله القرار الأساسي في السجن المسؤول عنه.[2]

3. المكتب الإداري ويتحدد عدد أعضائه حسب عدد الأسرى في السجن.

4. مجلس شورى: هناك مجلس شورى عام للسجن يتحدد عدد أعضائه حسب عدد الأسرى في السجن، ويوجد مجلس شورى خاص لكل قسم ينتخبه باقي الأسرى.[3]

وعندما تنتهي مدة التنظيم المنتخب، يتم اختيار لجنة انتخابات تشرف على العملية الانتخابية، وتبدأ بالاتصال مع باقي الأقسام، فتتشكل في داخل كل قسم لجنة انتخابات فرعية تتبع لجنة الانتخابات الرئيسية، ويتم عمل انتخابات مجلس شورى للقسم، ومن ثم يوزع استمارات على أعضاء مجلس الشورى الفائزين ليقوموا بانتخاب مجلس الشورى العام، ويقوم أعضاء مجلس الشورى العام بانتخاب أعضاء المكتب الإداري الذين بدورهم يقومون بانتخاب الأمير العام ونائبه، وكانت هذه الانتخابات تحدث في أجواء هادئة وبصورة دقيقة وبشفافية عالية.[4]

وأضاف الأسير رمضان أنه كان يضرب المثل بدقة تنظيم حركة حماس داخل الأسر، وكان يتم تشبيهه بخلية النحل .[5]

---

[1] مقابلة مع **الأسير المحرر: فايز مسك**، الخليل، الأربعاء، 2019/10/23، الساعة الحادية عشر صباحاً

[2] **المصدر نفسه**.

[3] **المصدر نفسه**.

[4] مقابلة: **الدكتور نزار رمضان(عضو مجلس تشريعي عن حماس)**، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 2019/10/7

[5] المصدر نفسه.

وعرفت تنظيمات الحركة الأسيرة السلطتين التشريعية والتنفيذية، ووجدت في هذه الفصائل هيئات تناولت في مهامها ما تقوم به الهيئات التشريعية، في أي دولة أو حكومة ونصت لوائح هذه التنظيمات على آلية واضحة لإفراز هيئات موسعة عبر الانتخابات، وأوكلت لها مهمات التشريع وإقرار اللوائح والنظم، وكذلك إقرار السياسات العامة ومناقشة التقارير، بالإضافة لعملية المراقبة والمحاسبة للهيئات التنفيذية، ونصت لوائح تنظيمات الحركة الأسيرة على وجود مثل هذه الهيئات الديمقراطية والشورية.[1]

وسعت سلطات السجون إلى خلق تناقضات بين الأسرى كأفراد أو كأطر من أجل إثارة الفتن والنعرات بين الهياكل التنظيمية في السجن؛ بهدف تدمير الذات الفلسطينية، وبالتالي يعزز الاحتلال سلطته ونفوذه على الأسرى.[2]

كما وسعت سلطات الاحتلال إلى عزل الأسرى عن العالم الخارجي، ومنعهم من الاتصال بذويهم ومحاميهم وتنظيماتهم التي ينتمون إليها، إلا أن الأسرى لم يستسلموا لهذا الوضع بل سعوا دائماً لإيجاد طرق للاتصال بالخارج، وذلك في سبيل الاستمرار في معركة إثبات الوجود التي خاضها الأسرى طوال سنين اعتقالهم.

وهنا لا بد لنا من الحديث عن الطرق والوسائل التي أوجدها الأسرى للاتصال ببعضهم البعض والاتصال بالخارج.

[1] أبو شريعة، محمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية (2006-2012)**،57، رسالة ماجستير،
[2] فانون، فرانز، **معذبو الأرض**، 60

7. 2 طرق ووسائل تواصل الأسرى مع الخارج

عندما يدور الحديث عن طرق التواصل بين الأسرى الفلسطينيين داخل السجن الواحد أو الاتصال مع السجون الأخرى الموزعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة واتصالهم مع الخارج، فإنه يجب التمييز بين وسائل الاتصال قديماً وحديثاً، وأفاد الأسير المحرر ناجح مقبل، أن التواصل قديماً كان يتم عن طريق نقل الرسائل المكتوبة أو الشفهية مع الأسير نفسه أثناء ذهابهِ إلى المحاكم أو أثناء تنقلاته إلى السجون الأخرى، أو عن طريق الأهل حيث يقوم الأهل بنقلها إلى الخارج سراً.[1]

لقد كانت علاقة الأسرى بتنظيماتهم علاقة الرئيس بالمرؤوس، حيث كان يدرك الأسرى أنهم مرؤوسين لقيادتهم في الخارج، رغم أن التواصل بينهم كان في البداية أمراً صعباً، ومع مرور الوقت اكتسب الأسرى خبرة في كيفية التواصل بين تنظيماتهم وقياداتهم، إما عبر الزوار أو عبر المحامين أو عبر الأسرى المفرج عنهم بعد أن يكونوا قد أنهوا محكومياتهم، وتم الاستعانة ببعض الأسرى الجنائيين من أجل إيصال أو تهريب الرسائل إلى تنظيماتهم وبنفس الطريقة يتلقون الرسائل من قياداتهم إن كان بالرد على أسئلتهم واستفساراتهم، أو بتلقي الردود عن التقارير التي يرفعوها عادةً عن أوضاعهم وأوضاع القاعدة التنظيمية.[2]

وتعد الكبسولة من أهم وسائل الاتصال التي اعتمد عليها الأسرى قديماً في الاتصال بالسجون الأخرى والاتصال بالخارج، والكبسولة مشتقة من الكلمة الانجليزية capsule أي الوعاء

[1] مقابلة مع **الأسير المحرر ناجح مقبل**، صوريف، الخليل، الأربعاء 2019/6/12، الساعة12

[2] زياد، زياد موسى عيد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة إنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية 1993-2012**،65-66 ، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2012

البلاستيكي الذي يوضع فيه الدواء ويكون رقيقاً ومحكم الاغلاق، ومكتوب على ورق رقيق بخط صغير جداً، ولا يتم هضمه في حال بلعه كونه ملفوف ومتقن بالنايلون الشفاف، ويتم إغلاقها بواسطة التسخين على لهب بسيط، ويتم وضع عنوان المادة المكتوبة على ظهر الكبسولة وتستخدم لنقل المادة المكتوبة من سجن لآخر، أو للخارج عبر وضعها في الفم والمعدة.[1]

وتستخدم الكبسولة حتى اليوم لعدة أغراض بينها التواصل بين الأسرى لترتيب الإضرابات أو القضايا المتعلقة بحياة الأسرى والتنظيمات، كما وتستخدم لأغراض تتعلق بالمقاومة وتنظيم العمليات وغيرها.

وقديماً كان الأسرى يضعونها في أفواههم وينقلونها لأمهاتهم من خلال شبك الزيارة، وبعد أن وضع الاحتلال الحواجز بين الأسرى وذويهم، أصبح الأسرى يلجؤون لبلع الكبسولة وإخراجها وتنظيفها وايصالها للطرف الأخر أثناء المحاكم أو التنقلات أوفي حالة الإفراج والعودة للمنزل.[2]

وقال الأسير مقبل أن التواصل بين الأسرى داخل السجن الواحد يختلف حسب شكل المبنى، فإذا كان شكل المبنى عمودي فإن التواصل يكون عن طريق الرسائل المكتوبة التي تنقل إلى الأسرى عن طريق الرافعة حيث يقوم الأسير بربط الرسالة بخيط رفيع في آخره كيس صغير توجد بداخله الرسالة، وينزل الخيط حتى يصل إلى القسم الآخر ويتم استلام الرسالة المكتوبة .

[1] أبو بكر، قدري عمر، حمدونة ، رأفت، **الادارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 9

[2] الرجوب، عوض، تقرير بعنوان: **الكبسولة شريان حياة للأسرى الفلسطينيين**، شبكة الجزيرة الإعلامية (Aljazeera.net)، 2019

أما إذا كان شكل المبنى أفقي ومتباعد الأقسام فتتم المراسلة عن طريق البريد الطيار، وذلك بربط الرسالة بحجر ورميه في المكان المقصود، أو عن طريق المناداة بالشيفرة العددية، والشيفرة العددية عبارة عن مجموعة أعداد كل عدد يحمل معنى معين لا يعرفه إلا الأسرى القيادات.[1]

ووفرت إدارة السجن في بعض السجون مكبر صوت في كل غرفة يسمع الأسرى من خلاله نشرات الأخبار ثلاث مرات يومياً عبر إذاعة صوت إسرائيل، أما السجون التي لم تتوفر فيها هذه الوسيلة، فقد لجأ الأسرى قديماً إلى تهريب أجهزة الراديو صغير الحجم في أيام المحاكم ومع الأطفال أثناء زيارات الأهالي، واستمع الأسرى في تلك المرحلة لإذاعتي القدس وصوت الثورة الفلسطينية اللتان كانتا تبثان من بغداد.[2]

وساهمت أجهزة الراديو المهربة في رفع معنويات الأسرى، وخاصة معارك الإضرابات عن الطعام قديماً؛ لأنها بينت حجم التضامن الخارجي معهم.[3]

وحديثاً استطاع الأسرى إدخال الهواتف النقالة إلى السجون؛ وذلك بتهريبها مع الأهل أثناء الزيارات، ويتم تفكيك أجهزة الاتصال المهربة للأسرى، وتهريب لوحاتها الإلكترونية فقط،

[1] مقابلة: مع **الأسير المحرر ناجح مقبل**، الخليل- صوريف، 2019/6/12
[2] الجزيرة (www.aljazeera.net)، تقرير بعنوان: **هكذا يتابع الأسرى في سجون الاحتلال أخبار العالم**، 2019/4/18
[3] **المصدر نفسه**.

لكي يستخدمها الأسرى داخل السجن ويضيفون إليها سماعات وبطاريات، لأن إخفاء هذه اللوحات أسهل من إخفاء الهواتف.[1]

واستخدمت إسرائيل أشد العقوبات كالعزل والضرب مع الأسرى الذين وجدت معهم هواتف نقالة، وذلك في خلال عمليات المداهمة والتفتيش التي تنفذها في أقسامهم.[2]

وأفاد الأسير المحرر فراس القاضي أنه استخدم الهاتف لأول مرة في سجن ريمونعام 2009 للاتصال بأهله، وقال الأسير على الرغم من أن الهواتف سهلت اتصال الأسرى مع الخارج إلا أنها تعبر وسيلة خطيرة، حيث أطلق الأسير عليها لقب الجاسوس، بحيث أنها سهلت على إدارة السجون معرفة كل ما يقال عبر الهاتف، وكان بمثابة عامل ضعف في تنظيم الحركة الأسيرة.[3]

وأضاف الأسير أن إدارة السجون تعارض دخول الهواتف ظاهرياً وتفرض عقوبات على الأسرى الذين تجد معهم هواتف وتصل هذه العقوبات إلى العزل مدة 20 يوم، وحرمان من الزيارة، وحرمان من الكنتينا، إلا أنها في نفس الوقت المستفيدة الأولى من وجود الهواتف، حيث يمكنها ذلك من الاطلاع على أخبار الأسرى.[4]

---

[1] أبو عامر، عدنان،(adnanabu amer.com) تقرير بعنوان: **تهريب الهواتف المحمولة معركة جديدة بين الأسرى وإسرائيل**،2018

[2] **المصدر نفسه**.

[3] مقابلة مع الأسير المحرر: فراس القاضي، 2019/10/6

[4] مقابلة مع **الأسير المحرر فراس القاضي**، صوريف- الخليل، الأحد، 2019/10/6، الساعة 11 صباحاً

وأفاد الأسير المقدسي المحرر ياسين أبو خضير لقناة الجزيرة أن التواصل عن طريق الأجهزة الخلوية يعتبر الأسهل ولكنه الأخطر؛ لأنه أتاح لإدارة السجون التنصت على جميع المكالمات التي يجريها الأسرى، وهذه الهواتف أفشلت وما زالت تفشل الخطوات النضالية التي ينسقها الأسرى مع الخارج.[1]

وأكد الأسير مقبل أن التقنية الحديثة للتواصل قللت من قيمة الأسير القيادي، فأصبح بمقدور أي أسير مهما كانت رتبته ومكانته التنظيمية أن يتواصل مع أي شخص أياً كانت صفته ووظيفته، وبالتالي فقدت القيادة التنظيمية الواحدة التي كانت تمثل قناة التواصل معها، وبالتالي فقد الكثير من الأسرى القيادات قيمتهم.[2]

[1] الجزيرة(www.aljazeer.net)، تقرير بعنوان: **هكذا يتابع الأسرى في سجون الاحتلال أخبار العالم**، 2019

[2] مقابلة: **مع الأسير المحرر ناجح مقبل**، صوريف- الخليل، الساعة الثانية عشر مساءً، الأربعاء،2019/6/12

الفصل الثالث

دور الأسرى في القرار السياسي الفلسطيني

1. 3 الأسرى في الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل
2. 3 اتفاقية إعلان المبادئ(أوسلو)
3. 3 دور الأسرى النضالي في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987
4. 3 الإفراجات السياسية على أثر العملية السلمية
5. 3 صفقات تبادل الأسرى
6. 3 دور الأسرى النضالي في الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000
7. 3 مساهمة الحركة الأسيرة في المصالحة الوطنية (وثيقة الأسرى)
8. 3 دور الأسرى في سياسة الحركة

1. 3 الأسرى في الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

تعد قضية الأسرى الفلسطينيين من القضايا الرئيسية في المجتمع الفلسطيني والتي تشكل جرح عميق في خاصرة هذا الشعب، وتحتل مكانة كبيرة في وجدانه، ويحظى الأسرى باهتمام واحترام كافة أطياف الشعب الفلسطيني لما قدموا من تضحيات، وكان لا بد من السعي المتواصل لتحريرهم من هذا الظلم الواقع عليهم.

وأولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماماً بقضية الأسرى، وطالما نادت بضرورة الإفراج عنهم، بالرغم من الاخفاقات تجاه قضيتهم في كثير من الاتفاقيات الموقعة مع حكومة الاحتلال.[1]

ولا بد لنا من الحديث عن الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة الاحتلال الإسرائيلي، ومكان الأسرى في هذه الاتفاقيات وما تضمنته من نصوص تتعلق بهم. وهذه الاتفاقيات هي:

1. اتفاقية أوسلو الموقعة في واشنطن بتاريخ 1993/9/13
2. اتفاقية القاهرة(غزة _ أريحا) الموقعة بتاريخ 1994/5/4
3. اتفاقية طابا(أوسلو 2) الموقعة في واشنطن بتاريخ1995/9/28
4. مذكرة واي ريفر الموقعة بتاريخ 23/ تشرين أول/1998
5. اتفاقية شرم الشيخ الموقعة في 4سبتمبر 1999[2].

[1] زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى(1993 -2014)**، 22، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2015

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) (www.wafa info.ps)، **الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية المتعقلة بالأسرى**،2019

2. 3 اتفاقية إعلان المبادئ(أوسلو)

2. 3. 1 نظرة عامة على أوضاع الحركة الأسيرة قبل أوسلو

شهدت المسيرة النضالية للحركة الأسيرة تطورات مختلفة على جميع الأصعدة، وكانت هذه التطورات حصيلة نضالات شاقة وتضحيات عظيمة خاضها الأسرى، ودفع خلالها العديد من الأسرى ثمناً لها وسقطوا شهداء؛ من أجل الحصول على بعض الحقوق، والفوز ببعض الإنجازات، وانتهج الأسرى في سبيل ذلك برنامج يقوم على سياسة المواجهة أحياناً وسياسة المساومة أحياناً أخرى.[1]

واستطاع الأسرى الفلسطينيين تحقيق العديد من حقوقهم في تلك الفترة ومنها تحطيم الكثير من القوانين اللاإنسانية التي كانت إدارة السجون تطبقها عليهم، واستطاعوا تأسيس المؤسسة الاعتقالية، وخلق كيان اعتقالي موحد يمتاز بالنظام والدقة والالتزام، واستطاعوا انتزاع اعتراف إدارة السجون والقيادات الإسرائيلية بهذا الكيان.[2]

وتمكن الأسرى بنضالاتهم هذه تغيير مفهوم السجون حسب النظرية الإسرائيلية، وهي القضاء على الروح الإبداعية والنضالية لدى الأسرى وتحويلهم إلى جسد فارغ، فأصبحت السجون الإسرائيلية مواقع للتعبئة الثورية والتنظيم، وبناء القيادات والكوادر ذات التأثير النضالي داخل

[1] أبو شريعة، محمد أحمد محمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية(2006- 2012)**، 27، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،2013

[2] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو1993 – 1999**، 37

السجون وخارجها، وأصبح نضال الحركة الأسيرة رافداً من روافد مقاومة الاحتلال والأكثر قدرة على الاستقطاب الجماهيري.[1]

وأصبحت السجون تشكل نوعاً من أنواع الحكم والإدارة الذاتية، والحركة الأسيرة بوحدتها وتماسكها وصلابتها وتجاربها كانت هي الحاكم الآمر والناهي في كل ما يتعلق بشؤونها الحياتية والاعتقالية.[2]

واستطاعت الحركة الأسيرة في الثمانينات وبدايات التسعينيات تحقيق العديد من الإنجازات؛ نتيجة الإضرابات التي خاضها الأسرى في سجن نفحة عام 1980، وإضراب سجن جنيد عام 1984، وحاولت مصلحة السجون السيطرة على الأسرى بعد عملية التبادل التي حدثت في 20 مايو 1985 بين إسرائيل والجبهة الشعبية والتي أطلقت إسرائيل بموجبها سراح 1155 أسير فلسطيني مقابل ثلاثة جنود إسرائيليين، فأثرت هذه الإفراجات على الحركة الأسيرة بسبب الإفراج عن الكثير من الأسرى القياديين والكفاءات، ولكن الأسرى القيادات الذين ظلوا رهن الاعتقال استطاعوا ملء الفراغ، وبذلوا جهوداً استثنائية في قيادة السجون خاصة في أعقاب انتفاضة 1987 والتي اعتقل فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين، فاستطاعت هذه القيادات تنظيم الأسرى الجدد، وترسيخ المفاهيم التنظيمية والفكرية والثقافية والإبداعية لديهم.[3]

---

[1] المصدر نفسه

[2] عبيدات، راسم، **أوسلو وتأثيراته على الحركة الفلسطينية الأسيرة**،www.arab 48.com ، 2010/10/31

[3] أبو بكر، قدري عمر، حمدونة، رأفت خليل، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**،23

وفي مطلع التسعينات وقبل الإعلان عن اتفاق أوسلو طالب أسرى حركة فتح قيادة الحركة في الخارج اعتبار السجون مناطق تنظيمية، والتعامل معها كإقليم من أقاليم الوطن التابعة للثورة ولحركة فتح؛ وذلك لإشراك أسرى الحركة في صنع القرار، وأخذ توصياتها ومقترحاتها من خلال المؤتمرات الحركية والتنظيمية التي كانت تعقد داخل السجون، ولكن توقيع اتفاقية أوسلو حال دون ذلك.[1]

وتجلت ذروة الإنجازات في هذه المرحلة بإضراب سجن عسقلان بتاريخ 27/ 9/ 1992، وسمي بأم المعارك؛ لما حقق الأسرى فيه من إنجازات واستجابة لجميع مطالبهم، وجاء هذا الإضراب كردة فعل للسياسات القمعية التي مارستها سلطات السجون على الأسرى، وحرمانهم من الكثير من حقوقهم كزيارة الأهالي والمحامين، وممارسة سياسة العزل الانفرادي ضد الأسرى، والإهمال المتعمد للأسرى المرضى، ومنع الأسرى من الاحتفال بالمناسبات الوطنية، وتنصل إدارة السجون من الوعود التي قطعتها للأسرى في إضرابات سابقة لتنفيذ مطالبهم، وتجهز الأسرى لخوض هذا الإضراب والانقضاض على مصلحة السجون وانتزاع حقوقهم منها[2]،وشارك في هذا الإضراب 7000 أسير، وتجسدت فيه الوحدة الوطنية والروح النضالية وقوة التماسك والتعاون لدى الأسرى.[3]

من خلال دراسة الفترة التي سبقت مرحلة بدء المفاوضات والعملية السلمية المتمثلة في اتفاقيات السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، يمكننا وصف هذه المرحلة

[1] مقابلة مع الأسير المحرر محمود المطور،2019/11/23

[2] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993 – 1999**، 34

[3] إذاعة صوت الأسرىasra voice.ps، مقالة بعنوان: **في ذكرى اضراب سجن عسقلان واستشهاد الأسير أبو الفحم،** عبد الناصر فروانة،8/تشرين أول/2019

بمرحلة القوة والتماسك، ومحاولة الحركة الأسيرة الحفاظ على إنجازاتها التي حققتها طيلة سنوات الأسر، هذه التضحيات التي وصلت في كثير من الأحيان إلى استشهاد بعض الأسرى أثناء خوضهم للإضرابات عن الطعام، ونستنج أن الأسرى استطاعوا في هذه المرحلة والمرحلة السابقة لها إثبات وجودهم ودورهم في التأثير في الساحة التي تمثلت بالتحشيد الجماهيري سواء من خلال الأسرى القيادات المحررين، أو من خلال الأسرى داخل السجون، وذلك عن طريق مراسلاتهم للشعب الفلسطيني وبث روح النضال فيه، وكذلك دورهم في داخل السجون من خلال تحويل السجون إلى مدارس ثورية وهيكليات تنظيمية على مستوى عالٍ من الدقة والانضباط، ولكن هل استطاع الأسرى في السنوات اللاحقة لأوسلو من الحفاظ على هذه الوحدة وحماية الإنجازات التي حققوها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الجزء القادم من البحث.

3.3 دور الأسرى النضالي في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بتاريخ 1987/12/8 وسميت بانتفاضة الحجارة؛ لأن سلاح الفلسطينيين فيها اقتصر على الحجارة والوسائل البسيطة في مواجهة جيش الاحتلال الصهيوني، وبعد اثنا عشر عاماً اندلعت الانتفاضة الثانية بتاريخ 28 /9/ 2000 التي سميت انتفاضة الأقصى؛ نسبة إلى المسجد الأقصى الذي دخل "آرييل شارون" باحاته عنوة، وقد استفز هذا العمل الفلسطينيين، فهبت المظاهرات والمواجهات المسلحة مع الاحتلال، وكان للأسرى الفلسطينيين دور كبير في كلا الانتفاضتين.

مارست حكومة الاحتلال في سنوات الانتفاضة الأولى عملية قمع واسعة ضد الشعب الفلسطيني، وفرض سياسة تكسير العظام التي طالت المعتقلين وخاصة الإنجازات التي حققوها خلال السنوات الطويلة من النضال، والانقضاض على كل هذه الإنجازات، واعتقلت قوات

الاحتلال آلاف المناضلين الفلسطينيين إبان انتفاضة الحجارة، وقامت باعتقال الكوادر التنظيمية التي كانت تشرف على العمل التنظيمي من أجل قتل الانتفاضة، ولكنهم فشلوا في ذلك كون أن العمل التنظيمي المنظم استطاع أن يفرز القيادة الموحدة للفصائل والتنظيمات السياسية.[1]

دور أسرى حركة فتح في الانتفاضة الأولى

انطلقت الانتفاضة بعد عامين من عملية تبادل الأسرى التي جرت عام 1985 بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبين إسرائيل، والتي تم بموجبها إطلاق سراح 1154 مناضلاً فلسطينياً من السجون الإسرائيلية، وتركت أثراً عميقاً على الواقع النضالي والجماهيري، حيث اعتبر الكيان الصهيوني أن عملية التبادل هذه من أكبر الأخطاء التي وقعت بها إسرائيل، واعتبرت ذلك الاتفاق ضعفاً منها أمام مجموعة صغيرة من المقاتلين، إذ التحقت مجموعات كبيرة من النخب المحررة في العمل التنظيمي والنضالي والجماهيري والسياسي.[2]

وغالبية الأسرى المحررين في هذه الصفقة كانوا قادة سياسيين وعسكريين ولديهم خبرة تنظيمية وأمنية عميقة اكتسبوها من السجون وتحلوا معها بالثقافة الواسعة، فتجربة الأسرى المحررين في هذه الصفقة أعطت زخماً كبيراً في سير الانتفاضة، وكانت قيادة الانتفاضة بالتعاون ما بين قيادة الخارج والقيادة الوطنية من الفصائل الفلسطينية في الداخل وعلى رأسها خيرة المحررين من سجون الاحتلال، وتميز هؤلاء الأسرى بالوعي السياسي والصلابة النضالية والقناعة

[1] أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 1967-2007**، 76-77
[2] زياد، زياد موسى عيد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية 1993-2012**، 88

الراسخة بقضية فلسطين والغالبية العظمى منهم عادوا فوراً لممارسة نشاطهم النضالي، فساهموا بتعزيز ثقافة الثورة والتمرد على الاحتلال، فكانوا النواة الأولى التي قادت انتفاضة 1987.[1]

عند اندلاع الانتفاضة الأولى قامت إسرائيل باعتقال عدد كبير من القيادات الفلسطينية؛ بهدف وقف الانتفاضة ظناً منها أنها المحركة للانتفاضة، والتي تثير الروح النضالية في الشعب الفلسطيني، وقامت إسرائيل بوضع هؤلاء الأسرى في سجن النقب، وعزلهم عن العالم الخارجي ومنعت عنهم الاتصال وزيارات الأهل، ولكن الأسرى استطاعوا تهريب الرسائل والبيانات التحريضية والقصائد الشعرية التي تحث الناس على الاستمرار في الانتفاضة.[2]

وصل عدد الأسرى الفلسطينيين خلال العامين الأوليين من الانتفاضة إلى 13 ألف بين أسير وأسيرة، فوجد الأسرى أنفسهم في قلب المعركة إلى جانب أبناء شعبهم، فأخذوا على عاتقهم كتابة الرسائل السرية عبر الكبسولات وتسجيل الأشرطة بأصواتهم وهم يقرؤون بيانات نعي الشهداء وهما وسيلتين من وسائل إثارة الفعل الانتفاضي، وعمل الأسرى القدامى على تجهيز الأسرى الجدد لمواجهة الاحتلال عند خروجهم، فعقدوا جلسات تثقيف مكثفة وصلت إلى خمس جلسات يومية، ونتيجة لذلك تعلم الأسير الأمي القراءة والكتابة، وصقل الأسير غير الأمي ثقافته بمعلومات استقاها من الأسرى القدامى حول فلسطين وتاريخها.[3]

---

[1] حمدونة، رأفت خليل، **الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في الفترة ما بين 1985-2015م**، 121

[2] مقابلة مع الأسير المحرر والمفوض السياسي العام والناطق الرسمي باسم الاجهزة الأمنية الفلسطينية اللواء عدنان الضميري،2019/12/18، رام الله

[3] أبو السعود، أحمد، **الأسرى بين الانتفاضة الأولى واللحظة الراهنة**، http://al-adab.com 2018/5/29

وقام الأسرى بعمل اجتماعات مطولة من أجل مناقشة الأوضاع في الخارج، وكيف سيؤدون دورهم في هذه الانتفاضة، وكانت أهم قضية يتم مناقشتها هي مدى استمرارية هذه الانتفاضة، وهل هي هبة جماهيرية مؤقتة أم أنها ثورة عارمة؟ وعندما اتضح للأسرى بأن الانتفاضة مستمرة قرروا أن يكونوا شركاء في هذه الانتفاضة بكل الإمكانيات والطاقات التي يملكونها داخل قلاع الأسر، وذلك من خلال:

1. احتضان الأسرى الجدد الوافدين من ساحة الانتفاضة، وإعدادهم وتزويدهم بكل عناصر ومقومات الدعم والاهتمام.

2. تكثيف التواصل مع قيادة التنظيم والقوى الوطنية والقيادة العليا للانتفاضة، وتنسيق المواقف والتشاور ونقل الخبرات والبيانات والمعلومات الأمنية والاستخباراتية، وفضح أساليب الاحتلال وتحذير المناضلين منها.

3. تشكيل لجنة أمنية عليا لمتابعة كل ما يتعلق بالجانب الأمني مع السجون والأسرى، وتدوين ما يلزم وتزويد قيادة التنظيم بالبيانات الهامة والعاجلة.

4. قام الأسرى خلال الانتفاضة بإضراب عن الطعام عام 1987م دعماً للانتفاضة، ولعب هذا الإضراب دوراً مهماً في تصعيد وتيرة الانتفاضة، كذلك إضراب عام 1992.[1]

ولعب الأسرى المحررين دوراً كبيراً في رفع الروح المعنوية للشارع الفلسطيني، وشكلوا قادة ميدانيين ونماذج للمقاومة الوطنية، هذا الدور تجسد عندما انفجرت الانتفاضة عبر تشكيل القيادة الموحدة، مما ساعد على تجذر الانتفاضة وبلورتها لبرنامجها الكفاحي، وسارت الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة تحت راياته معمقة أزمة الاحتلال؛ لتجعل وجوده في الضفة وقطاع غزة لا يتعدى تواجد قوات عسكرية محتلة في أرض ليست ملكه ولا تحت تصرفه.

[1] مقابلة مع الأسير المحرر محمود المطور،2019/11/26

وكانت غالبية القيادة الموحدة للانتفاضة من الأسرى المحررين، وتشكلت القيادة الوطنية الموحدة من كافة الفصائل والحركات الفلسطينية، وضمت شبكة واسعة من اللجان الشعبية الميدانية، وكان لها رؤية سياسية موحدة وهي دحر الاحتلال وإقامة دولة فلسطين مستقلة،[1] ومن هذه اللجان لجان التجار، لجان المرأة، لجان التعليم، لجان التموين (لتوزيع المواد الغذائية على المدن والقرى والمخيمات المحاصرة)، لجان الأكاديميين والمثقفين، لجان الزراعة، لجان الرعاية الصحية وغيرها.[2]

ونجح الأسرى المحررين من خلال القيادة الموحدة للانتفاضة في إدارة الانتفاضة بجدارة في ساحات المواجهة اليومية مع الاحتلال، من خلال إلقاء الحجارة والمظاهرات والإضرابات وتوزيع البيانات ومقاطعة إسرائيل.[3]

ومثلت القيادة الموحدة للانتفاضة أداة النضال التي اعتمدت كقنوات اتصال لتمرير قرارات قيادة الانتفاضة الموحدة إلى الناس، ومع تطور الانتفاضة وازدياد شعلتها ترسخ دور القيادة الموحدة وجعلت إمكانية القضاء عليها من قبل الاحتلال شبه مستحيلة، وكان الإنجاز الحقيقي للانتفاضة الفلسطينية هو قوة التنظيم الداخلي للفلسطينيين، وقدرتهم على الصمود بقواهم الذاتية في مواجهة مشقات الانتفاضة، وكلما اعتقل أعضاء في اللجان الشعبية للقيادة الموحدة حل محلهم ناشطون آخرون.[4]

---

[1] وكالة وطن للأنباء www.wattan.tv، عوض عبد الفتاح: **رحلة شخصية في الانتفاضة الأولى وتعريج على تجربة جنوب إفريقيا**،2017

[2] المصدر نفسه

[3] الداعور، إسماعيل عبد الحميد، **دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية 1987-2006**، 80

[4] وكالة وطن للأنباء www.wattan.tv، عوض عبد الفتاح: **رحلة شخصية في الانتفاضة الأولى وتعريج على تجربة جنوب إفريقيا**،2017

وأصبحت القيادة الموحدة هي القيادة اليومية للفعل الكفاحي الشعبي، وقيادة سياسية عبرت عن حالة التوافق بين القوى السياسية المشكلة لها والحالة الجماهيرية الفاعلة في الميدان، مما أكد أن الفعل النضالي الموحد بقيادة موحدة يستطيع استنهاض الحالة الجماهيرية وتوسيع قاعدتها الشعبية، انطلاقاً من إيمان الشعب الفلسطيني بأهمية العمل المشترك والموحد بين كافة القوى السياسية، وتكون نتائج الفعل السياسي والاشتباك اليومي مع الاحتلال أكثر فاعلية وأقرب إلى تحقيق الإنجازات بدلاً من البرامج التنظيمية الخاصة التي يمكن أن تساهم في بعثرة الحالة الجماهيرية.[1]

وكانت البيانات التي تصدرها القيادة الموحدة للانتفاضة تدعو الشعب الفلسطيني إلى الصمود وعدم التراجع ومواصلة الانتفاضة والنضال بكافة أشكاله حتى تحقيق الأهداف، وكانت النداءات على شكل خطة عمل جماهيرية كاملة حددت مسارات وإجراءات وأساليب إدارة النضال، وطالبت الدول العربية بدعم الانتفاضة والوقوف مع الجماهير الفلسطينية في ثورتها على المحتل.[2]

[1] الهدف الإخبارية www.hadafnews.ps، عصام أبو دقة: **القيادة الوطنية الموحدة رافعة نضالية وكفاحية**، 2018
[2] دنيا الوطن www.alwatanvoice.com، ميسون كحيل: **أول النداءات: النداء الصادر عن القيادة الموحدة للانتفاضة لأطفال الحجارة**، 2016

وصدر البيان الأول للقيادة الموحدة بتاريخ 1988/1/8 ونص على ما يلي:

" بسم الله الرحمن الرحيم

نداء...نداء...نداء

استمراراً لانتفاضة شعبنا المجيدة، وانطلاقاً من ضرورة مواصلة روح النضال والتضامن مع أهلنا في كل مكان، ووفاءً لدماء شهدائنا الزكية وأخوتنا المعتقلين، وتعبيراً عن رفضنا للاحتلال وسياساته القمعية المتمثلة بسياسة الإبعاد والاعتقالات الجماعية، وحظر التجول وهدم البيوت، ومن أجل تحقيق مزيد من الالتحام والتكاتف مع ثورتنا وجماهيرنا الباسلة والتزاماً بدعوة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد بضرورة مواصلة العطاء والانتفاضة الباسلة نوجه النداء التالي:

على جميع قطاعات شعبنا البطل وفي كل مكان الالتزام بالدعوة للإضراب العام والشامل من تاريخ 1989/1/11 ولغاية مساء يوم الأربعاء الموافق 1988/1/13، ويشمل الإضراب كافة المرافق التجارية العامة والخاصة، وقطاع العمال الفلسطيني والمواصلات العامة، ويتم الالتزام بالإضراب الشامل التزاماً تاماً، وسيكون شعار الإضراب ليسقط الاحتلال، عاشت فلسطين حرة عربية....."[1].

وشكل المعتقلون الفلسطينيون في مرحلة ما قبل الانتفاضة الحالات الأكثر نضجاً من الطبقات والشرائح الفلسطينية التي حملت راية النضال بأشكاله كافة وعملت على مقاومة الاحتلال بجميع الطرق.[2]

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، www,infowafa.ps، **بيانات الانتفاضة**،2019

[2] أبو الحاج، فهد حسين، **فرسان الانتفاضة يتحدثون من وراء القضبان**، 108

وتغيرت أوضاع المعتقلات في ظل الانتفاضة الأولى باتجاه معاكس مع الحفاظ على بعض السمات التي ميزت المعتقلات والمعتقلين ما قبل الانتفاضة، حيث إن الاحتلال اعتقل أعدادا كبيرة من الشبان الفلسطينيين، هذا أضفى على المعتقلات تزايد أعداد صغار السن نسبياً الذين امتزجت تجاربهم الشخصية العفوية مع تجارب المعتقلين القدامى ذو الطبع المنظم.[1]

فالأسرى القدامى وهم الأسرى ما قبل الانتفاضة لم يعايشوا يوميات الانتفاضة إلا من خلال متابعة أحداثها من خلف الأسوار عن طريق زيارات الأهل، وبمشاركتهم بإصدار البيانات التحريضية، في حين أن الأسرى الذين اعتقلوا إبان الانتفاضة أسهموا بشكل كبير في تفجيرها ومجرياتها، فالفئة الأولى مهدت الطريق وخلقت الظروف وأنضجتها لعمل ونشاط الفئة الثانية.[2]

كان للقائد الفتحاوي الأسير مروان البرغوثي دور في الانتفاضة الأولى[3]، حيث اعتقل قبل الانتفاضة الأولى عام 1984 وأعيد اعتقاله مرة ثانية عام 1985، وشارك في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 وتعرض للإبعاد والسجن أكثر من مرة وحاولت إسرائيل اغتياله عدة مرات.[4]

---

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه
[3] الداعور، إسماعيل عبد الحميد، **دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية 1987-2006**، 82
[4] الجزيرة www.aljazeera.net، **مروان البرغوثي القائد الأسير**، 2014

دور أسرى حركة حماس في الانتفاضة الأولى

كان لأسرى حركة حماس دور كبير في الانتفاضة الأولى، وعلى رأسهم زعيم الحركة الشيخ أحمد ياسين الذي كان ضمن المحررين في صفقة التبادل عام 1985، وتصدر بدايات الانتفاضة الأولى إلى جانب عدد من أسرى الحركة.[1]

اعتقل الشيخ أحمد ياسين عام 1984 ووجهت له تهمة حيازة أسلحة وتشكيل تنظيم عسكري، والتحريض على إزالة الدولة العبرية وحكم عليه بالسجن 13 عاماً، ولكنه كان من ضمن صفقة التبادل عام (1985م)[2]، وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى بتاريخ (1987/12/8م) اتفق الشيخ أحمد ياسين مع مجموعة من النشطاء الإسلاميين تكوين تنظيم إسلامي يناضل ضد الاحتلال، أطلقوا عليه حركة المقاومة الإسلامية واختصروها ب "حماس" التي أعلنت انطلاقتها مع بدايات الانتفاضة، وكان لها دور كبير في الانتفاضة وامتد نشاطها في كافة أرجاء فلسطين.[3]

واتخذت حركة حماس قرار البدء بالعمل العسكري من (1987/11/17م)، وبدأت بالإعداد في تكوين مجموعات عسكرية، بدأت بعضها العمل في الداخل في منطقة جباليا وبيت حانون بعمل عبوات ناسفة ووضعها في الطريق وتفجيرها، وقام أحمد ياسين بإنشاء الخلية رقم (101) والتي قامت بعمليات الخطف والقتل.[4]

---

[1] الداعور، إسماعيل عبد الحميد، **دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية 1987-2006**، 82

[2] أبو عيطة، صلاح الدين عبد الرحمن، **دور الشيخ أحمد ياسين الدعوي والاجتماعي 1936-2004**،55، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010

[3] رحلات فلسطينية www.paljourneys.org، **أحمد إسماعيل ياسين**، 2019

[4] منصور، أحمد، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**،2012

ونتيجة لدوره الفعال في الانتفاضة الأولى قررت سلطات الاحتلال اعتقاله مرة ثانية عام (1989م)، نتيجة تصاعد وتيرة الانتفاضة وتنوع عملياتها ضد جنود الاحتلال والتي قام بها الجناح العسكري لحماس بقيادة المجاهدين الفلسطينيين، وأطلق سراحه خلال صفقة تبادل بين الأردن وإسرائيل، حيث سلمت الأردن لإسرائيل عميلين إسرائيليين خططا لاغتيال مدير المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في الأردن.[1]

2. 3. 2 موقف الحركة الأسيرة من اتفاقية أوسلو

جاء اتفاق أوسلو نتيجة لمفاوضات استمرت منذ مؤتمر مدريد الذي عقد بتاريخ 30 أكتوبر من العام 1991 على مدى عشرين شهراً، إلى أن أعلن عن هذا الاتفاق[2]، واتفاق أوسلو هو: اتفاق سلام وقعته منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، مع الجانب الإسرائيلي ممثلاً بوزير الخارجية شمعون بيريز، في واشنطن بتاريخ (1993/9/13م)، وبدأت بمرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات، وتبدأ المفاوضات بعدها على الحدود ومدينة القدس، والمستوطنات، واللاجئين، وكانت نهايتها مفتوحة بحيث لم يتم تحديد النتيجة التي ستكون حول أيمن هذه القضايا العالقة، كما أن موضوع الأسرى لم يكن جزءاً من اتفاق أوسلو، وتوهم الجانب الفلسطيني بأن قضية الأسرى سوف تحل تلقائياً من قبل الجانب الإسرائيلي من حلول السلام بين الطرفين.[3]

---

[1] أبو عيطة، صلاح الدين عبد الرحمن، **دور الشيخ أحمد ياسين الدعوي والاجتماعي 1936-2004**، 55، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010

[2] عجاج، منذر عبد الكريم عبدالله، **تطور النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو(1993-2006)**، 63، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2010

[3] أبو ريان، نهاية محمود، **التغير في البناء للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، 100، رسالة ماجستير، بيرزيت، فلسطين، 2014

وبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند توقيع اتفاقية أوسلو نحو(12,500)أسيراً فلسطينياً، ولم تتطرق هذه الاتفاقية إلى قضية الأسرى في بنودها ونصوصها،[1] وكانت خالية من أي نص أو تصريح واضح يلزم إسرائيل بالإفراج عن جميع الأسرى أو جزءاً منهم ضمن جدول زمني واضح، وإنما تركت قضية الأسرى والإفراج عنهم لحكومة الاحتلال والتعامل معها بمنطلق ما يسمى مبادرات حسن النية، وهذا مكن إسرائيل من استغلال قضية الأسرى والاستمرار باحتجازهم واعتقال المزيد منهم.[2]

وعمت خيبة أمل كبيرة بين صفوف الأسرى بعد توقيع الاتفاقية، ووجهوا انتقادات كبيرة للمفاوض الفلسطيني، وساد الإحباط واليأس صفوف الحركة الأسيرة، وغضب الأسرى من القيادة الفلسطينية خاصة أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم صمام الأمان والخط الأحمر في هذه الثورة، وباعتبار أنفسهم بأنهم يشكلون الشريحة الكبرى في المجتمع الفلسطيني التي دفعت الثمن باهظاً من سنين عمرها في السجون[3].

وشكل عدم ذكر الأسرى في هذه الاتفاقية مفاجأة صادمة لهم، وأزمة حقيقية ومشكلة نفسية عند جميع الأسرى، فأثاروا النقاشات والتساؤلات، وكان سؤال حالهم: كيف نسيهم المفاوض الفلسطيني في اتفاق تسوية يتحدث عن اعتراف متبادل وعن حل للصراع بين الدولتين، وأنه من المسلمات لأي اتفاقية تسوية أن يتم تحرير جميع الأسرى، فكيف غفل المفاوض الفلسطيني عن

---

[1] الخفش، فؤاد، **إفراجات أوسلو نكسات حقيقية للأسرى وذويهم**، 2012/10/4

[2] فلسطين خلف القضبان www.Palestine behindbars ،فروانة، عبد الناصر، **حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية**، 27

[3] أبو عطوان، منقذ محمد محمود، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية(1967 - 2005)**، 133، رسالة ماجستير، بيرزيت، فلسطين، 2007

هذا الأمر؟ وما مصير آلاف الأسرى والأسيرات في السجون الإسرائيلية؟ وما هو مصير جثث الشهداء المحتجزة في المقابر العسكرية الإسرائيلية؟.[1]

ووجه الأسرى الفلسطينيين الرسائل إلى القيادة الفلسطينية وطالبوا الجماهير بالتحرك والثورة من أجل المطالبة بالإفراج عنهم،[2] وكان من بين هذه الرسائل ما يلي: (نحن الذين سطروا صفحات مشرقة في تاريخ سجناء الحرية في العالم، كان الألم زادنا، والمعاناة ماءنا، ونحن الذين اكتوينا بنار السجان والغاز والعذاب والضرب الوحشي، وتحدينا برؤوس مرفوعة، ونحن الذين قال عنا قائد الثورة الأخ أبو عمار خيرة أبناء شعبي في السجون، ونحن الذين قال عنهم الأخ أبو إياد شهداء مع وقف التنفيذ، فأين موقعنا من الاتفاق؟ وما هو مصير الآلاف المؤلفة في العلب الإسمنتية وحجرات الموت البطيء في السجون والمعسكرات الإسرائيلية).[3]

وكان رد المفاوض الفلسطيني في ذلك الوقت أن الإفراج عن الأسرى سيكون تحصيل حاصل للاتفاق، وبعض المفاوضين اعتبروا أن ما حدث هو خطأ وأنه سيتم استدراكه فيما بعد،[4] واعترف وزير التخطيط والتعاون الفلسطيني في منظمة التحرير نبيل شعث في رسالة وجهها للأسرى عبر الراديو أنه حدث خطأ ولن يتم التوقيع على اتفاق القاهرة إلا بوجود نص صريح وواضح لحل قضية الأسرى،[5] وتوالت الوعود والتصريحات على لسان المسؤولين الفلسطينيين

---

[1] مقابلة إلكترونية مع الأسير المحرر محمود المطور،2019/11/11، الاثنين

[2] زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى 1993 – 2014**، 22، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2015

[3] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993**- 1999، 51

[4] زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى(1993 – 2014)**، 22، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2015

[5] أبو شريعة، محمد أحمد محمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية(2006 – 2012)**، 63، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013

والتي تؤكد على العمل في سبيل الإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين دون استثناء، وذلك على ضوء حالة الاستياء التي عمت أوساط الأسرى وذويهم بعد إعلان الاتفاق.[1]

وبعد توقيع الاتفاقية تبين للأسرى الفجوة الكبيرة بين الوفد الفلسطيني والوفد الصهيوني من حيث الخبرة والمهنية، فالوفد الإسرائيلي كان يتمتع بكفاءات ذهنية وقانونية واختصاصية على عكس الوفد الفلسطيني الذي غلب عليه الصبغة السياسية المجهرية والضمنية، حتى أن الأغلبية المفاوضة لا تاريخ ثوري لها، وانعكس ذلك في تجاهل قضية الأسرى وتناسيهم من قبل الوفد الفلسطيني.[2]

الجانب الإسرائيلي كان لديه مبررات أخرى لعدم ذكر قضية الأسرى الفلسطينيين في هذا الاتفاق حيث قال شمعون بيريز في مقابلة معه على القناة الثانية الإسرائيلية في الذكرى العاشرة لاتفاق أوسلو من عام 2003 أنه كان يحمل معه ملف الأسرى عند توقيع اتفاقية أوسلو، وأن إسرائيل كانت على استعداد لإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين، وكان يظن أن الوفد الفلسطيني سيطالب بالإفراج عن الأسرى لكنه تفاجأ بأنه لم يطلب الإفراج عنهم.[3]

ونفى الجانب الإسرائيلي أيضاً وجود أي اتفاق أو نص يلزم إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى، إلا أنها ومن باب حسن النية قامت بالإفراج عن (600) أسير فلسطيني على ثلاث

---

[1] قراقع، المصدر **السابق**، 48

[2] الهدف الإخبارية، hadaf news.psK، شادي الشرفا: **اتفاق أوسلو منعطفات في مسيرة الأسرى الفلسطينيين**، 2018

[3] المصدر نفسه

دفعات.[1]واستغلت حكومة الاحتلال عدم وجود نص واضح وصريح يتناول قضية الأسرى والإفراج عنهم كورقة للابتزاز السياسي للقيادة الفلسطينية، ولفرض سيطرتها على الأسرى وإصدار المزيد من القوانين المجحفة بحقهم، والحط من معنوياتهم. [2]

وأعلن الأسرى لأول مرة إضرابات سياسية ضد تجاهلهم، وبعد أن كانوا وحدة واحدة في نضالهم وتجربتهم انقسموا بفعل هذا الاتفاق إلى فريقين:

1. الفريق الأول: وهم أنصار السلطة الفلسطينية ومؤيدي اتفاق أوسلو الذين آمنوا بأنه سيفرج عنهم وعن جميع الأسرى الفلسطينيين بموجب هذا الاتفاق.
2. الفريق الثاني: وهم المعارضون لأوسلو بكل أطيافهم القومية والدينية الذين رأوا أن هذا الاتفاق لن يصمد ولن يحقق الإفراج عن كافة الأسرى، وذلك لفهمهم السياسي والفكري لطبيعة الكيان الصهيوني.[3]

ومهما اختلفت مبررات الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول عدم تناول قضية الأسرى في اتفاقية أوسلو فالنتيجة واحدة، وهي أن هذه الاتفاقية كانت بمثابة شرخ كسر الثقة بين الأسرى والقيادة الفلسطينية، وأيقن الأسرى أن قضيتهم باتت منسية وثانوية بعد أن كانوا يظنون أنهم في أعلى قائمة الأولويات، وتبدد لديهم الأمل في الحرية والإفراج، هذا انعكس بشكل كبير على واقع الحركة الأسيرة وتنظيماتها ونشاطاتها داخل السجون ومهد لبدء مرحلة جديدة داخل السجون.

---

[1] أبو شريعة، محمد أحمد محمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية (2006 -2012)**، 64، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،2013

[2] المصدر نفسه

[3] زياد، زياد موسى عيد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية(1993 – 2012)**، 91

2. 3. 3 أوضاع الحركة الأسيرة بعد اتفاق أوسلو

ساد في مرحلة توقيع اتفاقية أوسلو حالة من الفوضى والإرباك وعدم وضوح الرؤية، واختلط الحابل بالنابل وأصبح هم الأسرى الأكبر هو قضية الإفراجات، وأصبح الانتظار هو سيد الموقف.[1]وشكلت اتفاقية أوسلو شرخاً كبيراً داخل صفوف الحركة الأسيرة نتيجة انقسام الأسرى بين مؤيد ومعارض للاتفاق؛ وبسبب الإفراجات الانتقائية، وطرأ مجموعة من التغييرات على واقع الحركة الأسيرة بعد هذه الاتفاقية وفي مقدمتها غياب المنهجية التربوية، والإعداد الحقيقي للمناضل عند معظم القوى الفلسطينية داخل قلاع الأسر، حتى غدت الحركة الأسيرة في طريقها إلى الإفراغ من المحتوى السياسي.[2]

وتراجعت الجلسات والاجتماعات التثقيفية بالغرف المشتركة، وأصبحت الفصائل تميل في تلك الفترة إلى عدم الاختلاط أو إقامة النشاطات الثقافية المشتركة بأي وحدة سكنية كانت، وتوقفت البرامج التنظيمية والإدارية، وأصاب الشلل والجمود كل مناحي الحياة الاعتقالية[3].

هذا التراجع عكس نفسه على مشروعية المقاومة ودور الأحزاب السياسية الفلسطينية بشكل عام، كما أن العلاقات الداخلية بين الأسرى في السجون تزعزعت بشكل كبير؛ لما حمله

---

[1] عرب 48 arab48.com، راسم عبيدات: **أوسلو وتأثيراته على الحركة الأسيرة الفلسطينية**، 2010/10/31

[2] فلسطين خلف القضبان Palestine behind bars.org، عبد الناصر فروانة: **الحركة الوطنية الأسيرة تجربة رائدة وتاريخاً** رائعاً،2004

[3] زياد، زياد موسى عيد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية 1993 – 2012**، 91، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين، 2012

أوسلو من مفاهيم جديدة ذات طابع تنازلي، وتهدمت البُنى التنظيمية للأحزاب الفلسطينية في السجون لصالح فئات اجتماعية طبقية قدمت المناطقية على الحزبية والكفاءة.[1]

ونتيجة لهذا التراجع تعطلت الكثير من المفاهيم الاعتقالية بكل جوانبها وأصبحت تعمل ببطء شديد، حتى أن منظمات الحركة الأسيرة بمختلف أطيافها السياسية حلت، وتحولت إلى منظمات ديمقراطية يحكمها العلاقات الشخصية والبلدية، وحلت المفاهيم والعلاقات الشخصية والعشائرية محل المفاهيم والعلاقات التنظيمية، ولم يعد هناك حياة تنظيمية كما كان قبل الاتفاقية.[2]

وبعد عام (1994 م) تراجع النشاط الانتفاضي والجماهيري في الخارج، وهدأت وتيرة الاشتباك بشكل ملحوظ ولم تعد السجون تستقطب سوى أعداد قليلة من الأسرى غالبيتهم من حركة حماس، وغابت البرامج التربوية والتثقيفية والتعبوية التي أبدعت فيها الحركة الأسيرة على مدار عقود.[3]

ومن العوامل التي ساعدت على تراجع الحركة الأسيرة في هذه الفترة أيضاً اضراب عام (1996م)الذي حرض عليه أسرى (م.ت.ف) الذين لم تشملهم الإفراجات وخصوصاً الأسيرات، فقاموا بعملية تحريضية واسعة بين صفوف الحركة الأسيرة احتجاجاً على أوسلو، وتم

[1] الهدف الاخبارية www.hadafnews.com، شادي الشرفا: **اتفاق أوسلو منعطفات في مسيرة الأسرى الفلسطينيين، 2018**

[2] عرب48 arab48.comK، راسم عبيدات: **أوسلو وتأثيراته على الحركة الأسيرة الفلسطينية، 2010**

[3] الهدف الاخبارية www.hadaf news.com، شادي الشرفا: **اتفاق أوسلو منعطفات في مسيرة الأسرى الفلسطينيين، 2018**

الإعداد لتمردات على السلطة الفلسطينية، وعقدت المناقشات حول الإضراب بين جميع الفصائل، وتم التعميم على كافة السجون بأن الحركة الأسيرة ستخوض إضراباً من أجل المطالبة بإطلاق سراح باقي الأسرى الذين لم تشملهم الإفراجات، وأطلقوا رسائل تحذيرية للقيادة الفلسطينية بضرورة إعادة ملف الأسرى أمام المفاوض الفلسطيني، وخاضت الحركة الأسيرة الإضراب في معظم السجون ولكن هذا الإضراب فشل بسبب تضعضع الجبهة الداخلية للحركة الأسيرة، وعدم استجابة الأطراف السياسية للموضوع.[1]

2. 3. 4 أثر اتفاق أوسلو على أسرى حركتي فتح وحماس

ترك اتفاق أوسلو آثاره على منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قادها إلى نوعية غير تقليدية من الأزمات، وشكل خطراً وجودياً ووظائفياً عليها، وكان هذا الوضع نتيجة للتبدل في المواقف السياسية للمنظمة.[2]

وبما أن حركة فتح كانت على رأس قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت المحدد الأساسي لسياساتها وتوجهاتها، فإن ما ينعكس من معارضة للمنظمة ينعكس على حركة فتح، واتفاق أوسلو كان له تأثير كبير على المنظمة، وكان له مردوده المباشر على حركة فتح، وخاصة فيما يتعلق بتغيير بنود الميثاق الفلسطيني، والذي كان له الأثر الكبير في انتقال حركة فتح من الثورة إلى السلطة.[3]

---

[1] زياد، زياد موسى عيد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية(1993-2012)**،95، رسالة ماجستير، القدس، 2012

[2] مخيمر، عماد مصباح محمد، **ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة(حركة فتح وحركة حماس)**،64، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013

[3] **المصدر نفسه**

وقبل توقيع اتفاق أوسلو كان هناك سيطرة لفتح بشكل خاص وفصائل م.ت.ف بشكل عام، فقد شكلت فتح والجبهة الشعبية القوتين الأساسيتين لجسم الحركة الأسيرة، وكان التمثيل الاعتقالي في السجون لفتح كونها تمثل الفصيل الأكبر داخل السجون، ورأت فتح نفسها قائدة للحركة الأسيرة وساد مفهوم (وجود فتح قوية يعني بقاء المعتقل قوياً)،[1] وكان تنظيم فتح هو الأقوى في قيادة السجون في أوائل ومنتصف التسعينات، وكانت الحركة في هذه الفترة تشكل التنظيم الريادي والقيادي في السجون،[2] ودخول حركة حماس على الساحة السياسية الفلسطينية في أواخر الثمانينات كلاعب جديد متحمس يفيض بالقوة والدافعية القتالية، وقد طرحت الحركة برنامجاً بديلاً يقوم على التأكيد على أن أرض فلسطين كاملة غير منقوصة وهي حق للشعب الفلسطيني وللأمة الإسلامية، ولا يحق لأحد أن يفرط بشبر واحد منها[3]، فنقلت القيادة في أواخر التسعينات إلى تنظيم حماس، لأنهم أصبحوا أكثرية في السجون آنذاك حيث بدء عناصرها بالتدفق إلى السجون وازداد عددهم بشكل كبير، كما أنهم استمروا في البناء التنظيمي والثقافي كتنظيم، في حين شهد تنظيم فتح تراجعاً في تلك الفترة، فقد شعر أسرى فتح بالتقصير في حقهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والتنظيمات التي ينتمون إليها.[4]

وأحدثت اتفاقية أوسلو وما تبعها من اتفاقيات انتكاسة ثقافية وسياسية ونضالية لدى أسرى حركة فتح الذين لم تشملهم الإفراجات التي حصلت بعد هذه الاتفاقيات، حيث رأوا أن منظمتهم وقياداتهم وقعوا اتفاقات سلام مع دولة الاحتلال دون أن تبدي أي اهتمام بهم وبقضية

[1] أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية1967-2007**، 90
[2] مقابلة إلكترونية مع الأسير المحرر محمود المطور، 2018/11/12، الاثنين
[3] زياد، زياد موسى عيد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية(1993-2012)**،88، رسالة ماجستير
[4] أبو ريان، نهاية محمود، **التغيير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، 105

الإفراج عنهم، فتأثر أسرى حركة فتح سلباً من هذا الاتفاق من خلال تراجع عملهم التنظيمي واختفاء الجلسات التنظيمية والتعبئة.[1]

وشكلت المفاهيم الجديدة التي وردت في الاتفاقية تحولاً نوعياً في المفاهيم السائدة في السجون، وكان على قيادة حركة فتح في السجون أن توضح لعناصرها كيف انتقلت من الكفاح المسلح إلى التفاوض كأمر واقع والاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود، ثم الانتقال من العمل السري إلى العلني، ومن موقع الهجوم على المستوطنات إلى موقع حماية المستوطنات.[2]

ويرى الأسير الحمساوي المحرر فايز مسك أن تنظيم فتح كان أقوى التنظيمات داخل السجون في بداية التسعينات، وكان له سيطرته ويفرض رأيه وقوته حتى على إدارة السجن نفسها، وكانت إدارة السجن تتعامل مع تنظيم فتح بكامل الاحترام وتحسب له ألف حساب، ولكن بعد اتفاقية أوسلو تغير الوضع وبدأ تنظيم فتح يضعف شيئاً فشيئاً وجاء هذا الضعف انعكاساً لضعف منظمة التحرير، والذي اعتبر الأسير مسك أن أوسلو كان السبب والبداية الحقيقة لضعفها وضعف حركة فتح، وبالتالي تنظيمها داخل السجون.[3]

---

[1] أبو عطوان، منقذ محمد محمود، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية(1967 – 2005)**، 136، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007

[2] الهدف الإخبارية hadfnews.ps، شادي الشرفا: **اتفاق أوسلو منعطفات في مسيرة الأسرى**، 2018

[3] مقابلة مع الأسير المحرر فايز مسك، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 2019/10/23

وأضاف أن قوة حركة حماس بدأت تبرز في هذه الفترة سواء داخل السجون أو خارجها، وبدأ تنظيمها يقوى ويرسخ دعائمه، ولم يتأثر التنظيم بعد اتفاقية أوسلو، بل استمرت الحياة التنظيمية بما تشمله من جلسات ثقافية وإدارية وتنظيمية.[1]

لقد شهدت جميع الفصائل تراجعاً نسبياً في عملها التنظيمي داخل السجون بعد أوسلو، ولكن كان أكثرها تأثراً وتراجعاً حركة فتح، وأقلها تراجعاً أسرى الحركات الإسلامية خاصة أسرى حماس، فقد أدركوا وبناءً على تصريحات المسؤولين الإسرائيليين أن عناصرهم لن تشملهم افراجات حسن النية، وفي نفس الوقت كانت حركة حماس قد بدأت بتنفيذ هجمات نوعية ضد الاحتلال مما أدى إلى ازدياد عناصرها في السجون، هذا دفعهم إلى الحفاظ على العمل التنظيمي وعدم التراجع كما حدث مع قوى منظمة التحرير.[2]

كان اتفاق أوسلو له تأثير كبير على التغيير الذي حصل في الموازين النسبية للمنظمات الفلسطينية الموجودة على الساحة السياسية، وبالتحديد منظمة التحرير وتنظيم حماس الذي بدأ يطرح نفسه كقوة بديلة لا مجرد قوة احتياطية للمنظمة.[3] فقد عجزت القيادة الفتحاوية في السجون عن تبرير الموقف الفلسطيني الرسمي، وأدى هذه إلى إضعاف التنظيم الأكبر في السجون أي حركة فتح وتضعضع صفوفها، وبدأت تتفكك قيادتها وتتقلص ثقة عناصرها بها.[4]

---

[1] المصدر نفسه

[2] أبو عطوان، منقذ محمد محمود، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية(1967 – 2005)**،136

[3] هيكل، محمد حسنين، **اتفاق غزة- أريحا أولاً- السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ**، 12

[4] الهدف الاخباريةalhadfnews.ps، شادي الشرفا: **اتفاق أوسلو منعطفات في مسيرة الأسرى**، 2018

وبدأ تنظيم حماس بعد أوسلو يقوى ويشتد ساعده؛ وذلك لأن افراجات الأسرى شملت العديد من أسرى فتح، وقلت عناصر الحركة داخل السجون في الوقت الذي تدفقت إلى السجون أعداد كبيرة من أسرى حماس، هذا أدى إلى جعل كفتهم ترجح على حساب أسرى فتح، وبالتالي قوي العمل التنظيمي لحركة حماس داخل السجون.[1]

ولكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وقيام إسرائيل باعتقال الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني ومن كافة الفصائل تساوت الكفة من جديد وتساوى أسرى حركتي فتح وحماس، لكن الأسرى الجدد كانت لهم تركيبتهم النفسية والانضباطية الخاصة، وأصبح التفاهم صعب بين الأسرى القدامى الذين عاشوا الحياة الاعتقالية بمراحلها المختلفة وتشربوا قيم الأسر وبين الأسرى الجدد، وأصبح من الصعب صياغة البرامج التي تلائم احتياجات الأعداد الجديدة من الأسرى، خصوصاً الأسرى القدامى من فتح الذين عاشوا بعد أوسلو حالة من الاكتئاب المستمر بسبب عدم اهتمام القيادة الفلسطينية بقضيتهم، فأصبح لديهم عدم رغبة بالقيام بأي أنشطة تدعم وتقوي تنظيمهم.[2]

إن ما أصاب الحركة الأسيرة من ضعف وتفكك في هياكلها التنظيمية، هيأ الفرصة لإدارة السجون بشن حرب واسعة على الحركة الأسيرة، وسلب الكثير من الإنجازات التي حققتها بالتضحيات.[3]

---

[1] مقابلة **مع الأسير المحرر عضو المجلس التشريعي عن حماس نزار رمضان**، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 2019/10/7

[2] زياد، زياد موسى عيد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية 1993 – 2012**، 98، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2012

[3] عرب arab48.com48، راسم عبيدات: **أوسلو وتأثيراته على الحركة الأسيرة الفلسطينية**، 2010/21/31

إذن كان لاتفاقية أوسلو أثر كبير على الحركة الأسيرة، فهي تعد البداية لضعف تنظيم فتح، وفي الوقت نفسه البداية لقوة تنظيم حماس داخل السجون، هذا الأمر أدى إلى تراجع وضعف الحركة الأسيرة بشكل عام؛ لأن ضعف أي من التنظيمين الكبيرين يؤدي إلى خلل وترهل في عمل الحركة الأسيرة وتطورها. وأدركت القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الخطأ الذي وقعت به أثناء عقد اتفاقية أوسلو، وهو عدم إدراج قضية الأسرى ضمن نصوص الاتفاقية، فتفادت هذا الخطأ وقامت بعقد اتفاقيات جديدة وحاولت جاهدة الوصول إلى حل لإنهاء معاناة الأسرى الفلسطينيين وإطلاق سراحهم.

3. 3 الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاحتلال الصهيوني

1. اتفاقية القاهرة(غزة أريحا أولاً)

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على هذه الاتفاقية نحو (10500) أسير فلسطيني[1]، وقد نصت المادة عشرين من تدابير تعزيز الثقة في البند الأول على ما يلي:(لدى التوقيع على هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج أو تسليم السلطة الفلسطينية خلال مهلة خمس أسابيع(5000)معتقل وسجين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية وقطاع غزة، والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طيلة المدة المتبقية من مدة عقوبتهم).[2]

[1] المركز الفلسطيني للإعلام www.palinfo.com،**حتى لا يبقى الملف المنسي.. فلتتكاتف الجهود لتدويل قضية الأسرى**،2019

[2] وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) wafainfo.ps، **دراسة العملية السلمية للأسرى**، ديسمبر 2007

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية نصت على الإفراج عن (5000)أسير من أصل (10500)خلال مهلة خمسة أسابيع إلا أن الاحتلال قلص العدد وأجبر الأسرى المفرج عنهم على توقيع تعهدات بعدم العودة لأي شكل من أشكال المقاومة، وأفرجت عن (4450) معتقلاً، وبررت إسرائيل أن سبب تقليص عدد الأسرى المفرج عنه يعود إلى رفض العديد من الأسرى التوقيع على التعهدات الخاصة بشأن وقف الأعمال الارهابية.[1]

نصت وثيقة التعهد التي أجبرت الحكومة الإسرائيلية الأسرى المفرج عنها على التوقيع عليها على ما يلي:" أنا الموقع أدناه.....، رقم الهوية..... أتعهد بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف، كما أعلن أنني أعرف تمام المعرفة بأن التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط لإخراجي من السجن وأعلم بأن هذا الإفراج قد تم في إطار مفاوضات مسيرة السلام التي أدعمها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في 1993/9/13."[2]

وتم تعديل الوثيقة بعد رفض معتقلي المعارضة الفلسطينية(حماس والجهاد والجبهة الشعبية)، الصيغة الأولى التي اعتبروها ابتزازاً سياسياً، ومصادرة لحقوقهم السياسية، بينما وافقوا على الصيغة الجديدة المعدلة والتي نصها:(أعرف تمام المعرفة أن الافراج عني يتم في إطار

[1] العربي الجديد alaraby.co.uk، يوسف أبو وطفة، **تلويح بوقف الاتفاقيات مع إسرائيل- الأسرى منسيون**، غزة، 2019

[2] فروانة، عبد الناصر، **حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية**،2010،29

الاتفاق الذي وقع بين م.ت.ف وإسرائيل في القاهرة بتاريخ (1994/5/4م)، وبموجب هذه الوثيقة أتعهد بعدم القيام بأعمال إرهاب وعنف واحترام القانون).[1]

ويعد هذا التعهد خرقاً واضحاً للاتفاقات والمواثيق الدولية والتي تمنح الفرد حرية الرأي والتفكير والمعتقد السياسي وخاصة المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي نصت على:(لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل)، كما اتخذت السلطات الإسرائيلية من قضية التوقيع على هذا التعهد وسيلة للاستهزاء بعدد من المعتقلين، وذلك عندما رفضت الإفراج عنهم بالرغم من توقيعهم على هذا التعهد، كما رفضت الإفراج عن المعتقلين الذين تم اعتقالهم بعد تاريخ(1993/9/13م).[2]

انتقد الأسرى الفلسطينيون اتفاقية القاهرة، وجاء ذلك واضحاً في البيانات التي أصدروها وعبروا عن موقفهم من خلال خطوات احتجاجية وتصعيدية.[3] كما انتقدوا في بياناتهم أداء المفاوض الفلسطيني وعدم الاستفادة مما وقع في اتفاقية إعلان المبادئ، وشبهوا وقع اتفاقية القاهرة عليهم بالصاعقة، حيث رأوا أن هذه الاتفاقية جاءت دون وضع حل جذري لقضيتهم، وأنه تم الاتفاق على إطلاق(5000) أسير فقط.[4]

---

[1] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993 – 1999**، 55

[2] المركز الفلسطيني للإعلام wwwpalinfo.com،**حتى لا يبقى الملف المنسي.. فلتتكاتف الجهود لتدويل قضية الأسرى**،2019

[3] أبو شريعة، محمد أحمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية2006- 2012**، 66

[4] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993 – 1999**، 57

كما أن معارضة الأسرى لهذه الاتفاقية جاء من أن معظم الإفراجات شملت ذوي الأحكام الخفيفة وتجاهلت الأسرى من ذوي الأحكام العالية، كما أن الإفراجات لم تشمل أسرى حركتي حماس والجهاد الإسلامي وأسرى القدس، كما رفض الأسرى وثيقة التعهد التي وضعتها إدارة السجون ليوقع عليها الأسرى المفرج عنهم، وكان رفضاً مشرفاً لعدة كرات حتى تم تعديلها.[1]

ولعل أصعب مشهد عاشه الأسرى هو يوم الإفراجات، حيث تم الإفراج عن أبناء فتح، ولم يتم الإفراج عن أبناء حماس والجهاد الإسلامي، وهذا كان له تأثير نفسي كبير على الأسرى، وأحدث نوع من انفصام العلاقات بين أسرى فتح وحماس، وقد أثر بشكل كبير على الحركة الأسيرة وكانت تبعاته قاسية جداً، فمنذ تلك الفترة لم تلتقِ الحركة الأسيرة في إضراب واحد.[2]

2. اتفاقية طابا(أوسلو2)

بلغ عدد الأسرى المعتقلين عند توقيع هذه الاتفاقية في واشنطن بتاريخ (1995/9/28م)، 6000 أسير فلسطيني وعربي، ونصت المادة 16 من اتفاق حول إجراءات بناء الثقة في البند الأول على أن إسرائيل ستفرج أو تنقل إلى الجانب الفلسطيني موقوفين وسجناء من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على ثلاث مراحل.[3]

- المرحلة الأولى: عند التوقيع على الاتفاقية يتم إطلاق سراح (1500)معتقل حيث سيتم إطلاق سراح الأسرى حسب الفئات الآتية:

1. جميع المعتقلات والأسيرات في المرحلة الأولى.

---

[1] الهدف الاخبارية news.pswww.hadaf ، شادي الشرفا: **اتفاق أوسلو منعطفات في مسيرة الأسرى الفلسطينيين**،2018

[2] مقابلة مع الأسير المحرر نزار رمضان، الخليل، 2019/10/7

[3] صالح، محسن محمد، وآخرون، **السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والأداء 1994 – 2013**، 545

2. الأشخاص الذين قضوا أكثر من ثلثي المدة لمحكومياتهم.

3. الموقوفون أو السجناء المتهمون أو الذين سجنوا لقيامهم بتهم تتعلق بالأمن ولم ينتج عنها قتلة أو جرحى بصورة خطيرة.

4. الموقوفون أو السجناء المتهمون أو المدانون بتهم إجرامية لا علاقة لها بالأمن.

5. مواطنو الدول العربية الذين احتجزوا في إسرائيل بانتظار تنفيذ أوامر إبعادهم.[1]

❖ المرحلة الثانية: تتم قبل يوم انتخابات المجلس التشريعي، حيث ستعتبر إسرائيل الموقوفين من بين الفئات المفصلة في هذه الفقرة، والذين يطابقون المعيار المنصوص عليه جديرين بإطلاق سراحهم وهم:

1. السجناء أو الموقوفون الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة أو أكثر.

2. السجناء والموقوفون تحت سن 18 عاماً.

3. السجناء الذين مضى على فترة سجنهم 10 سنوات وأكثر.

4. السجناء أو الموقوفون المرضى غير الأصحاء[2].

❖ المرحلة الثالثة: ستتم خلال مفاوضات الوضع النهائي وستشمل الفئات المذكورة أعلاه، ومن الممكن البحث في إضافة فئات أخرى لها.[3]

ووفقاً للبيانات الرسمية الفلسطينية فإن إسرائيل خالفت كافة البنود والملحقات المتعلقة بهذه الاتفاقية، وأفرجت عن أشخاص تم اعتقالهم على خلفيات جنائية وليست قومية، أو أسرى

[1] فروانة، عبد الناصر، **حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية**،31

[2] مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان www.ahrar.ps، فؤاد الخفش، **إفراجات أوسلو نكسات حقيقية للأسرى وذويهم**، 2012/10/4

[3] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993 – 1999**،63

حقيقيين، وكانت هي الجهة الوحيدة المخولة بوضع كشوف أسماء الأسرى المفرج عنهم من دون أن يكون للجانب الفلسطيني أي دور في ذلك.[1]

3. مذكرة واي ريفر

لم تتضمن مذكرة واي ريفر أي نص خطي وصريح يتعلق بقضية الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وإنما كان الحديث يدور عن تعهد حكومة الاحتلال بضمان أمريكي بالعمل على إطلاق سراح 750 أسيراً فلسطينياً على ثلاث دفعات خلال ثلاثة شهور بواقع 250 أسير كل دفعة شهرياً.[2]

وفي تاريخ (1998/11/20م)قامت إسرائيل بإطلاق سراح (250)أسيراً فلسطينياً بينهم (94)معتقلاً سياسياً و (156) من الجنائيين.[3]

ورأى الأسرى في هذه الاتفاقية إهانة لكرامتهم الإنسانية، وأن الاتفاقية تعاملت معهم كمرتزقة، فازدادوا إحباطاً وأصبح لديهم قناعة بأن قضيتهم لا تحتل مركزاً رئيسياً لدى المفاوض الفلسطيني، بل لا تزال تحتل مركز ثانوي، ووجهوا الانتقادات والبيانات الغاضبة للقيادة الفلسطينية، ودعا الأسرى الجماهير الفلسطينية بالتحرك لمساندتهم ونصرتهم،[4]وكان هذا نص البيان الصادر في (1998/12/5م) من داخل السجون على لسان الأسرى:" أيها الأهل الصامدون على أرض الرباط بتحية الثورة وشرف النضال نحييكم وبتحية الوفاء والإجلال نحييكم،

[1] العربي الجديدalaraby.co.uk، يوسف أبو وطفة: **تلويح بوقف الاتفاقيات مع إسرائيل... الأسرى منسيون**، 2019
[2] بدر، غادة، **أسرانا في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، 213
[3] دنيا الوطنalwatanvoice.com، فؤاد الخفش: **في ذكرى توقيع اتفاقية أوسلو**، غزة، فلسطين، 2012
[4] قراقع، عيسى، **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993 -1999**،73

يدعوكم الأسرى في هذا البيان إدراج قضيتهم كأسرى حرية وفق نصوص محددة كبقية موضوعات الاتفاق الأخير – واي ريفر– ، ويناشد الأسرى محمود عباس بإطلاق سراحهم بدلاً من إخراج اللصوص والمجرمين، ونحن الأسرى نرفض استمرار رموز أوسلو في قيادة شعبنا نحو الهاوية، ونتمنى لكم أيها الشجعان بالتحرك الشعبي حتى تعلو صرختنا فوق كل الأصوات، ويتم انجاز حريتنا بصورة مشرفة تليق بشعب الثورة والشهداء".[1]

وأعلن الأسرى في (1998/12/5م) إضراباً عن الطعام استمر عشرة أيام احتجاجاً على هذه الاتفاقية.[2]

4. اتفاقية شرم الشيخ

عقدت هذه الاتفاقية بتاريخ (4 سبتمبر 1999م)، وعقدت بسبب عدم قيام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وبدء مفاوضات الوضع النهائي، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين.[3]

وتضمنت الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ووردت نصوص واضحة في البند الثالث أبرزها أن الحكومة الإسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل 13 أيلول 1993، والذين اعتقلوا قبل (4 أيار 1994م) ،أي قبل إعلان المبادئ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وسيشكل الجانبان لجنة مشتركة لمتابعة القضايا المتعلقة

---

[1] مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، جامعة أبو ديس، القدس، **رسائل وبيانات من داخل السجون إلى الجهات ذات الشأن- رسالة صادرة عن أسرى حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح**

[2] قراقع، عيسى، **المصدر السابق**

[3] منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات nad.ps/ar/publication- resourees، **ملخص الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ومدى التزامها بها، 2015**

بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الإفراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية، وستوصي اللجنة بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنهم للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.[1]

وستنفذ المرحلة الأولى للإفراج في(5 سبتمبر 1999م)وتشمل(200) أسير، والمرحلة الثانية تنفذ في (8 أكتوبر 1999 م)وتشمل (150)أسير، كما سيفرج الجانب الإسرائيلي عن الدفعة الثالثة قبل شهر رمضان أي نهاية العام (1999) ولم يحدد عددها.[2]والتزمت إسرائيل بالإفراج عن الدفعتين الأولى والثانية، ونفذت الدفعة الثالثة لكنها لم تلتزم بالبنود الأخرى كالاتفاق على الأسماء أو الإفراج عن جميع من اعتقلوا قبل إعلان المبادئ وقبل (4 أيار 1994م).[3]

وكان الأسير محمود المطور ضمن الدفعة الأخيرة من الأسرى الذين أفرج عنهم وذلك بتاريخ(1999/9/9)، فقال بعد الإفراج عنهم: كانت فرحتنا منقوصة لأننا تركنا خلفنا الكثير من اخواننا الأسرى الذين قضينا معهم سنين طويلة؛ ولأننا خرجنا على سلطة وطنية ضعيفة ومحاصرة وعلى تقسيمات مناطقية وحواجز وحدود وتصاريح متعددة الأغراض، ومستوطنات قد كثرت وأخذت تلتهم جزءا كبيرا من الأراضي الفلسطينية.[4]

[1] دنيا الوطنalwatanvoice.com، فؤاد الخفش: **في ذكرى توقيع اتفاقية أوسلو**..، غزة، فلسطين، 2012
[2] فروانة، عبد الناصر، **حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية**،2010
[3] فروانة، عبد الناصر ،**حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية**،2010
[4] مقابلة إلكترونية مع الأسير المحرر محمود المطور، الاثنين، 2019/11/11

4. 3 الإفراجات السياسية على أثر العملية السلمية

شملت الإفراجات السياسية إطلاق سراح (13352) معتقلاً منذ أوسلو(1993م)ولغاية عام 2008 ولغاية عام 2008 أخر دفعة في الإفراجات السياسية.[1]

وصادقت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ (28/تموز 2013م) على قرار يقضي بإطلاق سراح 104 أسرى من الأسرى القدامى الذين تم أسرهم قبل اتفاقية أوسلو، على أربع دفعات وذلك تنفيذاً

للاتفاق الذي عقده الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحكومة الاحتلال والذي ينص على إطلاق سراح كافة الأسرى القدامى، ولكن إسرائيل لما تلتزم بالإفراج عن الدفعة الرابعة.[2]

نرى من خلال هذه الاتفاقيات أن القيادة الفلسطينية أدركت الخطأ الذي وقعت به بعد عقد اتفاقية أوسلو عام (1993م) وهو عدم تناول قضية الأسرى في هذه الاتفاقية، وأرادت تصحيح خطأها وذلك عن طريق عقد اتفاقيات أخرى تتناول قضية الأسرى، وحاولت في هذه الاتفاقيات تحرير القدر الممكن منهم، فلا يستطيع أحد أن ينكر دور العملية السلمية في الإفراج عن العديد من الأسرى الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل كانت دائماً ما تحاول التملص من هذه الاتفاقيات وعدم الالتزام بها، ودائما ما يكون لديها حجج ومبررات وهمية لتحقيق ذلك، وكانت هي الجانب الوحيد المخول بوضع لوائح الأسرى المحررين، ولم تسمح للجانب الفلسطيني بالمشاركة في هذا الأمر.

---

[1] الداعور، إسماعيل عبد الحميد، **دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية(1987- 2006)**، 42،رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013

[2] المصدر نفسه

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات عملت على تحرير العديد من الأسرى، ألا أنها لم تضع حلاً جذرياً لقضية الأسرى وإنهاء معاناتهم، ولم تضع جدولا زمنيا محددا تلتزم به إسرائيل للإفراج عنهم، كما أن جميع هذه الاتفاقيات عملت على استثناء الأسرى الذين قتلوا أو جرحوا إسرائيليين، والذين أطلقت عليه إسرائيل أصحاب الأيادي الملطخة بالدماء.

ويبقى من حق الأسرى أن يحلموا بإطلاق سراحهم وتحقيق حريتهم مهما اختلفت طرق الحرية، سواءً بالاتفاقيات السلمية أو صفقات التبادل التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية والعربية والتي ستكون محور حديثنا الآتي.

5. 3 صفقات تبادل الأسرى

تعد قضية الأسرى من أهم القضايا العالقة بين إسرائيل والفلسطينيين، وتتعامل إسرائيل مع الأسرى على أنهم مجرمين وليسوا أسرى حرب، وتجاوزت في ظلمها كل الحدود، وأصدرت محاكمها الأحكام القاسية التي استمرت في كثير من الأحيان للسجن مدى الحياة والمؤبدات التي لا حصر لها، ومع هذا الظلم والتعنت لم تقف الفصائل الفلسطينية مكتوفة الأيدي بل حاولت دائماً تحرير الأسرى سواء بالعملية السلمية أو القوة أو صفقات التبادل التي عقدت بينها وبين إسرائيل، والتي حققت نجاحات كثيرة واستطاعت تحرير العديد من الأسرى الفلسطينيين والعرب من غياهب السجون الإسرائيلية.

منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي عام (1948م)على أنقاض القرى والبيوت الفلسطينية المدمرة، وعلى أشلاء آلاف الشهداء، وعلى آلام المعتقلين الفلسطينيين[1]، ومع تعنت الاحتلال الدائم وانتهاكه لكافة القوانين الدولية والإنسانية بحق الأسرى، لم يجد الفلسطينيون حلاً لإنقاذ أسراهم من الموت سوى اختطاف وأسر جنود ومستوطنين إسرائيليين، والعمل على مبادلتهم مع أسرى فلسطينيين.[2]

5. 3. 1 صفقات تبادل الأسرى التي نفذتها فصائل منظمة التحرير وحركة فتح

منذ أن نشأت منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واتخذت على عاتقها حماية الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، ومحاولة حل قضاياه، ومن أهم القضايا التي حاولت المنظمة والفصائل المنتمية لها حلها قضية الأسرى، حيث استطاعت المنظمة إطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين بالمفاوضات السلمية التي تمثلت في الاتفاقات مع دولة الاحتلال والتي تحدثنا عنها سابقاً، وأيضاً كانت هي السباقة في تحرير الأسرى عن طريق صفقات التبادل مع إسرائيل.

وترى حركة فتح أنه لا يوجد لديها أي مانع من استخدام كافة السبل العسكرية والسياسية للإفراج عن الأسرى، وتعد حركة فتح وبالأرقام أكثر الفصائل الفلسطينية والعربية تحريراً للأسرى، وذلك من خلال القوة وصفقات التبادل أو عبر المفاوضات والعملية السلمية، حيث تمكنت الحركة من تحرير ما يقارب 18 ألف أسير منذ العام(1967 م).[3]

[1]فروانة، عبد الناصر، **حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية**، 2010، 8
[2]مؤسسة القدس للثقافة والتراث alqudslana.com،**38عملية تبادل للأسرى مع الاحتلال منذ 1948**، 2011
[3]فراونة، عبد الناصر، **حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية**، 9

وترى الحركة أن قضية الأسرى لها أولوية كبرى لا تقل أهمية عن القضايا الكبرى الأخرى، وحركة فتح طالما أولت الأسير اهتماماً لتعزيز صموده وتقديراً لمكانته بين أبناء شعبه، وتنظر حركة فتح للأسرى على أنهم الرصيد والزخم الوطني على مدار سنوات النضال الشعبي ضد المحتل الصهيوني، وتعاملت فتح مع الأسرى بما يليق بهم على مدار السنين، وتميزت حركة فتح عن باقي الفصائل بأنها حررت الكثير من الأسرى بكل السبل المتاحة والممكنة بشقيها المسلح والسلمي.[1]

ومن أهم صفقات التبادل التي حققتها فصائل منظمة التحرير وفتح:

1. جرت أول عملية تبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ (1968/7/23)، وذلك بعد نجاح مقاتلين فلسطينيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة يوسف الرضيع وليلى خالد باختطاف طائرة صهيونية تابعة لشركة العال، والتي كانت متجهة من روما إلى تل أبيب، وأجبرت على التوجه إلى الجزائر، وبداخلها أكثر من مئة راكب[2]، وكانت أول طائرة صهيونية تختطف، محدثة بذلك نقلة نوعية جديدة في أساليب النضال الفلسطيني، وتم إبرام الصفقة مع حكومة العدو من خلال الصليب الأحمر الدولي، وأفرج عن الركاب مقابل 37 أسيراً فلسطينياً من ذوي الأحكام العالية من ضمنهم أسرى فلسطينيون كانوا قد أُسروا قبل عام (1967).[3]

---

[1] زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى 1993 -2014**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،2015، 87

[2] أبو هلال، فراس، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**،104، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009

[3] مؤسسة مهجة القدس www.almuhja.com،**تواريخ عمليات تبادل الأسرى مع الإحتلال**،2011/10/13

2. حدثت أول عملية تبادل بين حركة فتح والجانب الإسرائيلي بتاريخ 28 فبراير 1971،حيث أفرجت إسرائيل عن الأسير محمود بكر حجازي الذي كان أول أسير لحركة فتح وللحركة الوطنية الأسيرة مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي "شموئيل فايرز"[1].[2]

3. في 13 فبراير 1980 تمت عملية تبادل أسرى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث أفرجت الأخيرة عن جاسوسة تعمل لصالح الموساد وتدعى "آني المفتي"•، مقابل الإفراج عن الأسيرين مهدي بسيسو ووليام نصار، وجرت العملية في مطار لارنكا.[3]

4. أضخم صفقة تبادل للأسرى كانت في (24 تشرين الثاني/نوفمبر 1983)بين حركة فتح والجانب الإسرائيلي، حيث قامت مجموعة من فدائيين حركة فتح بأسر جنود إسرائيليين في منطقة بحمدون في الجنوب اللبناني.

وبدأت حركة فتح مفاوضات مع إسرائيل واستمرت قرابة العام والنصف، شاركت فيها جهات دولية بما فيها الصليب الأحمر ومستشار النمسا "كرايسكي".[4]

وشكل الرئيس ياسر عرفات لجنة متابعة واتصالات تكونت من خليل الوزير ونبيل أبو ردينة، مع الأطراف المعنية، في حين كانت دولة الاحتلال الإسرائيلي قد غيرت لجان المتابعة التابعة لها أكثر من مرة في محاولة للتعنت والمساومة، وقد تعرضت المفاوضات للشلل أكثر من مرة إلا أن دولة الاحتلال رضخت في النهاية لمطالب حركة فتح بعد أن أدركت أن التلكؤ ليس لصالحها.[5]

---

[1] سما الاخبارية sky news Arabia.com،**أبرز صفقات الإفراج عن أسرى فلسطينيين**، 2014

[2] مؤسسة القدس للثقافة والتراثhttp://alqudslana.com، **38عملية تبادل للأسرى مع الاحتلال منذ 1948**،2011

[2]عرب48arab48.com، **34 عاماً على انجاز أكبر صفقة تبادل أسرى**،2017/11/24.

• هي أمينة داوود المفتي مواطنة أردنية عملت جاسوسة لصالح الموساد الإسرائيلي وهي من مواليد 1939، تزوجن طياراً يهودياً في النمسا، ورحلت معه إلى دولة الاحتلال، وتعتبر أشهر جاسوسة عربية عملت لصالح الموساد ،مؤسسة مهجة القدس www.almuhja.com، **تواريخ عمليات تبادل الأسرى مع الاحتلال**، 201/10/13م

[4]وكالة معا الاخبارية www،maannews.net، **تفاصيل مثيرة لأكبر عملية تبادل في تاريخ فلسطين**، 2011

[5]عرب48arab48.com، **34 عاماً على انجاز أكبر صفقة لتبادل الأسرى**، 2017

وتم إطلاق سراح الستة جنود الإسرائيليين وهم: "إلياهو أبو طبل20 عاماً"، "داني غلبوك 20 عاماً"، "رفائيل حزان 21عاماً"، "رؤوبنكوهين 19 عاماً"، "أبراهما فتلبسكي 19 عاماً"، "آفيكورنفليد 20 عاماً".[1]

وفي المقابل أفرجت إسرائيل عن (4700) أسير فلسطيني ولبناني كانوا معتقلين في سجن أنصار، بالإضافة إلى (65) أسير في السجون الإسرائيلية.[2]

وتعتبر هذه الصفقة هي الأشهر والأضخم في تاريخ عمليات التبادل ليس فلسطينياً فقط وإنما عربياً كذلك، فقد استطاعت هذه الصفقة تحرير الآلاف من الأسرى الذين اعتقلتهم إسرائيل،[3] ودفعت إسرائيل ثمناً باهظاً لهذه الصفقة بما حققته من انتصار لحركة فتح على إسرائيل وإجبارها على الإفراج عن العديد من الأسرى الفلسطينيين والعرب، وأثارت هذه الصفقة حفيظة الكثير من أعضاء الكنيست الذي دفع أحدهم بالمطالبة بسن قانون يفرض عقوبة الاعدام على الفلسطينيين الذين تعتقلهم إسرائيل بتهمة قتل جنود أو مدنيين إسرائيليين، بحيث لا يمكن إطلاق سراحهم بعد ذلك.

وعلى الصعيد الفلسطيني عمت الفرحة كافة أرجاء الوطن وغرست الشعور بالأمل بتحرير باقي الأسرى الفلسطينيين، واعتبرت هذه العملية على المستوى الرسمي نصراً كبيراً لمنظمة التحرير.[4]

---

[1] وكالة معا الاخبارية www.maannews.net،**تفاصيل مثيرة لأكبر عملية تبادل أسرى في تاريخ فلسطين**، 2011

[2] وكالة الأناضول www.aa.com،**الفلسطينيون يحيون يوم الأسير الفلسطيني**،2017

[3] وكالة فلسطين برس للأنباء palpress.co.uk ، **تاريخ صفقات التبادل مع إسرائيل: أكبرها لفتح وأولها الشعبية وأخرها حماس، 2011**

[4] وكالة معا الإخبارية news.netwww.maan ، **تفاصيل مثيرة لأكبر عملية تبادل في تاريخ فلسطين**، 2011

وبهذا استطاعت حركة فتح إنجاز عدة صفقات تبادل بنجاح كبير، واستطاعت عن طريقها تحرير الكثير من الأسرى، ولكنها بعد اتفاقية أوسلو ركزت اهتمامها على تحرير الأسرى من خلال العملية السلمية وحققت نجاحاً في ذلك أيضاً.

5. 3. 2 صفقات تبادل الأسرى التي أنجزتها حركة حماس

منذ نشأت حركة حماس عام (1987م) احتل الكفاح المسلح موقعاً مركزياً في فكر الحركة وممارستها واستراتيجياتها، وخصوصاً بعد تشكيل كتائب عز الدين القسام التابعة للحركة، وتعرف حركة حماس على أنها حركة مقاومة تعمل على تحرير فلسطين المحتلة من الاحتلال الصهيوني بالمقاومة المسلحة،[1] وتضع حماس قضية الأسرى على رأس أولوياتها، وقامت بالكثير من المحاولات لخطف جنود إسرائيليين بهدف مبادلتهم مع أسرى فلسطينيين، وتعد حماس من أكثر الفصائل فلسطينياً وعربياً محاولةً على الإطلاق لخطف جنود إسرائيليين.[2]

وترى حماس أن خطف الجنود الإسرائيليين هي الوسيلة المجدية لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في ظل تعنت الاحتلال ورفضه فك أسرهم.[3]

وتميزت حركة حماس عن غيرها من الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية منذ انطلاقتها في ديسمبر 1987، وكانت الأكثر محاولة لعمليات أسر إسرائيليين بهدف تحرير أسرى فلسطينيين، إلا أن تلك المحاولات تراجعت تدريجياً لدى كافة الفصائل واختفت منذ منتصف

---

[1] عزام، تيسير فائق محمد، **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007**،119، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007

[2] زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى 1993 -2014**، رسالة ماجستير، غزة، 2015، 68

[3] المصدر نفسه

التسعينات بشكل كامل، دون أن تتخلى الفصائل من حيث المبدأ عن ثقافة الأسر والقوة لتحرير الأسرى، ولكن مجيء عملية الوهم المتبدد في (25 حزيران 2006م)أحيت الأمل مرة أخرى لدى الأسرى.[1]

1. صفقة وفاء الأحرار

تعتبر صفقة وفاء الأحرار الصفقة الأولى التي تتم على أرض فلسطين، بعد نجاح عدد من المقاومين ينتمون لفصائل فلسطينية وهي حماس وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام في قطاع غزة بأسر الجندي الصهيوني "جلعاد شاليط" عام (2006م) من على متن دبابته العسكرية شرق محافظة رفح أقصى جنوب قطاع غزة.[2]

استشهد خلال تأدية هذه العملية اثنين من منفذيها، ونفذت العملية بتقنية عسكرية عالية المستوى تخطيطاً وأداءً في أقل من 15 دقيقة في الموقع العسكري، وانسحب المنفذون ومعهم شاليط دون أن يتمكن الاحتلال من تعقبهم.[3]

وأفرجت إسرائيل في أكتوبر عام (2009م) عن عشرين أسيرة فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل الحصول على مقطع مصور مدته دقيقتان يظهر فيه الجندي الإسرائيلي شاليط، وذلك للاطمئنان بأنه حي.[4]

---

[1] فروانة، عبد الناصر، **حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية**، 2010، 8
[2] مكتب إعلام الأسرى asramedia.ps، **صفقة وفاء الأحرار محطة عز وأمل لآلاف الأسرى**، 17 أكتوبر، 2019
[3] دنيا الوطن alwatanvoice.com ، **8 سنوات على صفقة وفاء الأحرار**، 2019/10/18
[4] وكالة الأناضول www.aa.com، **الفلسطينيون يحيون يوم الأسير الفلسطيني**، 2017

وبعد عدة جولات من المباحثات غير المباشرة والتي استمرت خمس سنوات بين إسرائيل وحركة حماس بوساطة مصرية، أعلن كل من الطرفين التوصل إلى اتفاق يقضي بإطلاق المقاومة سراح الجندي الإسرائيلي مقابل إفراج إسرائيل عن(1027) أسير فلسطيني.[1]

ولم يكن الأسرى بمعزل عن المفاوضات التي دارت حول صفقة التبادل وبالتوازي مع المفاوضات التي كانت تعقد في القاهرة، وكانت هناك مباحثات تجري مع عدد من قيادات الحركة الأسيرة، حيث شاركت الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة حماس في عملية المفاوضات.[2]

وأسهمت الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة حماس في وضع المعايير الخاصة بالإفراج عن الأسرى في صفقة وفاء الأحرار ومن هذه المعايير :-

1. أن تشمل صفقة التبادل الأسرى القدامى
2. أن تشمل صفقة التبادل أسرى القدس والداخل المحتل وأسرى عرب
3. أن تشمل صفقة التبادل الأسرى المرضى وكبار السن
4. أن تشمل صفقة التبادل أسرى من جميع الفصائل دون تمييز
5. أن تشمل صفقة التبادل كافة الأسيرات في السجون الإسرائيلية
6. أن تشمل الصفقة أسماء بعينها.[3]

---

[1] مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، www.iugaza.edu.ps/ar/penodical ، عمران علي عليان: **دراسة تطبيقية على عينة من الأسرى المحررين ضمن صفقة وفاء الأحرار في قطاع غزة**، 2013، 41

[2] مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، www.a zaytouna.net l ، تقرير: شاليط من عملية الوهم المتبدد إلى صفقة وفاء الأحرار، 49

[3] أبو شريعة، محمد أحمد، ، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية(2006 – 2012)**،رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،2013، 179

وتمت الصفقة على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تم الإفراج فيها عن (450) أسير و(27) أسيرة من سجون الاحتلال، مقابل الإفراج عن شاليط.
- المرحلة الثانية: تمت بعد شهرين من المرحلة الأولى وتم فيها إطلاق سراح (550) أسيرا فلسطينياً.[1]

2. وحدة الظل

أنشأت كتائب عز الدين القسام الذراع العسكري لحركة حماس وحدة من أهم الوحدات العاملة لكتائب القسام وعرفت بوحدة الظل، بهدف الاحتفاظ بالأسرى وإبعادهم عن عيون الاحتلال، وذلك لتحقيق أهداف القيادة العامة للقسام بمبادلتهم بالأسرى الفلسطينيين، وتعد عملية شاليط أشهر ما عرفت به هذه الوحدة.[2]

ويتم اختيار مجاهدي هذه الوحدة من كافة الألوية والتشكيلات في كتائب القسام، وفق معايير دقيقة ويتم اخضاعهم لاختبارات عديدة مباشرة وغير مباشرة.

ومن مهام وحدة الظل:

- تأمين أسرى العدو الصهيوني الذين يقعون في أسر كتائب عز الدين القسام، وإبقاؤهم في مكان مجهول، وإحباط أي محاولة للاحتلال لكشف مكانهم.

[1] دنيا الوطن alwatanvoice.com ، **8 سنوات على صفقة وفاء الأحرار**، 2019
[2] قناة الجزيرة www.aljazeera.net ، **وحدة الظل " سلاح القسام لتحرير الأسرى"**، 2016

- معاملة أسرى العدو بكرامة واحترام وفق أحكام الإسلام، وتوفير الرعاية لهم مادياً ومعنوياً. ويجب أن يمتاز أفراد هذه الوحدة بالحنكة العالية والخبرة الأمنية الكبيرة والكفاءة القتالية المتميزة، وذلك بسبب طبيعتها الخاصة والمهام الصعبة الموكلة إليها.[1]

وقالت القسام إن عمل الوحدة لا زال مستمراً بعد أسر الكتائب لعدد من جنود الاحتلال، وأوضحت أنه لا زالت وحدة الظل تمارس مهمتها الأساسية المنوطة بها، وقالت أن عمل الوحدة التي أسست في الأصل لاعتبارات عملياتية في أطار مهمة كسر قيود الأسرى الفلسطينيين في سجون العدو سينتهي عملها بعد تبييض السجون الإسرائيلية من الأسرى جميعاً.[2]

وتعد صفقة وفاء الأحرار إنجازاً تاريخياً للمقاومة الفلسطينية، ورسمت لوحة وطنية مشرفة، إذ شملت قيادات فلسطينية تقضي محكوميات عالية في السجون الإسرائيلية تصل إلى (745) عاماً، وأقدم أسير فلسطيني متواجد في سجون الاحتلال وهو الأسير محمد أبو خوصة،[3] وشكلت هذه الصفقة صفعة قوية لإسرائيل، حيث قال رئيس الحكومة الإسرائيلية أنذالك بنيامين نتنياهو: أن الموافقة على هذه الصفقة هي من أصعب القرارات في حياته.[4]

وجاءت هذه الصفقة في ظل استمرار حالة الانقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني، واستطاعت الصفقة بما حققته من كسر للمعايير الإسرائيلية، وخلق حالة من الوحدة السياسية

---

[1] الجزيرة مباشر www.aljazeera mubasher.net ، فيلم بعنوان: **القسام تكشف وحدة الظل وتبث صوراً لشاليط يتنزه في غزة**، 3/1/2016

[2] سما الإخبارية www.sama news.ps ،**القسام تتحدث مجدداً عن وحدة الظل وتنشر صوراً جديدة لشاليط في الأسر**، غزة، 2018

[3] دنيا الوطنalwatan voice.com، **8 سنوات على صفقة وفاء الأحرار**، 2019

[4] زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى(1993 – 2014)**، غزة، فلسطين، 2015

والجغرافية، أن تخلق أجواء إيجابية بين فتح وحماس، وأن تعيد بناء الثقة وتؤسس لمناخ إيجابي للمصالحة.[1]

كان لصفقات تبادل الأسرى التي أنجزتها الفصائل الفلسطينية دور كبير في تحرير العديد من الأسرى الفلسطينيين والعرب، واستطاعت هذه الصفقات أن تجبر إسرائيل أكثر من مرة للاستجابة لمطالبها، حيث أيقن الاحتلال الصهيوني أن مثل هذه العمليات تشكل خطراً وزعزعة لأمنهم، فإسرائيل التي استغلت قضية الأسرى كورقة ضغط لابتزاز الجانب الفلسطيني، في المقابل شكلت هذه الصفقات أيضاً ورقة ابتزاز في يد الفصائل الفلسطينية للحكومات الإسرائيلية أجبرتها في كثير من الأحيان لإطلاق سراح أسرى فلسطينيين رغماً عنها، فأخرجت هذه الصفقات أسرى قيادات يمتلكون قدرات تنظيمية وثقافية وسياسية على مستويات عالية، استطاعوا قيادة شعبهم نحو النضال والثورة والتأثير على الجماهير وتعبئتهم، واستطاعوا استلام أعلى المناصب السياسية والعسكرية في فصائلهم.

6. 3 دور الأسرى النضالي في الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000

اندلعت شرارة الانتفاضة الثانية بتاريخ 28 سبتمبر/ أيلول 2000عقب اقتحام رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" للمسجد الأقصى برفقة قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي،

[1] أبو شريعة، محمد أحمد محمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسية الفلسطينية(2006- 2012)**، 182، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013

وشهدت مدينة القدس وباقي المدن الفلسطينية مواجهات عنيفة مع جيش الاحتلال وسميت هذه الانتفاضة بانتفاضة الأقصى.[1]

تشكلت البنية التحتية التي أخذت على عاتقها رفع مشروع العمل العسكري خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل أساسي من مجموعة من الأسرى المحررين والعائدين من الخارج ومن تراكم لديهم خبرات خلال الانتفاضة الأولى.[2]

وفي الحديث عن العمل النضالي المنظم خلال الانتفاضة الثانية، يمكننا القول أن خلايا كتائب القسام التي استطاعت لملمة صفوفها ورثت عملاً عسكرياً مرتكزه العمليات الاستشهادية، لتتبعها عمليات إطلاق النار والهجوم على حافلات المستوطنين.[3]

وكان للشيخ أحمد ياسين دور في الانتفاضة الثانية، حيث كلف الشيخ صلاح شحادة بقيادة الجهاز العسكري الحديث، وإعادة بنائه بشكل أوسع وأقوى، وبعد استشهاد الشيخ صلاح شحادة عُيّن محمد الضيف قائداً لها، كان الشيخ أحمد ياسين يشتري الأسلحة ويبث روح الجهاد والعزيمة والمقاومة، وكان دائماً يوجه إرشاداته ونصائحه إلى الجهاز العسكري.[4]

---

[1] عطا الله، علا، مقالة بعنوان: **الانتفاضة الفلسطينية الثانية.. انتفاضة الأقصى**، www.ANADOIU AGENCY.COM غزة ، 2015/9/28

[2] العاروري ، أحمد، مقالة بعنوان: إرث انتفاضة الأقصى، www.bab el wad.com ، 2017/10/14

[3] المصدر نفسه

[4] أبو عيطة، صلاح الدين عبد الرحمن، دور الشيخ أحمد ياسين الدعوي والاجتماعي 1936-55، 2004، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010

وقررت قوات الاحتلال الصهيوني إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية البدء بتصفية قيادات حركة حماس التي شاركت في أحداث الانتفاضة بفاعلية، ونجحت في اغتيال الشيخ أحمد ياسين بتاريخ 22 آذار 2004، نتيجة قيام مروحية إسرائيلية بإطلاق ثلاثة صواريخ عليه وهو خارج من المسجد بعد صلاة الفجر، واستشهد معه سبعة من مرافقيه.[1]

وعلى صعيد حركة فتح فكان مرتكزها في العمل العسكري على العائدين من الخارج والأسرى المحررين وأبناء الأجهزة الأمنية، كذلك لا بد من ذكر دور مجموعة كانت تنتسب للكتيبة الطلابية التي عملت في لبنان في عقد السبعينات مثل الأسير الشهيد ميسرة أبو حمدية والذي عمل بشكل فعال مع معظم الاجنحة العسكرية للمقاومة، والذي أرتقى شهيداً داخل سجون الاحتلال عام (2013).[2]

ومن الأسرى المحررين الذين كان لهم دور كبير وفعال في الانتفاضة الثانية هو الأسير مروان البرغوثي، والذي اعتقل على خلفية مشاركته فيها وحكم عليه بالسجن المؤبد خمس مرات.[3]

وهكذا استطاع الأسرى الفلسطينيين أن يخوضوا النضال بكافة أشكاله وفي كافة المراحل التاريخية منذ احتلال الكيان الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وكان لهم دور فعال في تحشيد الجماهير وبث روح المعنوية العالية بين صفوفهم، والمساهمة في تنظيم العمل النضالي في

[1] رحلات فلسطينية www.paljourneys.org ، **أحمد إسماعيل ياسين**، 2019
[2] العاروري، أحمد، مقالة بعنوان: **إرث انتفاضة الأقصى**،www.bab el wad.com ، 2017/10/14
[3] الجزيرة.www.aljazeera.net ، **مروان البرغوثي القائد الأسير**، 2014

الانتفاضتين، واستطاعوا تحويل السجون لمدارس ثورية غرست فيهم قيم النضال والالتزام والتنظيم، وخرجوا منها قيادات بارزة استطاعت أن تقود العمل النضالي ضد الاحتلال.

7. 3 مساهمة الحركة الأسيرة في المصالحة الوطنية (وثيقة الأسرى)

بسم الله الرحمن الرحيم

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)

" انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية المحدقة بشعبنا، وفي سبيل تعزيز الجبهة الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم شعبنا وحقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على الأغوار وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة".(انظر وثيقة الأسرى)

بهذه الكلمات الصادقة النابعة من الشعور بالمسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني، والانتماء الأصيل له، والحرص على ترسيخ الوحدة الفلسطينية بين جميع أطياف الوطن وإنهاء حالة الانقسام، للتصدي للمشروع الصهيوني، بدأ الأسرى وثيقتهم، التي صاغوها في محاولة منهم لإنهاء حالة الانقسام، واحتوت الوثيقة على ثمانية عشر بنداً أكد الأسرى من خلالها أن الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات يسعى دائماً لتحرير أرضه وتحقيق حلم العودة، وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على جميع الأراضي المحتلة عام(1967م)، كما

ويؤكد الأسرى على ضرورة الإسراع بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية القاهرة عام (2005م) وضرورة تطوير وإصلاح منظمة التحرير وانضمام حركتي فتح وحماس والجهاد الإسلامي إليها كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية عام 2006 يقوم بتمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الفلسطينية.

وأكدت الوثيقة على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة مع ضرورة وجود عمل سياسي وتفاوضي ودبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية، كما وأكدت على ضرورة توحيد الخطاب السياسي، وطالب الأسرى بضرورة إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وإصلاح الجهاز القضائي، ونادت بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية ووجود برنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً.

وطالبت الوثيقة الأحزاب السياسية والفصائل الإسلامية والوطنية باستخدام كافة الوسائل في تحقيق الأهداف، ودعت لإجراء انتخابات دورية نزيهة وديمقراطية، ورفض الأسرى من خلال الوثيقة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، ودعوة الدول العربية لتطبيق قرارات القمم العربية، وأخيراً دعت الشعب إلى الوحدة والتلاحم ورص الصفوف وإلى دعم ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وتعزيز الصمود في وجه العدوان والحصار، ونبذت كل مظاهر الفرقة والانقسام.

حدث نقاشات طويلة وعميقة بين قيادات الحركة الأسيرة، واستمرت الحوارات داخل المعتقل لمدة شهرين كاملين ما بين نقاشٍ وحذفٍ وتعديلٍ وإضافة إلى أن خرجت الوثيقة بالشكل النهائي،[1] وتم صياغة الوثيقة في سجن هداريم من قبل جميع الفصائل:

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح: النائب مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح.
- حركة المقاومة الإسلامية حماس: الهيئة القيادية العليا، عبد الخالق النتشة.
- حركة الجهاد الإسلامي: الشيخ بسام السعدي.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية ونائب الأمين العام للجبهة.
- الجبهة الديمقراطية، مصطفى بدارنة[2].

7. 3. 1 الظروف التي أدت إلى إصدار وثيقة الأسرى

شكلت نتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 مفاجأة كبرى، حيث كانت نتائجها فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد وحصولها على 74 مقعداً برلمانياً من أصل 132، في حين حصلت حركة فتح على 43 مقعدا فقط، وأنذرت ببداية عهد جديد لميزان القوى الفلسطيني الداخلي، فحركة فتح التي سيطرت على النظام وحكمته لأكثر من 35 عاماً، أصبحت بفعل هذه الانتخابات تشكل أقلية برلمانية على الرغم من سيطرتها على مؤسستي الرئاسة في السلطة والمنظمة، بينما حركة حماس التي شكلت أقلية على مدار العقدين الماضيين أصبحت تشكل

[1] حمدونة، رأفت، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**،168
[2] الجزيرةwww.aljazeera.net،**نص وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني**، 2006

الأغلبية البرلمانية[1]، وتبين أن النظام السياسي الفلسطيني أصبح برأسين: الرئاسة ووراءها فتح، والحكومة ووراءها حماس وهما مختلفين في البرامج والمواقف، وساد التوتر والقلق الأوساط السياسية والشعبية خوفاً من حدوث خلاف بينها في حال لم يتم التعامل مع استحقاقات نتائج الانتخابات بمسؤولية.[2]

وحاولت حماس إقناع الفصائل الفلسطينية ببرنامجها السياسي، وبدأت جولات من الحوار الوطني مع الفصائل بهدف تشكيل حكومة وطنية برئاستها لكنها فشلت مما أدى بها إلى تشكيل حكومة الحزب الواحد.[3]

ونتيجةً لهذه الانتخابات فرضت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حصاراً على حكومة حماس، هذا الحصار أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية ونتج عنه أزمة مالية أدت إلى قطع رواتب الموظفين العموميين، والذي زاد الخلاف بين السلطة الوطنية وحكومة حماس هو تشكيل حماس قوة أمنية في غزة أطلق عليها القوة التنفيذية، وبالتالي تصاعد التوتر شيئاً فشيئاً بين الطرفين.[4]

[1] عيسى، مجدي نجم محمد، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الإيديولجي والبراغماتية السياسية**، 215، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006
[2] محمد السهلي، **عام آخر من الانقسام**، 2015
[3] أبو شريعة، محمد أحمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية(2006- 2012)**، 148
[4] الزهيدي، هلا، **قصة الانقسام المرحلة الأكثر سوءاً في تاريخ شعبنا**، رام الله، 2015

ولأن الأسرى استشعروا الخطر مبكراً، وحذروا مراراً من تداعيات الاقتتال الفلسطيني–الفلسطيني الذي سبق الانقسام؛ ولأنهم الطليعة والأكثر قراءة للواقع والحاضر والمستقبل، أصدروا وثيقة الأسرى التي شكلت أساساً قوياً للحوار الفلسطيني، ومقدمة مهمة لاستعادة الوحدة الوطنية.[1]

حيث رأى الأسرى ضرورة التحرك، فقاموا بالإجماع الوحدوي في إطار اللجنة النضالية العليا في شهر أيار عام 2006 بتوجيه دعوة من أجل إصلاح العلاقات الوطنية بين حركتي فتح وحماس، فأصدروا وثيقتهم التي عرفت بوثيقة الوفاق الوطني محاولةً منهم لإنهاء حالة الاقتتال الداخلي.[2]ودعم الأسرى جميعهم هذه الوثيقة ورأوا ضرورة توحد الأطراف الفلسطينية كافة، والابتعاد عن التفرقات الفئوية التي سادت الشارع الفلسطيني، والتي نجم عنها الانقسام بين الحركتين.[3]

7. 3. 2 أهمية وثيقة الأسرى

شكلت وثيقة الأسرى حالة إبداعية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلية؛ لأنها تبلورت قبل حدوث الانقسام، واستطاعت قراءة الواقع الفلسطيني ومستقبله قبل حدوثه، كما أنها مثلت حالة إجماع للقوى والفصائل الفلسطينية داخل السجون في أعقاب نقاشات معمقة ومفتوحة؛ ولأنها نجحت في رسم أهداف الشعب الفلسطيني ونضالاته وآليات تحقيق هذه الأهداف،

[1] فروانة، عبد الناصر، **الأسرى والانقسام الفلسطيني**، 2019
[2] أبو ريان، نهاية محمود، **التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، 126
[3] **المصد نفسه**

كما أنها رسمت منهجاً لإصلاح أوضاع المؤسسة الفلسطينية وبإجماع القوى الفلسطينية كافة وممثلي المؤسسة الرسمية، وفعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص.[1]

وتعد وثيقة الوفاق الوطني مساهمة من الأسرى لرأب الصدع السياسي الفلسطيني الداخلي، ومحاولة جادة لتقديم أسس يرى الأسرى أنها تشكل أرضية صالحة لحوار وطني، يعقد عليه الأمل بأن يؤدي إلى توافق الحاضرين على برنامج سياسي مشترك، يصون الوحدة الوطنية الفلسطينية من مخالب الانقلاب الأمني الذي يهدد وحدة وأمن الشعب الفلسطيني.[2]

وتكمن أهميتها في أنها تشكل أساساً صلباً ومتيناً لبلورة برنامج إجماع وطني يجمع ما بين الحفاظ على الحقوق والأهداف وبين فاعلية العمل من أجل تحقيقها، كما أكدت على الأهداف والحقوق من خلال التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إنجاز حق العودة والحرية، بالإضافة إلى حقه بالمقاومة والتمسك بها، كما أن أهمية الوثيقة تكمن في أن موقعيها أدركوا أهمية انسجام الموقف الفلسطيني مع الشرعيات الفلسطينية والعربية والدولية بما فيها قرارات الشرعية الدولية.[3]

وتناولت الوثيقة عدداً من القضايا الهامة التي تعد ثوابت وطنية وأصول سياسية فلسطينية أجمعت الفصائل جميعها على بعضها، والبعض الآخر كان موضع خلاف.[4]

---

[1] حمدونة، رأفت، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 169
[2] الحيلة، أحمد، **وثيقة الوفاق الوطني(مبادرة الأسرى) ما لها وما عليها**، 2006
[3] المصري، هاني، **وثيقة الوفاق الوطني : بارقة أمل**، 2006
[4] المصدر نفسه

وضمت وثيقة الأسرى بنود قوية وصالحة لإصلاح الواقع الفلسطيني، وتعتبر من أهم الوثائق التي قدمت من أجل تغيير الوضع القائم وإنهاء حالة الانقسام، فقد حملت في طياتها الكثير من البرامج الإصلاحية لمنظمة التحرير، ودعت لتشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع كافة الفصائل الفلسطينية، وكانت وثيقة متوازنة بعيدة عن المصالح الحزبية وترضي جميع الأطراف، ولكن أصحاب المصالح الضيقة من كلا الطرفين حال دون تطبيقها،[1] وهذه الوثيقة كانت نتاج قيادات متوازنة لها ثقل في النضال الفلسطيني، وتصلح هذه الوثيقة أن تكون برنامج سياسي مشترك.[2]

وضمنت وثيقة الوفاق الوطني للفصائل الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية والجهاد الإسلامي، المشاركة في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمشاركة في القرار السياسي الفلسطيني.[3]

وأعطت وثيقة الأسرى فسحة من الأمل للشعب الفلسطيني في ظل الجو المحتقن الذي ساد العلاقة بين حركتي فتح وحماس عقب الانتخابات التشريعية، حيث مهدت الطريق للبحث في تشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بأوسع تمثيل في المجلس التشريعي الثاني، وفعلاً تشكلت الحكومة في فبراير 2007، لكن المشكلة أن هذه الحكومة لم تكن ترجمة لقرارات الحوار الشامل

[1] مقابلة مع الأسير المحرر فراس القاضي، 2019/9/16
[2] مقابلة مع الأسير المحرر نزار رمضان، 2019/10/7
[3] أبو شريعة، محمد أحمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية(2006- 2012)**، 161

الذي وقع في غزة، فقد استمرت الخلافات أشهراً طويلة بين حركتي فتح وحماس حول توزيع الحقائب الوزارية في الحكومة، ولم تحسم إلا في اتفاق مكة.[1]

7. 3. 3 موقف الفصائل من الوثيقة

رحب الكل الفلسطيني مبدئياً بوثيقة الأسرى كمبادرة من الأسرى في السجون لحل الأزمة وإعادة التلاحم والوحدة الوطنية، وأكد الجميع على أهميتها كأساس للمصالحة،[2] ولاقت الوثيقة ترحيباً واسعاً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة؛ لأن هناك نصوصاً يحمل تفسيرها إعطاء الغطاء للعملية التفاوضية التي تقودها منظمة التحرير ورئاسة السلطة، كما أنها تركز على إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967.[3]

رفضت حماس الوثيقة في بداية الأمر ووصفتها بوثيقة هداريم، نسبة إلى المعتقلين الذين وقعوها في سجن هداريم، ولكن بعد ذلك قالت حماس إن الوثيقة تشكل أرضية للحوار لكنها اعترضت على بعض بنودها وهما الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وقبول قرارات الشرعية الدولية، ولكن الرئيس محمود عباس رفض تعديل الوثيقة ورأى إبقاءها على ما هي عليه، وزادت حالة التوتر بين الطرفين، ودعا المجلس التشريعي حركتا فتح وحماس لإجراء حوار وطني بهدف الوصول إلى تفاهم ينهي حالة التوتر، وتم الاتفاق مع الرئيس محمود عباس على عقد مؤتمر للحوار الوطني في أيار 2006، وتم عقد المؤتمر في مدينة رام الله بتاريخ 24 أيار2006، وأعلن محمود عباس قبوله للوثيقة وتبنيها ودعا كافة الفصائل

[1] السهلي، محمد، **عام آخر من الانقسام**، 2015
[2] حمدونة، رأفت، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة**، 169
[3] صالح، محسن محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية 2006-2011**، 5

الفلسطينية إلى قبولها، وأعطى حركة حماس عشرة أيام لقبول الوثيقة وإلا سيطرحها للاستفتاء الشعبي.[1]

وجاء في كلمته في الجلسة الافتتاحية للحوار الوطني:" إن الوضع الراهن لا يحتمل وأنا سأطرح هذه الوثيقة على استفتاء شعبي، وإن هذا ليس تهديداً، ولكن ليقول الشعب كلمته، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال عشرة أيام، هذا إذا كنا على قدر المسؤولية ولم ندخل في صفصفائيات الحوار"[2].

من جهتها اعتبرت حماس هذا تهديداً ورفضت ذلك، ورأت أن حصر مدة الحوار في عشرة أيام هي محاولة لإفشال المؤتمر، ورأت أن عرض الوثيقة للاستفتاء الشعبي هو استغلال غير مقبول لغياب الأسرى خلف القضبان، ومحاولة لاستغلال مكانة الأسرى المعنوية وتوجيهها لخدمة البرنامج السياسي للسلطة حماس والجهاد.[3]

وبعد إجراء حوارات طويلة بين الفصائل الفلسطينية صدرت الوثيقة بشكلها المعدل في 2006/6/28 مع الاحتفاظ بمعظم نصوصها، وبقيت البنود المتعلقة بالعملية التفاوضية كما هي مع إضافة البند الرابع أن التحرك السياسي الفلسطيني الشامل يجب أن يتم بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.[4]

---

[1] عيسى، مجدي نجم محمد، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الإيديولجي والبراغماتية السياسية**، 216

[2] منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات، **كلمة الرئيس محمود عباس في الجلسة الافتتاحية للحوار الوطني**، 2006

[3] عيسى، مجدي نجم محمد، المصدر السابق،227

[4] صالح، محسن محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية 2006-2011**، 5

7. 4.3 اتفاق مكة

وفي ظل استمرار حالة الفلتان الأمني، وجه الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز في 2007/1/29 نداءً عاجلاً للشعب الفلسطيني لعقد لقاء عاجل في المملكة العربية السعودية؛ لبحث أمور الخلاف بين فتح وحماس دون تدخل أي طرف، ولقيت دعوة الملك السعودي ترحيباً من الرئيس محمود عباس ومن حماس، وقد وضعت السعودية شرطاً لعقد الاجتماع وهو وقف الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني، وتصدت مصر لهذه المهمة، فبادر رئيس الوفد الأمني في غزة إلى الاتصال بالفريقين وإقناعهما بوقف الاقتتال، وتم الاتفاق بينهما وعقدا مؤتمرا صحفيا أعلنا فيه عن أنهما اتفقا على سحب المسلحين من الشوارع وإزالة الحواجز وعودة قوى الأمن كافة إلى مواقعها، والوقف الفوري لإطلاق النار بين الحركتين.[1]

وبتاريخ 8 شباط 2007 وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل على الصيغة النهائية لاتفاق المصالحة بينهما والذي عرف باتفاق مكة، الذي تضمن تفاهم الطرفين على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية في حركة حماس، ويكون عزام الأحمد القيادي في فتح نائباً له، وإنهاء حالة التوتر في قطاع غزة والضفة الغربية، وتضمن الاتفاق العديد من القضايا أهمها تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ الإجراءات التي تحول دون إراقته، مع التأكيد على الوحدة الوطنية، إضافة إلى اعتماد لغة الحوار.[2]

[1] صالح، محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 31

[2] وكالة معا الإخباريةwww.aan news.net ، ناصر دمج: **الثابت والمتغير في معضلة الانقسام**، 2019

وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية وسادت أجواء من التفاؤل والإيجابية على الساحة الفلسطينية، إلا أن هذه الحكومة لم تصمد طويلاً، فانهار الاتفاق بعد عدة أسابيع؛ وذلك بسبب عدة عوامل أهمها رفض الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي لتلك الحكومة، وتوترت الأوضاع من جديد بين الحركتين وازداد الاقتتال وسيطرة حماس على قطاع غزة في 14 يونيو/حزيران 2007،[1] وأقال الرئيس محمود عباس حكومة الوحدة الوطنية وكلف سلام فياض وزير المالية الفلسطيني الأسبق بتشكيل حكومة تسيير أعمال فرضت سيطرتها على الضفة الغربية فقط.[2]

7. 3. 1 موقف الأسرى من اتفاق مكة

لاقى اتفاق مكة ترحيباً كبيراً في أوساط الحركة الأسيرة، واحتفل الأسرى في السجون الإسرائيلية بالاتفاق، وعبروا عن مساندتهم ودعمهم له.[3]وأكد أسرى حركتي فتح وحماس تأييدهم للاتفاق ومباركتهم له، وشدد الأسرى في برقية عاجلة بعثوا بها إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس على ضرورة الالتزام ببنود الاتفاق وتنفيذها، كما طالبوا بتشكيل لجنة وطنية من الرئاسة والحكومة (فتح وحماس) تقوم بإجراء عملية مصالحة وطنية شاملة مع كافة أهالي وذوي الشهداء والجرحى في الاقتتال الداخلي واعتبارهم شهداء.[4]

---

[1] الدجني، حسام علي يحيى، **فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وأثره على النظام السياسي** الفلسطيني، رسالة ماجستير، 2010

[2] العربي الجديد www. Alaraby.co.uk ، **اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية 2007**، 2015

[3] أبو شريعة، محمد أحمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية(2006- 2012)**، 165

[4] المركز الفلسطيني للإعلام www.Palinfo.com ، **أسرى حماس وفتح يباركون اتفاق مكة ويطالبون بمصالحة شاملة**، 2007

كما وطالب الأسرى في الشروع الفوري في إعادة مفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية وفق الأسس الواردة في اتفاق مكة ووثيقة الأسرى ووثيقة القاهرة عام 2005.[1]

7. 3. 2 الانقسام وأثره على الحركة الأسيرة

رفض أسرى حركة فتح الانقسام الفلسطيني وطالبوا القيادة بضرورة إنهائه؛ لما له من تداعيات على الحياة السياسية والاجتماعية والنضالية الفلسطينية.[2]أما أسرى حركة حماس فقد أكدت الهيئة القيادية العليا لأسرى حماس بسجون الاحتلال الإسرائيلي أن حماس حريصة على المصالحة الوطنية، ولكن بشرط أن تتم على أسس وطنية متينة، تعالج الانقسام من جذوره، وأن موقف الحركة من المصالحة ينبع من عقيدتها الإسلامية الثابتة، وأن المصالحة الوطنية تعني توقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وإعادة إصلاح منظمة التحرير، والافراج عن المعتقلين في سجون السلطة.[3]

وقال الأسير المحرر نزار رمضان أن الحركة الأسيرة لم تكن مع الانقسام وكانت ضده ولم تتكيف معه، ولم تستجيب لبعض النداءات التي كان هدفها حدوث انقسام بين الأسرى، ولكن طبيعة الواقع السياسي التنظيمي يفرض على ابن حماس أن يدافع عن حركته، كما يفرض على ابن فتح الدفاع عن فكر حركته، ولكن بشكل عام الحركة الأسيرة كانت ضد الانقسام باستثناء بعض المنتفعين من بقائه.[4]

---

[1] المصدر نفسه
[2] زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى 1993- 2014**، 37
[3] المصدر نفسه
[4] مقابلة مع الأسير المحرر نزار رمضان، الخليل، 16، 2019/10/7

ولم تقتصر آثار الانقسام الفلسطيني على الحياة السياسية والعامة في الضفة الغربية وقطاع غزة بل طالت كل مناحي الحياة الفلسطينية، واستطاع الانقسام أن يصل إلى الأسرى داخل السجون الإسرائيلية،[1]وخيم على طبيعة العلاقات الداخلية بين الأسرى وأثر على مسيرتهم النضالية، فشتت الأسرى وتبعثرت جهودهم، ولم نعد نرى إضرابات تشمل جميع الأسرى من كافة الفصائل، حتى أن إضراب الكرامة الذي خاضه أسرى حركة فتح بقيادة مروان البرغوثي عام 2017 لم تشارك حماس فيه؛ وذلك لأسباب تتعلق بالانقسام.[2]

استغلت إدارة السجون حالة الانقسام والضعف فاستفردت بالأسرى وعملت على فصل أسرى حماس عن أسرى فتح، وقال الأسير المحرر نزار رمضان: (لا زلت أذكر تلك الليلة عندما كنت أميراً لحماس في سجن عوفر وقام مدير السجن باستدعائي أنا وموجه فتح وأخبرنا أن الإدارة ستفصل بين أسرى فتح وحماس، على الرغم من عدم حدوث أي خلافات بين أسرى الفصيلين، وبالفعل بدأت عملية الفصل الساعة الثانية بعد منتصف الليل، فقامت الإدارة بوضع أسرى حماس والجهاد الإسلامي في قسم، وأسرى فتح والجبهة الشعبية في قسم آخر)، ويضيف الأسير رمضان أن أسرى الفصيلين كانوا يتزاورون ويلتقون في غرف الزيارة ويتحدثون، وأضاف أنه لم يصدر أي قرار من قيادات الفصائل لأي مقاطعة أو اقتتال بين الأسرى.[3]

أما الأسير فراس القاضي فيروي لنا مشهدا حدث أثناء فترة الاقتتال الفلسطيني، وكان وقتئذ معتقل في سجن نفحة حيث قال: (إن أحد أسرى غزة شاهد على التلفاز أخاه وهو يجر

[1] الجزيرة www.aljazeera.net، **الانقسام يفاقم معاناة الأسرى**، 2010
[2] فروانة، عبد الناصر، **الأسرى ما بين الانقسام وتأثيرات المصالحة**، 2017
[3] مقابلة مع الأسير المحرر نزار رمضان، الخليل، 2019/10/7

ويضرب من قبل القوة التنفيذية التابعة لحماس، فجن جنونه وبدأ يصرخ ويلقي بالألفاظ النابية تجاه أسرى حماس، وكان هذا الوضع صعب على الطرفين)، وأضاف الأسير أن مثل هذه الحوادث كانت نادرة الحدوث، ولكن إدارة السجن استغلت الوضع وقامت بنقل أسرى حماس عن أسرى فتح، وأصبح لحركة فتح ممثل خاص بها يمثلها أمام الإدارة، ولحماس ممثل آخر، وقال الأسير: إن حالة الاقتتال التي شهدها الشارع الفلسطيني هي من أصعب الأوقات التي أثرت على الأسرى في تاريخ اعتقالهم.[1]

وقامت إدارة السجون بتصعيد جراءتها التعسفية وقمعها للأسرى، وأقدمت على اتخاذ خطوات تغذي الانقسام وتمزق وحدة الأسرى، وتضعف قوتهم فاستفردت بهم وعززت الفصل فيما بينهم، وفقاً لمنطقة السكن تارة وللانتماء الحزبي تارةً أخرى.[2]

ولم تتوقف إجراءات الإدارة التعسفية على فصل أسرى الفصيلين كلٌ في قسم، بل منعت لقاءهم في زيارة الأهل وفي التزاور فيما بينهم، وفي الاختلاط عند النقل من سجن إلى آخر في البوسطة، مما عزز حالة الضعف والتفكك بين الأسرى، وأجمع الأسرى جميعاً على أن انقسام عام 2007 كسر شوكة الحركة الأسيرة.[3]

[1] مقابلة مع الأسير المحرر فراس القاضي، 2019/9/16

[2] فروانة، عبد الناصر، **الأسرى والانقسام الفلسطيني**، 2019

[3] أبو ريان، نهاية، **التغيير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، 124

كما أصدرت سلطات الاحتلال في العام 2006 ما يسمى "قانون شاليط" الذي ينص على حرمان الأسرى من التعليم ومنع الزيارات عن أسرى حماس من غزة.[1]ونتيجة لهذا الانقسام أخذت إنجازات الأسرى بالتلاشي والتقلص، واستطاع الانقسام تحقيق ما عجزت عن تحقيقه إدارة السجن خلال أربعين عاماً.[2]

أما خارج السجون فقد كان الوضع مشابهاً، فعند وقوع الاقتتال الداخلي أغلقت مؤسسات عديدة كانت تدعم الأسرى وناشطة في مجال الدفاع عنهم، وزج بالعديد من النشطاء والأسرى المحررين في السجون الفلسطينية أو تمت ملاحقتهم ومنع نشاطاتهم.[3]

وأصبح هناك حالة ركود في مناصرة قضية الأسرى على المستويين الشعبي والرسمي، فلم تعد قضيتهم على رأس أولويات أحد سوى عائلاتهم وبعض الجهات المعنية والمؤمنة بقضيتهم[4]، ومع وقوع الاقتتال واشتداده لم يتم تنظيم وقفات تضامنية تتناسب من حيث العدد والقوة والتنظيم مع معاناة الأسرى، وما يتعرضون له من تنكيل وظلم من قبل مصلحة السجون، وغابت الفصائل الفلسطينية عن أي دور فعال في مساندة قضية الأسرى وتعزيز صمودهم.[5]

---

[1] المركز الفلسطيني للإعلامwww. Palinfo.com ، **معركة الوعي.. الأسرى بين القضية واللامركزية**، 2019

[2] وكالة معا الاخبارية news.netwww.maan ، عبد الناصر فروانة: **معاناة الأسرى خلال عامي الانقسام تفوق معاناتهم خلال 40 عاماً**، 2009

[3]فروانة، عبد الناصر، **الأسرى ما بين الانقسام وتأثيرات المصالحة**، 2017

[4] المركز الفلسطيني للإعلام www. Palinfo.com ، **معركة الوعي.. الأسرى بين القضية واللامركزية**، 2019

[5]زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى 1993- 2014**، 36

ويعد الانقسام أحد المعيقات التي تقف أمام اتخاذ الأسرى خطوات مصيرية للرد على انتهاك حقوقهم، وأدى إلى ضعف حضور الأسرى على كافة المستويات وعلى وحدتهم الداخلية.[1]

وعلى الرغم من ذلك من تراجع التضامن مع قضية الأسرى، إلا أنه كانت هناك جهود مبذولة لتوحيد الأنشطة، وكان هناك لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية في غزة، والتي تضم في عضويتها كافة الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية والتي حاولت أن تخفف آثار الانقسام.[2]

وتعتبر وثيقة الأسرى مساهمة حقيقة للحركة الأسيرة في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، حيث تمت صياغتها من قبل أسرى قيادات، تميزوا بالقدرة على قراءة الواقع وتحليل الأحداث وتحسس المخاطر التي تحيط بالشعب الفلسطيني قبل حدوثها، فهذه الوثيقة بما تحتويه من بنود تصلح بأن تكون برنامجا سياسيا للسير عليه في تغيير وإصلاح الأوضاع الصعبة التي عانها شعبنا، والمتمثلة في حالة التشرذم والانقسام التي ألقت بشباكها على كافة أرجاء الوطن، كما أن الأسرى أدركوا أن إصلاح الأوضاع يجب أن تبدأ بإصلاح جسم الشعب الفلسطيني الذي تمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا طالب الأسرى من خلال هذه الوثيقة بضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما أنها جمعت بين العمل السياسي والحق المشروع في المقاومة، وعبرت هذه الوثيقة عن رفض الأسرى للانقسام، ودعت للحوار كأساس لحل الخلاف بين فتح وحماس.

[1] مركز الأسرى للدراساتwww.alasra.ps، ضياء الكحلوت: **الانقسام وصعوبة الأوضاع يزيد من معاناة الأسرى الفلسطينيين**، 2009

[2] فروانة، عبد الناصر، **الأسرى ما بين الانقسام وتأثيرات المصالحة**، 2017

لعب الأسرى دوراً كبيراً في رفع مستوى الوعي السياسي والتنظيمي لدى كافة الفصائل الفلسطينية، ولعبت السجون دوراً كبيراً في صقل تجربة الأسرى، فكانت بمثابة مدارس وجامعات أكاديمية، خرجت الأبطال والثوار والمثقفين والأكاديميين، وكان لهؤلاء الأسرى دور كبير في صياغة القرار السياسي للفصائل الفلسطينية سواءً داخل الأسر أو خارجه.[1]

واستطاع عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين ممن أمضوا فترات طويلة داخل السجون أن يتبوؤوا مناصب قيادية عالية في الكثير من المؤسسات الرسمية والأهلية والتنظيمات والحركات السياسية، فهناك أسرى محررين أعضاء في المجلس التشريعي أمثال أحمد نصر، عبد العزيز شاهين، موسى أبو صبحة، محمد دحلان، حاتم قفيشة، نزار رمضان والأسير مروان البرغوثي.[2]وهناك أسرى تبوؤا منصب وزير مثل عبد العزيز شاهين، هشام عبد الرازق، عيسى قراقع، جمال الشوبكي، إسماعيل هنية، محمود الزهار، عيسى الجعبري، خالد أبو عرفة وغيرهم.[3]

8. 3 دور الأسرى في سياسة الحركة

8. 3. 1 دور أسرى حركة فتح في القرارات السياسية المتعلقة بالحركة

تضم حركة فتح أكبر عدد من الأسرى المحررين، وكان لهم دور كبير على المستوى الجماهيري في الانتفاضتين الأولى والثانية، والتأطير للحركة وعملية البناء التنظيمي لها، وكان لهم دور على المستوى السياسي في عملية صنع القرار السياسي داخل أجهزة الحركة.[4]

---

[1] الداعور، إسماعيل عبد الحميد، **دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية(1987- 2006)**، 47، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2015

[2] حمدونة، رأفت خليل، **الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في الفترة ما بين 1985-2015م**،293

[3] المصدر نفسه

[4] المصدر نفسه

وكان لأسرى حركة فتح دور كبير في السجون الإسرائيلية في كشف العملاء والتخلص منهم وتطهير صفوف الحركة منهم، كما كان لهم دور في حشد الجماهير وإرسال البيانات التحفيزية لهم من أجل الاستمرار في الانتفاضة(1987)، وكانوا هم المحرك للأحداث في الخارج.[1]

ويعتبر أسرى حركة فتح هم الركيزة الأساسية والقوة الفاعلة ومحور الحركة على الأرض، حيث لعبوا دوراً كبيراً في عملية بناء مؤسسات التنظيم، وكان لهم دور بارز بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، وإجراء انتخابات عامة على مستوى جميع الأطر التنظيمية والحركية، وتبوؤا مناصب عليا لامتلاكهم قدرات وثقافات عالية تؤهلهم إلى قيادة دفة الأمور في الحركة، بعدما تثقفوا وتدربوا سلوكياً وأكاديمياً وتنظيمياً داخل السجون، حتى أصبح الأسرى المحررين يشكلون العمود الفقري لحركة فتح.[2]

ويرى الأسير المحرر اللواء عدنان الضميري أن أسرى حركة فتح شركاء في القرار السياسي الفلسطيني، وأن معظم القيادات الفتحاوية كانت من الأسرى، وكان الوفد المفاوض في مدريد معظمهم من الأسرى وعلى رأسهم جبريل الرجوب وهو أسير سابق، وتبوأ العديد من أسرى حركة فتح المحررين مناصب مهمة في السلطة الفلسطينية ومعظمهم قيادات في الأجهزة الأمنية مثل محمود العالول، أبو علي شاهين، ماجد فرج، زكريا الآغا وغيرهم الكثير، هؤلاء كان لهم دور

[1] مقابلة مع الأسير المحرر فراس القاضي،2019/9/16

[2] الداعور، إسماعيل عبد الحميد، **دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية(1987- 2006)**، 50، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،

كبير وهم في السجون إبان الانتفاضة الأولى، واستمر هذا الدور بعد التحرر، وذلك باستلام مناصب مهمة وعليا في السلطة الفلسطينية، وبناء الدول الفلسطينية.[1]

ويضيف الضميري أن صفة الأسير لها مكانة وأثر على الناس وخاصة في الانتخابات الوطنية، ويعد الأسير من ضمن الرمزيات الوطنية الفلسطينية وهي العلم، النشيد، القدس، الشهداء، الأسرى، فالأسرى جزء مهم في المجتمع الفلسطيني، وهذه المكانة كانت نتاج دورهم في العمل النضالي والسياسي والقيادي، ويعود دور الأسير في المؤسسات والعمل السياسي إلى تعبه واجتهاده وسعيه لتطوير وتثقيف نفسه ودراسته، وليس فقد على سنوات سجنه، وهناك ميزات فردية بين أسير وأخر هي التي تجعل دور أسير أكبر من دور غيره من الأسرى في القرارات السياسية، فهناك أسرى بعد تحررهم يستمرون في العمل السياسي ويستلمون مناصب هامة داخل السلطة، وهناك أسرى يبتعدون عن الحقل السياسي ويختارون العيش بعيداً عنه.[2]

ولليوم ما زال الأسرى حاضرين في كل مكان في المجلس الوطني، المجلس الثوري، المجلس المركزي، المؤتمر العام، والوزارات واللجنة المركزية، وفي كل مؤسسات القرار الفلسطيني.[3]

وتمكن بعض الأسرى الفلسطينيين المحررين من سجون الاحتلال من تبوأ مناصب قيادية مدنية أو عسكرية في السلطة الفلسطينية منذ نشأتها، مثل أعضاء اللجنة المركزية لحركة

[1] مقابلة مع الأسير المحرر اللواء عدنان الضميري
[2] المصدر نفسه
[3] المصدر نفسه

فتح ومنهم الدكتور زكريا الاغا، محمود العالول، محمد اشتيه، ومروان البرغوثي، ومنهم من أصبح وزيرا أو رئيس هيئة عامة أو مستشارا أو وكيل وزارة أو غيره، وبعضهم حصل على رتبة عسكرية عليا (عقيد، عميد، لواء) داخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية سواءً في الشرطة أو المخابرات، وبهذا فإن بعض الأسرى الفلسطينيين انخرطوا في المسيرة الفلسطينية العامة، وجنوا بعض ثمار نضالهم ضد الاحتلال في المحال القيادي والوجاهي والمؤسسي والمالي.[1]

8. 3. 2 دور أسرى حركة حماس داخل صفوف الحركة

تمثل حركة حماس الفصيل الثاني بعد حركة فتح، وتعد منافس رئيسي في الساحة السياسية الفلسطينية، كما ويعتبر أسرى حماس داخل السجون وخارجها العدد الأكبر بعد حركة فتح، ويتقلد الأسرى داخل الحركة أعلى المناصب في السلم التنظيمي للحركة.[2]

وحركة حماس هي حركة أسرى فلا يوجد أي قيادي فيها لم يكن أسيراً ابتداءً من مؤسسها الشيخ أحمد ياسين ، وقامت هذه الحركة على جهود الأسرى، فالأسير بالنسبة لحركة حماس هو حماس.[3]

إن أبرز القادة السياسيين الذين يشغلون مناصب هامة داخل الحركة هم أسرى سابقين مثل يحيى السنوار الذي اعتقل مدة 24 عاماً، وروحي مشتهى الذي يمثل حركة حماس في

---

[1] علاونة، كمال إبراهيم محمد، **الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الصهيوني في فلسطين**، 15

[2] الداعور، إسماعيل عبد الحميد، **دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية(1987- 2006)**، 67، رسالة ماجستير، جامعة

[3] مقابلة مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السابق الدكتور عزيز الدويك، الخليل، 2020/2/18، الثلاثاء، 12 مساءً

القاهرة، وتوفيق أبو نعيم رئيس الأمن الوطني في غزة وعباس السيد وغيرهم، وهم قيادات وازنة ومؤسسين في العمل الوطني، وكان لهم ثقل داخل السجون وهذا الثقل استمر بعد التحرر بل وازداد، وكل هذه القيادات التي تشغل مناصب حساسة داخل صفوف حركة حماس هم أسرى مؤبدات اكتسبوا خبرة كبيرة وواسعة وهم داخل السجن، فكانوا قيادات في العمل العسكري والسياسي وما زالوا.[1]

ويضيف الدكتور عزيز الدويك أن الذي أخرج الاحتلال من قطاع غزة عام 2005 هم القيادات الوازنة التي كانت في الأصل أسرى سابقين فهؤلاء غيروا الواقع السياسي للعمل الفلسطيني كله.

ولأسرى حماس دور فعال داخل الحركة سواءً داخل السجون أو خارجها، فحركة حماس تترك الحرية الكاملة للأسرى داخل السجن في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم وبتنظيمهم داخل السجن، ولا تفرض على الأسرى أي ضغوطات أو قرارات، وتتعامل معهم بمبدأ أهل مكة أدرى بشعابها.[2]

إن عملية اتخاذ القرار في حركة حماس تقوم على مبدأ الشورى، وهناك أربع أقاليم تعود لها الحركة في حالة اتخاذ قرار سياسي معين وهي: إقليم غزة وإقليم الضفة وإقليم الخارج والأسرى، وعند اتخاذ قرار سياسي يتم التفاوض بين هؤلاء جميعاً ورأي الأغلبية هو الذي يؤخذ به، ويتم استشارة الأسرى والأخذ برأيهم، فمثلاً عند خوض الحركة الانتخابات التشريعية عام 2006 كانت مع مقابلة الحركة الأسيرة لها رأيها وشكلت أغلبية بالموافقة على خوض الحركة في

[1] مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السابق الدكتور عزيز الدويك، الخليل، 2020/2/18، الثلاثاء، 12 مساءً
[2] مقابلة مع الأسير المحرر نزار رمضان، الخليل،2019/10/7

الانتخابات، وبالفعل الحركة خاضت هذه الانتخابات، وكذلك في صفقات تبادل الأسرى يكون للحركة الأسيرة دور في ذلك، فهي التي تضع القوائم بأسماء الأسرى الموجودين في السجن وأحكامهم، وتخرج هذه القائمة للقيادة في الخارج التي تتخذ القرار النهائي باختيار أسماء الأسرى المحررين، ولكن في الكثير من القضايا يكون الدور الأقوى يكون للقيادة في الخارج.[1]

الأسير نزار رمضان له وجهة نظر مختلفة عن الأسير فايز مسك، فيقول رمضان: "إن الأسرى لا يشكلون صانعي قرار حقيقي بالنسبة للحركة، وللحركة وجهة نظرها في هذا الموضوع، حيث ترى أن الأسير ليس ملكاً لنفسه والتفكير الذي يفكره هو تفكير في دائرة الضغط وليس في دائرة الحرية، حيث إن الأسير ومهما اطلع على مجريات الأحداث ألا أنه لم يعايش هذه الأحداث والتطورات في الخارج، وليس لديه القدرة على معرفة الآراء المختلفة والمتنوعة في قضايا معينة، إذ أن رأيه يقتصر على حدود تفكيره داخل جدران الأسر، وهذا لا يقلل أبداً من قيمة الأسير، بل على العكس، الحركة تجعل الأسرى في مقدمة أولوياتها وتسعى دائماً للإفراج عنهم، وهي تؤخذ بآرائهم وتشاورهم في كثير من القضايا المتعلقة بالحركة، وترى الحركة أن الأسرى استطاعوا بناء مجتمع كامل داخل قلاع الأسر ولهم الحرية الكاملة في إدارته كيفما شاؤوا، فمثلاً لا تتدخل الحركة في الخارج بقضية الإضرابات عن الطعام التي يخوضها الأسرى داخل السجون وترك القرار للهيئة القيادية العليا داخل السجون.[2]

ويؤكد الأسير المحرر وعضو المجلس التشريعي عن حماس حاتم قفيشة على رأي الأسير رمضان، فيرى أن دور الأسرى داخل حركة حماس هو دور برتوكولي أكثر من أن يكون

[1] مقابلة مع الأسير المحرر فايز مسك، 2019/10/23
[2] مقابلة مع الأسير المحرر نزار رمضان، الخليل،2019/10/7

دور فعلي، وذلك من أجل إعطاء قيمة للأسرى، فوجهة نظره تكمن في أن الأسير يقع تحت ضغوطات إدارة السجن، فبالتالي يكون فاقد الأهلية لاتخاذ القرارات السياسية، فالموقف الذي يتخذه الأسير من القضايا السياسية موقف يعبر عن حالته، ويؤكد على أن الأسرى لهم رأي وليس دور، وإذا كان هذا الرأي يخالف موقف الحركة في الخارج يهمش، وإذا كان يوافق رأيها فيؤخذ به، ويضيف أنه عندما قررت حركة حماس خوض انتخابات المجلس التشريعي عام 2004 تم استشارة الأسرى في هذه القضية وكانت آرائهم متباينة ما بين الرفض والقبول، ولكن الحركة اتخذت القرار الملائم لها في النهاية وهو خوض الانتخابات، وتم انتخاب الأسير حاتم قفيشة و10 أسرى من الحركة وهم داخل السجون، ويضيف أن سبب انتخابه وزملائه إلى جانب كونهم أسرى ولهم قيمتهم المعنوية بين الناس، هو أنهم شخصيات قيادية ذات كفاءة أثبتت نفسها داخل السجون وخارجها.[1]

ويوجد فئة كبيرة من الأسرى المحررين اعتزلوا الحياة السياسية بعد خروجهم من السجون الإسرائيلية؛ لأسباب سياسية أو تنظيمية أو عائلية أو شخصية، وخاصة في فترة هيمنة الاحتلال الصهيوني وقيام السلطة الوطنية وعدم بزوغ فجر الحرية والاستقلال الحقيقي وتطبيق الحكم الذاتي المصغر أو الموسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتأتي عملية اعتزال الحياة السياسية بسبب الضبابية وعدم وضوح الرؤية النهائية لزوال الاحتلال الصهيوني، مع ما يلحقه ذلك من أذى نفسي وجسدي على الأسير وأسرته وأقربائه.[2]

[1] مقابلة مع الأسير المحرر وعضو المجلس التشريعي عن حماس حاتم قفيشة،2020/1/28، الخليل، الساعة 10 صباحاً
[2] علاونة، كمال إبراهيم محمد، **الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الصهيوني في فلسطين**، 15

وشبه الأسير فايز مسك الأسرى بالعقاب الخارج من تحت الرماد، وهذا للدلالة على حالة الأسير بعد خروجه من السجن، فمنهم من يخرج أقوى من ذي قبل ويواصل حياته النضالية ودوره في الحياة السياسية وينخرط في صفوف الحركة من جديد، ومنهم من يعتزل الحياة السياسية ويكمل حياته بهدوء دون الخوض في القضايا السياسية.[1]

لقد خاض أسرى أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية وهما فتح وحماس تجربة كبيرة في الحياة النضالية والسياسية، وترك كل منهم بصمته في الكفاح والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما أن هؤلاء الأسرى كان لهم دور كبير في فصائلهم سواء داخل الأسر أو بعد الإفراج عنهم، حيث تبوأ الكثير منهم المناصب الحساسة والعالية في الحركة، وساعدوا حركاتهم على تنظيم أمورها وإدارتها.

لم ترتقِ قضية الأسرى المحررين بعد إلى مصاف دمج خبراتهم السياسية وكفاءاتهم القيادية في هيكلية السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا بطريقة شكلية مناسباتية. أما على مستوى الفصائل، فقد تبوأ الأسرى المحررون من حركة حماس مناصب قيادية، فاستثمرت حماس خبراتهم السياسية، وفي المقابل تعمدت قوى أخرى إبعاد أسراها المحررين من أي عمل قيادي.[2]

[1] مقابلة مع الأسير المحرر فايز مسك، 2019/10/23

[2] أبو السعود، أحمد، مقالة بعنوان: **الأسرى بين الإنتفاضة الأولى واللحظة الراهنة**،-http://al 2018/5/29adab.com

الخاتمة والنتائج

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. حافظ الأسرى على التواصل مع القيادة الوطنية خارج السجون وذلك للاطلاع على القضايا الوطنية الهامة وليبقوا على تواصل مع كل ما هو جديد من القضايا المصيرية التي تهم وطنهم.
2. لم تكن تجربة الأسرى داخل السجون تسير في خط مستقيم بل كانت تتصاعد أحياناً وتهبط أحياناً أخرى، وسجلت الحركة الأسيرة نقلات نوعية بما خاضته من نضالات لتثبت وجودها وتحصل على حقوقها.
3. كان الأسرى شركاء في العمل النضالي خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام (1987م) وشاركوا فيها بكل الطاقات والإمكانيات، واستطاعوا تحريك أحداثها وإثارة الشعب الفلسطيني من خلال البيانات والنداءات والرسائل والإضرابات عن الطعام تضامناً مع الانتفاضة ومن أجل الحفاظ على استمراريتها.
4. شكلت مرحلة أوسلو والاتفاقيات التي تبعتها بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل نقطة تحول في تنظيم أسرى حركة فتح داخل السجون حيث بدأت قوتهم تتراجع وتضعف شيئاً فشيئا ، في الوقت الذي بدأ تنظيم حماس داخل السجون يظهر أكثر وتزداد قوته.
5. قامت كل من حركتي فتح وحماس بجهود كبيرة من أجل الإفراج عن أكبر عدد من الأسرى وتحريرهم من سجون الاحتلال، فكانت حركة فتح هي السباقة في عمليات تبادل الأسرى ومن ثم قامت بتحرير العديد منهم عن طريق المفاوضات السلمية، كذلك حركة حماس أنجزت أكبر صفقة إفراج عن الأسرى وهي صفقة وفاء الأحرار عام 2011م.

6. كان للأسرى موقف واضح تجاه الانقسام الفلسطيني، تجلى هذا الموقف في إصدار وثيقة الوفاق الوطني التي قام بتوقيعها قادة الفصائل في سجن هداريم بإجماع كافة الأسرى عليها، واعتبرت من أقوى الوثائق التي دعت إلى إنهاء حالة الانقسام.
7. لعب الأسرى المحررين من حركة فتح دوراً هاماً في السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث شغلوا مناصب هامة فمنهم الوزراء، وأعضاء المجلس التشريعي، وأعضاء اللجنة المركزية، والتنفيذية، والمجلس الثوري، ومنهم الوفد المفاوض في مدريد، ومنهم مدراء الأجهزة الأمنية.
8. شغل الأسرى المحررين من حركة حماس مناصب هامة وحساسة داخل صفوف الحركة، فمنهم مدراء المكتب السياسي، ومدراء الأجهزة الأمنية في غزة،كما كان رئيس المجلس التشريعي وأعضاؤه جميعهم أسرى محررين.
9. على الرغم من تراجع دور الأسرى بسبب الظروف السياسية الراهنة على الساحة الفلسطينية، إلا أن تأثيرهم المجتمعي لا زال قائماً ويزداد يوماً بعد يوم؛ وذلك لأنهم الجهة الشريفة التي تضحي في الوقت الذي ينافس فيه الآخرون على المناصب والمكاسب الشخصية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1. أبو الحاج، فهد حسين، **التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية 1967-2007**،مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، أبو ديس، 2014
2. أبو الحاج، فهد حسين، **فرسان الانتفاضة يتحدثون من وراء القضبان**،مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، أبو ديس، 2017
3. أبو الهيجاء، إبراهيم، **المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني**، مصر، مركز الإعلام العربي، الجيزة، مصر، 2004
4. أبو بكر، قدري، حمدونة، رأفت خليل، **الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الأسيرة**، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، فلسطين، 2019
5. أبو هلال، فراس، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009
6. البحيري، صلاح الدين، المسيري، عبد الوهاب، وآخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، دار البشير، عمان، 1997
7. بدر، غادة فريد، **أسرانا في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، عمان، دار الحامد، 2006
8. البرغوثي، اياد، **العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين**، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، 2012
9. البرغوثي، نداء عبد الخالق، **أسرى الحرب في القانون الدولي**، دار النهضة العربية، 2015

10. جبارة، تيسير، **تاريخ فلسطين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2016

11. الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997

12. حمدان، عبد المنعم، **حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح) مفوضية التعبئة والتنظيم**، رام الله، 2016

13. حمدونة، رأفت خليل، **الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في الفترة ما بين(1985-2015)**، وزارة الاعلام، رام الله، 2018

14. حمدونة، رأفت خليل، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية**،2018

15. درويش، إبراهيم، **النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978

16. الرشيدات، شفيق، **العدوان الصهيوني والقانون الدولي**، اتحاد المحامين العرب، القاهرة،1968

17. الرياحي، إياد، **الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة 1988-2004**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007

18. الشيمي، عبد العظيم، **الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية**، دار المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015

19. صالح، محسن محمد، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013م

20. صالح، محسن محمد، **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2018

21. الصمادي، حمزة عبد الحميد، **تجربة م.ت.ف في السياسة من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية(1964-2006م)**، جامعة النجاح الوطنية، 2008.

22. الفاروق، الفاروق عمر، **صناعة القرار السياسي والرأي العام**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2001م

23. فانون، فرانز، **معذبو الأرض**، ترجمة: سامي الدروبي، جمال الاتاسي، دار القلم، بيروت، 1969.

24. الفرا، محمد علي، **تراث فلسطيني**، فلسطين، دار الكرمل، عمان، 1989

25. قراقع، عيسى، **ذاكرة من ملح وحديد**، دار الشروق، عمان، 2001

26. كبها، مصطفى، عواودة، وديع، **أسرى بلا حراب(المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الإسرائيلية الأولى1948-1949**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2013

27. مكاوي، بهاء الدين، **القرار السياسي (ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته)**، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017

28. النمورة، ماهر محمود عامر، **الواقع المؤسسي لحركة فتح ما بعد المؤتمر العام السادس توصيات للإصلاح**، 2018

29. هيكل ، محمد حسنين، **اتفاق غزة-أريحا أولاً- السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994

30. الوزير، خليل، **حركة فتح"البدايات"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2015

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. أبو ريان، نهاية محمود، **التغيير في البناء الإجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله- فلسطين، 2007
2. أبو شريعة، محمد أحمد، **الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية 2006-2012**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة، 2013
3. أبو عطوان، منقذ محمود، **مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**(1967_2005)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007
4. أبو عيطة، صلاح الدين عبد الرحمن، **دور الشيخ أحمد ياسين الدعوي والاجتماعي (1936-2004)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة،2010
5. أبو قاعود، عبد الناصر زكي، **تجربة التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008
6. الداعور، إسماعيل عبد الحميد، **دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية(1987-2006)**، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013
7. السامرائي، قتيبة مخلف عباس، **آليات الأنظمة السياسية في صنع القرار السياسي**، جامعة تكريت، سامراء، العراق، 2008.
8. العامودي، معاذ حسن، **أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة (1994 -2009)**، غزة، فلسطين، 2013

9. العلام، ماريانا فيصل، **أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الأهداف الوطنية الفلسطينية (2006– 2014)**، جامعة القدس ، فلسطين،2015

10. برهم، عبدالله أحمد محمود، **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية– إشكالية الهيكلية والبرنامج–**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007

11. ثابت، مسلمة، **الواقع التعليمي للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي (سجن هداريم دراسة حالة)**، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007

12. حجازي، أكرم، **الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل(بحث سوسيولجي في تاريخ المنظمات والجماعات الإسلامية**، رسالة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، تونس، 2010

13. حلس، علي محمد علي، **حماية أسرى الحرب والمعتقلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة(دراسة تحليلية تطبيقية في اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام 1949**، جامعة الأزهر، غزة ، 2010

14. الدجني، حسام علي يحيى، **فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وأثره على النظام السياسي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2010

15. رحيمة، بوزيان، **حماية أسرى الحرب في القانون الدولي الإنساني**، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2015

16. زغرة، شوقي كامل طالب، **سياسة حركتي فتح وحماس تجاه قضية الأسرى(1993– 2014)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،2015

17. زياد، موسى عيد زياد، **تأثير حقبة أوسلو على وحدة وانجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية(1993– 2012)**، جامعة القدس، أبوديس، فلسطين،2012

18. سودي، إيمان، **حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ما بين القانون الدولي والفقه الإسلامي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014

19. عبد الستار، قاسم توفيق، **مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، دار الأمة، 1986

20. عجاج، منذر عبد الكريم عبدالله، **تطور النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو(1993-2006)**، جامعة القدس، فلسطين، 2010

21. عزام، تيسير فائق محمد، **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1993-2007)**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007

22. عطاونة، أحمد عبدالله محسن، **الأداء السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس(1987-2006)**، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007

23. عليان، عمران علي، **دراسة تطبيقية على عينة من الأسرى المحررين ضمن صفقة وفاء الأحرار** في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013

24. عيسى، مجدي نجم محمد، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الايديولجي والبراغماتية السياسية**، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006

25. مخيمر، عماد مصباح محمد، **ممارسة السلطة والفعل الثوري(دراسة مقارنة بين حركتي فتح وحماس)**، جامعة الأزهر، غزة، 2013

26. مغازي، ماهر سليم، **الوضع القانوني في السجون الإسرائيلية**، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2017

27. يوسف، محمد سهيل، **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين(1993-2006)**، جامعة النجاح، نابلس، 2007

ثالثاً: المجلات والصحف:

1. جريدة حق العودة العدد 14، رفعت عودة قسيس: مقالة بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني، 2017.
2. جريدة حق العودة، العدد 52، مراد جادالله مقالة بعنوان: الإطار القانوني لمعاملة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لوائح مصلحة السجون في عين القانون الدولي، 2013.
3. صحيفة القدس، العدد 56، إبراهيم أبو الهيجاء، مقالة بعنوان: قضية المعتقلين رقم فلسطيني صعب.
4. نيسان الحرية(عدد خاص بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني)، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2015.
5. مجلة الدراسات الفلسطينية، خليل الوزير: حركة فتح" البدايات"، 2015.
6. مجلة المفكر، العدد 14، رمزي حوحو: مقالة بعنوان: الحماية الجنائية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

رابعاً: المقالات والتقارير:

1. حرب، جهاد، تقرير بعنوان: أداء المجلس التشريعي الفلسطيني(تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى 2007.

2. حمدونة، رأفت، التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، 2016.

3. حمدونة، رأفت، الحركة الأسيرة النشأة والتطور، 2015. سما الإخبارية

www.sky news Arabia.com

4. الخفش، فؤاد، مقالة بعنوان: إفراجات أوسلو نكسات حقيقية للأسرى وذويهم،2012. مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان www. Ahrar.ps

5. الخفش، فؤاد، تقرير بعنوان: في ذكرى توقيع اتفاقية أوسلو،2012. دنيا الوطن

www.alwatanvoice.com

6. خيرت، عبد الحميد، مقالة بعنوان: البنية التنظيمية وصناعة القرار في حركة حماس، 2017.

7. الرجوب، عوض، تقرير بعنوان: الكبسولة شريان حياة للأسرى الفلسطينيين، 2019.

8. الزهيدي، علا، قصة الانقسام المرحلة الأكثر سوءاً في تاريخ شعبنا، رام الله، 2015.

9. أبو السعود، أحمد، مقالة بعنوان: الأسرى بين الانتفاضة واللحظة الراهنة، 2018.

http://al –adab.com

10. السهلي، محمد، تقرير بعنوان: عام آخر من الانقسام،2015.

11. الشرفا، شادي، تقرير بعنوان: هكذا يتابع الأسرى في سجون الاحتلال أخبار العالم،

www.aljazeera.net 2019

12. الشرفا، شادي، تقرير بعنوان: اتفاق أوسلو منعطفات في مسيرة الأسرى الفلسطينيين،

www.hadafnews.psk 2018

13. صالح، محسن محمد، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مركز الزيتونة للأبحاث والدراسات، بيروت.

14. فراونة، عبد الناصر، الحركة الوطنية الأسيرة تجربة رائدة وتاريخاً رائعاً.

15. فلسطين خلف القضبان تقرير احصائي وقائمة بأسماء شهداء الحركة الأسيرة 2007، www.palestinebehindbars

16. منصور، أحمد، تقرير بعنوان: الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة، www.aljazeera.net2012

17. أبو عامر، عدنان، تقرير بعنوان: تهريب الهواتف المحمولة معركة جديدة بين الأسرى وإسرائيل، 2018 www.adnanabu amer.com

18. عبيدات، راسم، تقرير بعنوان: أوسلو وتأثيراته على الحركة الفلسطينية الأسيرة. www.arab48.com

19. علاونة، كمال إبراهيم محمد، مقالة بعنوان: الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأسرة المحررين من سجون الاحتلال الصهيوني في فلسطين.

20. علي، ضياء، مقال بعنوان: الحركة الفلسطينية الأسيرة: حل التنظيم في مواجهة السجان، http/www.7iber.com2019

21. عودة، جهاد، حركة حماس النشأة والبنية التنظيمية، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الارهاب والاستخبارات، 2017.

22. عوض، حسين، مقالة بعنوان: الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني، 2013. موقع الحوار المتمدن.

23. غرايبة، إبراهيم، تقرير بعنوان: تاريخ حركة حماس وهيكلها التنظيمي، 2006. شبكة فلسطين للحوار.

24. أبو الغزلان، هيثم محمد، تقرير بعنوان: اعتقال الأطفال الفلسطينيين بين مخالفة القوانين واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

25. قديمات، ولاء، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية (تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي، مركز الأبحاث ، 2018.

26. كحيل، ميسون، أول النداءات: النداء الصادر عن القيادة الموحدة لانتفاضة أطفال الحجارة،2016.

27. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير بعنوان: أسرى الحرب المحتجزون والقانون الدولي الانساني، 2016.

28. مقالة بعنوان: في ذكرى إضراب سجن عسقلان واستشهاد الأسير أبو الفحم، 2019شبكة الجزيرة الاعلامية www.aljazeera.net

29. أبو وطفة، يوسف، تقرير بعنوان: تلويح بوقف الاتفاقيات مع إسرائيل والأسرى منسيون، غزة،2019العربي الجديد www.alaraby.com.uk

30. يحيى، سلوى، مقالة بعنوان: ماذا نعرف عن السجون الإسرائيلية في دولة فلسطين، 2015، www.asravoice.ps

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1. تقرير بعنوان: أوضاع مأساوية يعيشها الأسرى بالتزامن مع يوم الأسير الفلسطيني، 2019. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا www.info wafa.ps، بيانات الانتفاضة، 2019

2. الجزيرة www.aljazeera.net، تقرير بعنوان: توزيع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، 2009.

3. الجزيرة www.aaljazeera.net، الانقسام يفاقم معاناة الأسرى، 2010.

4. الجزيرة www.aljazeera.net، وحدة الظل سلاح القسام لتحرير الأسرى،2016.

5. الجزيرة www.aljazeera.net، مروان البرغوثي القائد الأسير، 2014.

6. الجزيرة مباشر www.aljazeera mubasher.netK، فيلم بعنوان: القسام تكشف وحدة الظل وتبث صوراً لشاليط يتنزه في غزة، 2016.

7. دنيا الوطنwww.alwatan voice.com،8 سنوات على صفقة وفاء الأحرار، 2019.

8. دنيا الوطن، تقرير بعنوان: إجراءات مشددة بحق أسرى مستشفى سجن رام الله،2018.

9. سما الاخبارية www.sama news.ps، القسام تتحدث مجدداً عن وحدة الظل وتنشر صوراً جديدة لشاليط في الأسر، غزة، 2018

10. سما الاخبارية www.skynewsArabic.com، أبرز صفقات الافراج عن أسرى فلسطين،2014.

11. شبكة راية الإعلامية www.raya.ps الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، 2019.

12. عرب www.arab 48.com48، 34 عاماً على انجاز أكبر صفقة تبادل أسرى ، 2014.

13. العربي الجديد www.alaraby.co.uk، تقرير بعنوان: تدهور الأوضاع الصحية للأسرى الفلسطينيين في عيادة سجن الرملة الإسرائيلي، رام الله، 2017.

14. المركز الفلسطيني للإعلام www.palinfo.com ، أسرى حماس وفتح يباركون اتفاق مكة ويطالبون بمصالحة شاملة، 2007.

15. مركز الأسرى للدراسات www.alasra.ps، ضياء الكحلوت: الانقسام وصعوبة الأوضاع يزيد من معاناة الأسرى الفلسطينيين2009.

16. مكتب إعلام الأسرى www.asramedia.ps، صفقة وفاء الأحرار محطة عز وأمل لألاف الأسرى، 2019.

17. وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيةwww.wafainfo.ps، الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية المتعلقة بالأسرى،2019.

18. وكالة معا الاخباريةwww.maan news.net،عبد الناصر فروانة: معاناة الأسرى خلال عامي الانقسام تفوق معاناتهم خلال 40 عاماً، 2009.

19. وكالة فلسطين برس للأنباء www.pal press.co.uk، تاريخ صفقات التبادل مع إسرائيل: أكبرها لفتح وأولها الشعبية وأخرها حماس، 2011.

20. وكالة معا الإخبارية www.maannews.net ، تفاصيل مثيرة لأكبر عملية تبادل في تاريخ فلسطين، 2011.

21. وكالة الأناضولwww.aa.com الفلسطينيون يحيون يوم الأسير الفلسطيني. 2017.

22. العربي الجديدwww.alquds.co.uk، تقرير إسرائيلي رسمي بعنوان: بعض المعتقلات لا تصلح لإقامة البشر، 2019.

23. رحلات فلسطينيةwww.pali journeys.org، أحمد إسماعيل ياسين، 2019.

24. أشهر الإضرابات عن الطعام، 2019

25. حركة المقاومة الإسلامية حماس،2019

26. قانون التغذية القسرية للأسرى، 2019

سادساً: المقابلات:

1. مقابلة مع الأسير المحرر ناجح مقبل(القيادي في حركة فتح)، الخليل، الساعة الثانية عشر، 2019/6/21
2. مقابلة مع الأسير المحرر فراس القاضي(القيادي في حركة فتح)، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 2019/9/6
3. مقابلة مع الدكتور والأسير المحرر نزار رمضان(عضو مجلس تشريعي منتخب عن حماس)، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 2019/10/7
4. مقابلة مع الأسير المحرر فايز مسك(القيادي في حماس)، الخليل، الساعة الثانية عشر، 2019/10/23
5. مقابلة إلكترونية مع الأسير المحرر محمود المطور(القيادي في حركة فتح)، الساعة الثالثة مساءً، 2019/11/23
6. مقابلة مع اللواء عدنان الضميري(المفوض السياسي العام والناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رام الله، الساعة الواحدة، 2019/12/18
7. مقابلة مع الأسير المحرر حاتم قفيشة (عضو المجلس التشريعي عن حماس)، الخليل، الساعة العاشرة صباحاً، 2020/1/28
8. مقابلة مع الدكتور عزيز الدويك (رئيس المجلس التشريعي السابق)، الخليل، الساعة 12 مساءً، 2020/2/18م.